جامعة المنصورة
كلية التربية

مَالاَ يدْخُلُهُ الاشْتِقَاقُ والتَّصْرِيفُ في العَرَبِيَّة

إعداد
د. إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي
عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة - العدد ٨٢ - الجزء الأول - يناير ٢٠١٣

مَالاَ يدْخُلُهُ الاشْتِقَاقُ والتَّصْرِيفُ في العَرَبِيَّة

المقدمة

الحمد لله مصرف الأحوال ، ومقلب القلوب والأبصار، حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وصلاة وسلاما، تامين أكملين، على أفصح ناطق بالضاد، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا بحث في جانب أصيل من جوانب العربية، وفرع رئيس من فروع نحوها بمفهومه العام، المعد سداً منيعا لصد ما قد يتسلل إليها من ألفاظ، لا تليق من وجه أو أكثر بأصول علم اشتقاقها وتصريفها، بإدخالهما من غير داعٍ ولا مسوغ مقبول، على مالا يستحقهما من كلم العربية وغيرها، مما يُحدث إشكالا على السامع أو القارئ في إدراك معانيها ودلالاتها ، إضافة إلى ما قد يدفعهما إلى القدح فيها وفي تركيبها، و الحكم عليه بخروجه عن أصول اللغة ومفهوم نحو العربية وبلاغتها والغاية من ذلك كله.

ولما كان ثمة إشارات يسيرة و أخرى ناقصة غير ناضجة في كثير من مصنفات التصريف بخاصة، إلى ما لا يدخله اشتقاق ولا تصريف، دخولا مطلقا أو مقيدا، كليا أو جزئيا، ولما لم يكن على حد علمي ثمّة عمل يلم شعث هذه الإشارات وغيرها من التصريحات المستوجبة شمول غيرها معها وفق رؤية ناصعة، بالجمع و التصنيف و العرض و التحليل و المناقشة و التعليل، وجدت من المناسب إقامة دراسة، تتناول موضوعا حول ذلك، خدمة للغة العربية وأبنائها ودارسيها ، وسداً لثغرة أحسبها قائمة في مكتبة الدراسات العليا العربية، حتى استحسنت عنونة هذا البحث بـ: (ما لا يدخله الاشتقاق والتصريف في العربية)، سواء أكان ذلك كليا أم جزئيا، حسبما يتضح ذلك في موضعه من الدراسة. وقد قدمنا في العنوان (الاشتقاق)، بوصفه عند بعض اللغويين وفي تصورنا أسبق من (التصريف)، وذلك على نحو ما سيشار إليه في التمهيد.

ولعل من أدبيات البحث هنا بيان أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعربية ودارسيها و الكاتبين بها، وذلك فيما يأتي:

- أنه يسهم مع مصنفات التصريف بخاصة في إجلاء الصورة لما لا يدخله اشتقاق ولا تصريف على نحو علميٍّ خاص، فيه استيعاب لمتفرقه ،وتوضيح ما غمض من مفرداته وملابساته ، والبحث في علله ، وبيان ما يجب الأخذ به مما أشار إليه النحاة، وما يمكن تجاوزه والتسامح فيه، فيما يتبين بين أطواء البحث، وما سننبه عليه في خاتمته.
- أنه يسهم في إحياء مسائل، أحسب أنها من أصول اللغة والنحو بعامة ، وأصول الاشتقاق والتصريف بخاصة، التي قد لا يأبه بها من يتعاطى العربية، بالكلام أو الكتابة، نثراً أو شعراً، أو قد يغفلها، دون عنايته بأهميتها، مع أنها من أوائل المحاذير اللغوية والنحوية، التي تصون فصاحة اللغة ونقاءها، مما يمكن أن يشكل من الألفاظ معنى ودلالة على السامع أو القارئ، أو مما يشكل في تركيبها، بناء وإعرابا، و يناهض أبجدياته.
- قطع الطريق على من يخلط بين ما يجوز الاشتقاق منه وتصريفه ومالا يجوز فيه ذلك، وإحاطته بما وقع منه في اللغة سماعا أو قياسا عند بعض النحاة، وما يمكن فيه ذلك وفق ما يتخذه أهل الاختصاص من علل أو مسوغات، مع مراعاة الحاجة الماسة لبعض الاشتقاقات و التصريفات التي تلبي متطلبات الحياة.
- أنه يحفظ اللغة الفصحى بعامة من اشتقاق ألفاظ أو تصريفها على نحو يشعر بغرابتها لدى السامعين أو القراء، وجعلها غير معهودة لديهم، وبخاصة حين يقع ذلك من شاذ أو نادر، مما يفقد الكلام فهم معاني ألفاظه ودلالاته التصريفية والتركيبية.

وقد اعتمدنا في بناء بحثنا على ما استقيناه من معلومات، مما وقع بين أيدينا من مصادر ومراجع في اللغة وغيرها، قديمة وأخرى حديثة، متخذين المنهج الوصفي المعياري في تناول مسائل البحث وعرضها و مناقشتها، مع مراعاة الترتيب التاريخي في ذكر آراء النحاة واللغويين ، قدامى ومحدثين ، ما

لم يقتضِ الأمر غير هذا الترتيب.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه هنا، أنه لا يُعنَى البحث بما تشتمل عليه بعض مسائل التصريف من منع بعض أسماء أو أفعال من اشتقاقات أو تصريفات خاصة بعينها، أو بما يتبع الخلاف فيها من شذوذ أو ندرة أو قلة، مما هو محدد في أبواب التصريف وفصوله، بل يعنى بما لا يقبل بعامةً اشتقاقاً ولا تصريفاً، أو لا يقبل بعامة تصريفا من نوع معين كما في بعض مسائل خاصة، رأينا إدراجها ضمن هذا البحث.

هذا، واقتضت خطة البحث تقسيمه إلى ما يأتي:

* التمهيد
* مالا يدخله الاشتقاق والتصريف.
* الخاتمة.
* المصادر والمراجع.
* الفهارس.

وهذا تفصيل بما أجمل فيما يأتي:

التمهيد

ثمة أوجه ارتباط بين موضوع البحث وغيره من مسائل اللغة والنحو، نرى ضرورة الإشارة إليها هنا، كما نرى ضرورة بيان مفهوم بعض المصطلحات اللغوية التي يشيع استعمالنا لها في هذا البحث، وهما: **(الاشتقاق والتصريف)**، وما لهما من أمور ومسائل، سواء أكان الاشتقاق أصلا للتصريف أم فرعا منه، أم العكس، أم كانا مترادفين، أم متقاربين في المفهوم والوظائف، وارتباط ذلك جملة بعلم النحو وغيره من علوم اللغة.

فبالرغم من أن مفهوم موضوع البحث يعنى أصلا بالكلم وغيره من جانب اشتقاقه وتصريفه قبل تركيبه، إلا أن ذلك في أصله ومجمله فرع علم النحو ، وجزء رئيس من مفهومه الاصطلاحي الأصلي عند النحاة حتي وإن وقع حديثا بعض الدراسات التي تشير إلى استقلال الاشتقاق والتصريف عن النحو.

فهذا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ). نجده بعد تعريفه للنحو بقوله: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ... [١] " قد جعل النحو في قسمين، الآخر منهما جاء في قوله: "والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها [٢]" فهذا التغيير إنما يتجه إلى ما يقع في الألفاظ القابلة لذلك من اشتقاق وتصريف، و كلاهما مما يتضمن المفهوم الاصطلاحي العام لعلم النحو، الذي يعنى بصحة أبنية ألفاظ الجملة وتركيبها في كلام مفيد يحسن السكوت عليه، حسبما عرف في كلام العرب في استعماله للألفاظ، و تقليب ما يحتاجونه من صيغ مما يدخلها اشتقاق وتصريف وجعلها في جمل، ينتج عنها ما يعرف في النحو بالإعراب ، ويضعف – فيما أرى – اتجاه من يفصل الاشتقاق عن علم

---

(١) كتاب التكملة، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان، ص ١٦٣.

(٢) السابق، الموضع نفسه.

التركيب[1]، إذ هما يصبان في بوتقة واحدة متضمنة المفهوم الاصطلاحي الشامل لعلم النحو، الذي من مسائله المعروفة ما يقع من ترابط حين ينظر إلى نوع بناء اللفظة من حيث الاشتقاق والتصريف، بكونها مصدرا، أو اسم فاعل أو اسم مفعول وغيرهما من المشتقات، ثم ينظر إلى ما تقوم به من عمل نحوي وفق شروط، فرُوعي في المسألة جانبا التصريف والتركيب، وهذا الشمول نلحظه كذلك عند ابن جني، حين عرف النحو بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير ... وغير ذلك [2]"، والغرض من ذلك في قوله بعدئذ :" ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها[3]". بل إن مما يؤكد مراعاة صحة تصريف الكلم الذي هو جزء من الاشتقاق – قبل النظر في تركيبه نحويا وفيما بين مفرداته من علاقات – قول ابن جني أيضاً :" ... و إذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على أن من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة ...[4]"، فكلام ابن جني هذا يشير بوضوح إلى مرتبة علم التصريف بالنسبة لعلم التركيب، وكلاهما يمثل جزءا من موضوع علم النحو في العربية، كما أشير إلى هذا قبل قليل – حتى وإن بدئ درس العربية بمسائل التركيب النحوية قبل مسائل التصريف، لما فيها من الصعوبة والحاجة إلى التركيز، إذا يقول ابن جني كذلك: " ... إلا أن

---

(١) انظر: تحقيق كل من: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، لشرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٦. وفيه إشارة إلى أن التصريف عند المتأخرين من النحاة قسيم النحو لا قسم منه. و انظر: المحرر في النحو، لعمر بن عيسى الهرمي (ت ٧٠٢ هـ)، بتحقيق ودراسة أ.د/منصور على محمد عبد السميع، ج٣، ص ١٢٦٧. و قد قسم المؤلف علم العربية إلى قسمين، هما :النحو والتصريف.

(٢) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج١، ص٣٤.

(٣) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما.

(٤) المنصف...، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ج١ ص ٤، ٥.

هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال..."[1] وبناء على ما أشير إليه قبل من علاقة وطيدة بين كل من التصريف والنحو، بوصف التصريف جزءا منه، وميزان العربية كما ذكر ابن جني[2]، فمن الطبعي أن تفسد الجملة نحويا، تركيبا وإعرابا، حال وجود خلل تصريفي في أبنية ألفاظها، ومما يؤكد أن التصريف من علم النحو قول الرضي (ت٦٨٦هـ) : " و اعلم: أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ... "[3] وبذلك صار التصريف بابا من أبواب النحو في كثير من المصنفات كما هو معروف، وكما بيَّنَ ذلك بعض المحدثين في تحقيقه لبعض كتب التصريف[4].

وعلى نحو تأسيسي خاص نبني موضوع بحثنا على مفهومي **الاشتقاق والتصريف** في العربية بإيجاز، اللذين تشير الدراسات القديمة والحديثة إليهما وإلى ما بينهما من علاقة وطيدة جدا، لا تكاد تنفك عنهما.

فالاشتقاق في اللغة مأخوذ لفظه من الشَّق - بفتح الشين - الذي هو الصدع، أو من الشِق - بكسرها - الذي هو نصف الشيء [5].

أما في الاصطلاح فيمكن أن نتابع مفهومه عند بعض أهل الاختصاص في اللغة، قدامى، وبعض المحدثين ، كما يمكن معرفة ما له من أمور.

---

(١) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما.

(٢) السابق، الجزء نفسه، ص٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٦.

(٤) ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام الأنصاري ، بتحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي ، ص٧٣-٧٦. وفيها ما يشبه الحصر لأسماء مصنفات نحوية قديمة، بدءا بكتاب سيبويه (ت١٨٠ هـ) حتى ارتشاف الضرب...، لأبي حيان (ت٧٤٥هـ)، قد جعلت من النحو أبوابا خاصة بمسائل التصريف.

(٥) ينظر لسان العرب، لابن منظور، ج١، ص١٨١ ، مادة : (ش.ق.ق).

فهذا أبو علي الفارسي يعنى بأمر اشتقاق الأفعال وأسماء الفاعلين وغيرها من المصادر في قوله:" باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين و... والأزمنة المأخوذة من ألفاظها [1]"، مما يفهم منه جعله المصادر أصلا لما يؤخذ منها من أفعال وغيرها وليس العكس، النحو الذي يشير إلى كون الاشتقاق هو الاتخاذ او الانتزاع المحتاج إلى أمرين أساسين ، أحدهما: المورد الذي ينزع منه ، والآخر: ما نزع منه من لفظ أو أكثر لحاجة في الاستعمال[2]. وهذا ابن جني – الذي جعل بين كل من التصريف والاشتقاق نسبا قريبا – نجده يتحدث عن الاشتقاق بقوله:" ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي... ، ثم تشتق منه المضارع... ، ثم تقول في اسم الفاعل:...[3]"، حتى قال:" فمن ها هنا تقاربا وتشابكا (أي: التصريف والاشتقاق)...، إلا أن ...، و الاشتقاق أعقد في اللغة من التصريف[4]". و على نحو صريح يعرِّف الميداني الاشتقاق في الاصطلاح بقوله :" **والاشتقاق** : أن تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب، فترد أحدهما إلى الأخر ...[5]"، ثم أخذ يمثل له مع بيان السبب بقوله:" نحو ردك: ضَرَبَ إلى الضرب ... ، للمناسبة التي بينهما في اللفظ والمعنى، فيسوغ لك أن تقول: هذا مشتق من ذاك[6]"، منبها بعدئذ بقوله:" فأما إذا اتفقا معنى ولم يتفقا لفظا نحو : ذئب وسرحان و..، فلا يقال: هذا مشتق من ذاك ...[7]". وقد عني الدينوري (ت ٤٩٠هـ) بآراء النحاة في أصل الاشتقاق، الذي ذكر فيه : أن البصريين يعتقدون بأن المصدر هو أصل الاشتقاق، وأن الأفعال مشتقة منها، أما الكوفيون فعلى العكس ،

---

(١) التكملة، ص ٥٠٧، ٥٠٨.

(٢) ينظر : الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ج١، ص٤٤.

(٣) المنصف ...، ج١، ص٣-٤.

(٤) السابق، الجزء نفسه، ص٤.

(٥) نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق وتعليق د/ السيد محمد عبد المقصود، ص٧٥-٧٦.

(٦) السابق، ص ٧٦.

(٧) السابق، ٧٧.

أي أن الأفعال عندهم أصل الاشتقاق، و منها اشتق المصدر. ثم جعل اعتقاد البصريين هو الصحيح، لدلالة المصدر على العموم، ودلالة الأفعال على الخصوص[1]. وعلى صعيد أنواع الاشتقاق نجد أن ابن جني قد تحدث عما أسماه: بالصغير والأصغر، وهو ما تماثلت فيه الأحرف الأصلية للمشتق، وما أخذ منه مع ترتيب مواقعها. والكبير وهو كذلك، باستثناء شرط الترتيب. والأكبر الذي لم تتماثل فيه كل هذه الأحرف، بل بعضها، مع تقارب في بعضها الآخر واحتفاظ بالترتيب[2]، وهناك الاشتقاق الكبَّار، المعروف بالنحت، الذي جعله ابن جني – كما ذكر أحد المحدثين – بالاشتقاق الصوتي، في حين أنه عنده ليس من الاشتقاق في شيء [3].

فمن الأول نحو: اشتقاق (الجلوس) من (جلس) أو العكس.

ومن الثاني نحو: تقليب (كتب) إلى مستعمل ومهمل، فيقال: كتب، و: تكب، ،: تبك... وهكذا.

ومن الثالث نجو: سدر، و: سدل.

ومن الرابع نحو: بسملة أو بسمل، نحتا من: بسم الله الرحمن الرحيم. حتى إن الاتباع – نحو: حَسَنٌ بَسَن – قد أدرج ضمن أنواع الاشتقاق[4].

هذا، وللسيوطي عناية خاصة بأمر الاشتقاق نقلا عن أئمة أهل اللغة، مبينا عنهم: أنه من سنن العرب الذين كانوا يشتقون بعض الكلام

---

(١) انظر: ثمار الصناعة في علم العربية ، تحقيق د/ حنا جميل حداد ، ص ٤٩.

(٢) ينظر: الخصائص، ج٢، ص١٣٣-١٣٩، ج١، ص١٣، وينظر أيضا: عنقود الزواهر في الصرف، للقوشجي (ت٨٧٩هـ) ، دراسة وتحقيق أد/أحمد عفيفي، ص ٢٢٩. وانظر: الاشتقاق الأكبر في: تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق د/عفيف عبد الرحمن ص٥٥٠.

(٣) ينظر: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، أ د / محمد حسن حسن جبل، ص٤١، ٥٢ – ٥٨ ، ٢٤٥. ٢٤٥.

(٤) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج٢، ص١٦٥. و ينظر: أيضا :المتع...، لابن عصفور، ج١، ص٤٠-٤٤. و: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ج١، ص٣٤٥ – ٣٥٤؛ للاشتقاق وأنواعه عند أهل اللغة.

من بعض، ولا يجوز لنا نحن ان نقيس قياسا لم يقيسوه، لما في ذلك من فساد للغة وبطلان خصائصها، متحدثا بعدئذ عن نوعين منه – وهما: الأصغر والأكبر – ، واختلاف اللغويين والنحاة في مفهوم الأصغر بخاصة. و تحدَّث عما يقع من تغييرات بين الأصل المشتق منه والفرع بما يطول ذكره هنا، وكذا عما أشار إليه ابن مالك من أن التصريف عنده أعم من الاشتقاق، ثم من عني من أئمه اللغة بالتأليف في الاشتقاق، ومنهم: الأصمعي، وقطرب، وأبو الحسن الأخفش، و أبو نصر الباهلي، والمفضل بن سلمة، و المبرد، و ابن دريد، و الزجاج، و ابن السراج، والرماني، و النحاس، و ابن خالويه[1].

أما **التصريف**، معناه ومتعلقاته وما له من المصطلحات عند النحاة، فله في اللغة – كما في بعض المعجمات – معانٍ عدة ، ومنها ما أورده ابن منظور، ومنها: أن الصرف يجيء بمعنى: رد الشيء عن وجهه ، والانصراف الذي هو الذهاب، وتصريف الآيات الذي هو تبيينها، والإعمال في غير وجه، والتغيير، وبيع الشيء بآخر، والوزن، والعدل، والميل، و كذا الاستقامة، والزيادة، وغير ذلك من المعاني المقبولة أو الضعيفة[2]. ويذكر ابن جمعة (ت ٦٢٨ هـ): أن التصريف في الأصل مصدر صرفت الشيء، أي إذا جعلته متنقلا في جهات مختلفة، ولذا قيل : إن أصل التصريف في الأفعال، لتنقلها في الأزمنة[3]. وهذه الأصالة التي فيها ذكرها ابن مالك[4]، والبعلي (ت ٧٠٩ هـ)[5]. وغيرهما من النحاة، وهي من متعلقات التصريف التي هي من موضوعه أو مما يدخله اشتقاق وتصريف ، ومما سنشير إليه في هذا التمهيد.

---

(١) ينظر : المزهر ... ، للسيوطي ، ج١ ، ص٣٤٥ – ٣٥٤.

(٢) ينظر: لسان العرب ، ج٩، ص ١٨٩ – ١٩١ ، مادة (ص.ر.ف).

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي، ج٢، ص ١٣١٣.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد... ، تحقيق محمد كامل بركات، ص ٢٩٣.

(٥) ينظر : الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق ممدوح محمد خسارة، ج٢، ص٩٢١.

و مصطلح **التصريف** نفسه معد من استعمالات المتقدمين من النحاة، كسيبويه[1]، وابن السراج[2]، وغيرهما. و في تحقيق ودراسة أحمد هريدي لبعض مصنفات هذا العلم أشار إلى أن هذا المصطلح هو الغالب عند علماء اللغة، على أن مصطلح الصرف قد بزغ و استمر على استحياء لدى مؤلفي العربية في إقليم إيران وأقاليم آسيا الوسطى وآسيا الصغرى ، أما عند متأخري النحاة فهما مترادفان[3]. وفيما بين **الاشتقاق والتصريف** من تقارب، كما سبق في كلام ابن جني، مع بيان مفهوم التصريف في الاصطلاح، نجد أن ابن جني قد قدم التصريف على الاشتقاق، في بيان وظيفة كل منهما في كلم العربية القابل دخولهما عليه، و ذلك بالتمثيل لها حين التصريف بنحو: أن نبني من (ضَرَبَ) مثل:(جَعْفَر)، لنقول: (ضَرْبَب) وغير ذلك، على أن التصريف عنده: " إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى[4]" وكذلك **الاشتقاق**، الذي قال عنه:" ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي، فتقول: ضَرَبَ ، ثم تشتق منه المضارع فتقول: يَضْرِبُ، ثم تقول في اسم الفاعل : ضَارِب...[5]"، حتى قال: "إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، ...كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق...[6]"، فخلص إلى تعريف التصريف بقوله: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة[7]" والتصريف – كما عند الميداني – تفعيل من الصرف، وذلك بأن نصرف الكلمة الواحدة، لتوليد ألفاظ مختلفة منها ومعانٍ

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٤، ص٢٤٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ،ج٣ ، ص٢٣١.

(٣) ينظر: نزهة الطرف...، لابن هشام الأنصاري، ص ٧٢، ص ٥٠.

(٤) ينظر : المنصف ...، ، ج١، ص٣.

(٥) السابق، الجزء نفسه، ص ٣- ٤.

(٦) السابق، الجزء نفسه، ص ٤.

(٧) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما.

متفاوتة[1]"، وعند ابن الحاجب: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم الكلم التي ليست بإعراب...[2]"، وعن ابن عصفور:"أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني...، و الآخر: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم قول إلى قال...[3]"، وذلك في حديثه عن تقسيم التصريف، المشير إلى وظيفتيه في الكلم. وعند ابن مالك هو: علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة وصحة واعتلال وشبة ذلك...[4]"، وللرضي شرح لتعريف التصريف[5]، الذي أوردناه عن ابن ابن الحاجب قبل قليل. و عند ابن هشام هو:" تحويل الصيغة لغرض لفظي أو معنوي[6]. وهكذا تتعدد تعريفات التصريف أو الصرف في اصطلاح النحاة، وأغلبها متقارب في اللفظ والمضمون[7].

أما الغرض من مسائل التصريف أنفسها فملخصه عند ابن جني في أمرين، وذلك في قوله :" أحدهما: الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به. والآخر: التماسُكَ الرياضةَ به والتدرُّب بالصنعة فيه[8]".
فيه[8]".

ومن مفاهيم الدرس الصرفي وطبيعته ومجالاته من منظور وصفي ما أشارت إليه وإلى قضية الاشتقاق ونظرة علماء اللسانيات الوصفية لها – بعضُ المصنفات الحديثة ، ومنها ما صنفه الدكتور

---

(١) ينظر: نزهة الطرف... ، ص ٦٥-٦٦.

(٢) الشافية في علم التصريف...، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ص٦.

(٣) الممتع ...، ج١، ص٣١-٣٢.

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف ، تحقيق ودراسة د/ محمد المهدي سالم، ص ٥٨.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ج١، ص ١-٧.

(٦) نزهة الطرف... ، ص ٩٧.

(٧) ينظر: كتاب المفتاح في الصرف ، للجرجاني، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، ص٢٦ و: الفاخر... ، للبعلي، ج٢، ص٩٢١ . و :المبدع الملخص من الممتع، لأبي حيان، تحقيق وتعليق د/ مصطفى النحاس، ص ٢-٣.

(٨) الخصائص ، ج٢، ص٤٨٧.

عبدالمقصود محمد في هذا المجال، حيث أشار إلى: أن الدارسين المحدثين يطلقون على الدرس الصرفي مصطلح: (المورفولوجي، Morphology)، الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية، على أن ذلك مقدمة للدرس النحوي. مشيرا بعدئذ إلى دعائم التصريف، وإلى مباحث علم الصرف الوصفي، ومكانه في اللسانيات، الذي هو بعد الأصوات وقبل النحو والدلالة ، وأهميته عند العلماء القدامى، بما لا يتسع تفصيل القول فيه هنا، مبينا بعد ذلك: بأن الوصفية في الدرس الصرفي تقتضي الاستقراء والوصف والتصنيف والتفسير، أما المعيارية فهي التقنين والتقعيد ووضع مقاييس الصواب والخطأ[1]. و بيَّن أن مصطلح البنية فيه عند بعض المحدثين يشمل دراسة الجمود والاشتقاق، والجمود والتصرف و غيرها، على أنه من القواعد الفرعية لدى المتأخرين ما كان أولها مخصصا لتصريف الكلمة لغاية معنوية، وفيه الاشتقاق وأنواعه، وعلى أن أصحاب الاتجاه الصرفي الحديث يميلون في دراسة البنية الصرفية إلى تحليل أغلب الكلمات إلى عنصرين أساسيين، هما: الجذر والصيغة[2]. و بالنسبة لأصل الاشتقاق عند النحاة القدامى، الذين لخصنا كلامهم عنه قبل، نجد المؤلف نفسه يشير إلى اعتراض المحدثين على طريقة الصرفيين العرب القدماء فيما يتعلق بالأصل الاشتقاقي، ورفضهم لرأي البصريين القائل: بأن المصدر هو الأصل، ولرأي الكوفيين القائل: بأن الفعل هو الأصل ، وغيرهما من الآراء المتفرعة عنهما، على أن أصل الاشتقاق حديثا هو المادة الثلاثية الأصلية غير الدالة على معنى في نفسها، التي تشترك كل مجموعة من المشتقات فيها، و تحتوي على الأصول الثلاثة، مع زيادة الحركات وبعض الأحرف، إلا ما لا يدخل عليه الاشتقاق،

---

(١) ينظر: دراسة البنية الصرفية، ص ٩٣-٩٩.

(٢) ينظر: السابق، ص ١٠١ ، ١١٥.

وهذا – عند أصحاب النظرة الحديثة – هو الأنسب للتحليل اللغوي، وعليه بعض المتأخرين من الأصوليين[1].

لكن نلحظ عند ابن جني ما يشعر بأن تصريف الكلم أصل للاشتقاق بعامة، وهذا ما نلحظه في حديثه عن علم التصريف والحاجة إليه في قوله:"و ينبغي أن يعلم: أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا..."[2]، ثم أخذ يمثل بعدئذ لقوله، بما يُفهِم القارئ كيف يكون تصريف الكلمة؟ وكيف يكون الاشتقاق فيها نفسها؟ مع ذكره من قبل ما يفيد كون التصريف سابقا للاشتقاق، وذلك في قوله: "... ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به[3]"، القول الذي فيه إشارة أيضا إلى أهمية التصريف بالنسبة للاشتقاق، إذ لا غنى للآخر عن الأول، بل إن التصريف قد عده أبو حيان من الوسائل التي يعرف بها الحرف الزائد من الأصلي[4]. وليس ثمة ما يمنع من كون الاشتقاق نفسه وسيلة أيضا، مما يسهم في معرفة الأصلي من الزائد في الكلمة كما كانت من وظائف التصريف ، وهذا أمر يُشعر بمدى تقارب المصطلحين وترابط بعضهما ببعض. وهذا النحو لم يَفُت أبا علي الفارسي، شيخ ابن جني، حيث نراه يشير إلى وظيفة الاشتقاق بقوله:" فالذي تُعرف به الزيادة من الأصل هو أن يشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها، فما سقط في الاشتقاق كان زائدا، وما لزمها فلم يسقط منها أصلا ..."[5]، ثم شرع يمثل لذلك. و ثمة مقارنة بين الاشتقاق والتصريف عند قدماء أهل اللغة، عني بها القوشجي، مبتدأ بأن الأوائل منهم ميزوا بينهما، حتى أفردوا لكل منهما تدوينا، على أن الأول: يبحث عن طريقة أخذ الألفاظ المتناسبة، تركيبا و

---

(١) ينظر: السابق، ص ١٧٣ – ١٨٥ . و ينظر أيضا : جهود ابن جني في الصرف وتقويمها... ، د/ غنيم الينبعاوي، ص٣٤٠ . و غيره من مصنفات الدراسات الحديثة للاشتقاق والتصريف.

(٢) المنصف...، ج١، ص٣.

(٣) السابق، الجزء نفسه ، ص٥-٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج١، ص٢٥.

(٥) التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، ص٢٣١.

معنى، بعضها من بعض، وأن الآخر: يبحث عن هيئات أحوال هذه الألفاظ. بخلاف متأخريهم، الذين خلطوهما في علْم واحد، بوصفهما عندهم شديدَي الاتصال. ثم أخذ يفصّل القول في ذلك، حتى وصل في مؤلفه إلى تقديم الكلام عن الاشتقاق ثم التصريف[1].

وعلى أية حال ، فإنا نميل إلى رأي من يتجه من اللغويين ، قدامى ومحدثين، إلى كون الاشتقاق أسبق من التصريف، ومنهم ابن القبيصي (ت ٦٣٠هـ)، الذي علل عدم قبول الأسماء المبنية للتصريف: بكونها لا يعرف لها اشتقاق[2]، وكذلك البعلي (ت ٧٠٩هـ)، الذي ذكر: بأن التصريف لا يليق إلا بمشتق أو جارٍ مجراه[3]، وعليه، فإن الاشتقاق وسيلة، يكشف بها عن أصل جذور الكلم أو مادتها اللغوية في المعجم، فيقال: ما الجذور التي اشتقت منها هذه الكلمة أو تلك؟ أو: ما مادتها المعجمية؟ بما في ذلك البحث عن أصل مادتها من حيث عربيتها وعدمها، ثم يتبع ذلك أمر تصريفها المتعلق ببنائها وغيره من المسائل. مع ملاحظة أن البحث عما اشتقت منه الكلمة - وهو الأصل كما وضحه ابن عصفور[4]- يعني البحث في أمر جموده أو اشتقاقه من غيره، وأن البحث عما اشتق منه - وهو الفرع - يعني ما أخذ منه من ألفاظ، أي: ما تصرف. ولا ضير في تصورنا إن كان أحدهما أصلاً أو فرعاً من الآخر، فكلاهما وسيلة للبحث في أنفس الكلم، وقد يترادف المصطلحان كليا أو جزئياً. و على ذلك بنينا هذا العمل، للبحث عما لا يدخله كلاهما في العربية، أو أحدهما، جاعلين الاشتقاق أسبق من التصريف حسبما أُثبت في عنوان البحث. بوصف موضوع الاشتقاق أصلاً - كما عند أحد المستشرقين- يدرس المفردات كلمة كلمة من

---

(١) ينظر: عنقود الزواهر... ، ص ٢٢٥- ٢٢٦.

(٢) ينظر : التتمة في التصريف، بتحقيق د/ محسن بن سالم العميري ، ص ٣٣.

(٣) ينظر : الفاخر ... ، ج٢ ، ص (باب التعريف) .

(٤) ينظر : الممتع ...، ج١، ص ٤٤.

جوانب عدة: أصلها، وزمنه، وطريقة صياغتها، وما مرت به من تقلبات[1].

و لعل من أوجه ارتباط ما يسعى إليه بحثنا من تقنين، و بما تسعى إليه بعض ضوابط الاشتقاق والتصريف من تقنين أيضاً – النظر بعامة إلى جنس الكلم نفسه، من حيث كونه دالاً على أمر معنوي – و هو الفرع –، مثل لفظتي: (خير، ظن ...) وغيرهما، أو دالة على أمر محسوس – و هو الأصل–، مثل لفظتي: (الشجر، الخشب....) و غيرهما[2]، حيث تشير بعض مصادر علم التصريف إلى هذا النحو من الضوابط العامة، و منها مصنف ابن عصفور، الذي أورد فيه: أن مما هو أصدق في أصل الاشتقاق أن يكون في الصفات، بوصفها جارية على الأفعال أو في حكم الجارية، و كذا في الأسماء الأعلام، بوصفها منقولة في الأكثر. لكن أصعب الاشتقاق و أدقُّه يكون في: أسماء الأجناس، بوصفها أوّلَ، وأُوقِعت على مسمياتها من غيرِ أن تكون منقولة من شيء، فإن وجد منها شيء يمكن اشتقاقه؛ حُمِل على أنه مشتق، وهذا قليل جداً، بل الأكثر فيها كونها مشتقة، نحو: تراب، و حجر، و ماء، و غير ذلك من أسماء الأجناس. إضافة إلى أن ابن عصفور قد صرح قبل هذا: بأن أصل الاشتقاق و جلّه إنما يكون من المصادر[3]، ففهم من كلامه بأن الأسهل في الاشتقاق وقوعه فيما دل على أمور معنوية، في حين أنه من الصعب وقوعه فيما دل على أمور محسوسة. و هذا أمر نحتاجه ابتداء حين الاشتقاق والتصريف من معنوي، مثل: الحق و الصدق و غيرهما، أو من محسوس، مثل القلم و الباب و غيرهما، فنراعي بذلك أيضاً ما له ارتباط ببعض الضوابط العامة لكل من الاشتقاق و التصريف، التي نسعى إلى تقنينهما من حيث السهولة و الصعوبة من جانب، مثلما يسعى بحثنا من جانب آخر إلى

---

(١) ينظر: اللغة، لجوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص ، ص ٢٢٦.

(٢) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب ...، محمد حسين آل ياسين، ص ٤١٢.

(٣) ينظر : الممتع ...، ج١، ص ٤٨-٤٩. و ينظر : ارتشاف الضرب ...، لأبي حيان، ج١، ص٢٥.

تقنين أمر دخول الاشتقاق والتصريف و عدم ودخولهما على ما لا يصح فيه ذلك.

و من جانب آخر يمكن القول: بأن موضوع البحث لا يبعدن ارتباطه ببعض مظاهر مما يناهض فصاحة الكلمة، و ذلك إذا أُدخل الاشتقاق و التصريف على شيء غير جائز فيه ذلك،حيث يعد البحث في مراعاة فصاحة الكلمة من أوائل ما يعنى به علماء البلاغة في علم المعاني في الدرس البلاغي، ومنهم: ابن سنان الخفاجي[1]، الذي مثَّل لعدد من الألفاظ المناهضة للفصاحة، فكان منها بعض ألفاظ هي من نتاج ما أدخل عليه اشتقاق و تصريف، في حين أنه من الممنوع فيه ذلك، الذي له عِلَل مسوغة لمنعه – كما سيتضح في موضعه من البحث–، مثل: أن يشتق من خماسي الأصول – وهو مما لا يدخله اشتقاق ولا تصريف–، فكان منه ما ورد لدى الخفاجي، مثل: (تفرعن) من (فرعون) للدلالة على الجبروت، و جمع (سروال) على (سراويلات)، فكان ذلك مما حكم عليه الخفاجي بكونه من العامي الساقط. و مثل تصريف الأعجمي، الذي هو مما لايدخله كذلك، و الذي جاء عند الخفاجي تحت شرط: (كون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة)، الذي ذكر له: أنه قد يكون ذلك لكون اللفظة بعينها غير عربية، و مثَّل له بلفظة: (المِقْراض)، و المقول فيها: ليست من كلام العرب، ولفظة:(استسماجها)، غير العربية و كثيرة الحروف. و مثل: أن لا يُلتزم بما لم تبنِه العرب للمعلوم، و هو مما لا يدخله تصريف و لو جزئياً، النحو الذي وجدناه عند الخفاجي أيضاً، حيث منع صياغة اسم فاعل من (بَهَتَ)، بوصفه مما يلزم البناء للمجهول (بُهِتَ)، فلا يقال: (باهِت)، و إنما يصاغ اسم المفعول منه، ليقال: (مَبْهُوت)، و النحو الذي أدرجه ضمن (مالم يجرِ على العُرْف العربي الصحيح)، و

([1]) ينظر : سر الفصاحة، ص ٦٤-٩٢. و ينظر: دلائل الإعجاز، للجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، ص ٣٥-٦٥.

الذي جعله مما ينكره اللغويون، و يرده النحاة لشذوذه، و الذي له موضع خاص في هذا البحث. ولم يفُت النحاة الإشارة إلى الكلام الذي قد يتركب من لفظ مهمل أصلاً، مثل: (ديز)، و هو مقلوب (زيد)[1]، النحو الذي أشار إليه الخفاجي أيضاً فيما عنون له بـ(فصل في الكلام[2])، حيث نبه فيه إلى ما وجده عند أهل اللغة في تقسيمهم الكلام إلى مهمل و مستعمل[3]، والنحو الذي يُذكّرنا بما يطلق عليه أهل اللغة بالمهمل من الألفاظ، مما يمكن استخراجه بما يسمى عند بعضهم بالاشتقاق الكبير[4]، مثل: تقليبهم الجذر الثلاثي (ك. ل. م) إلى ست مواد، و منها: (ل. م. ك.) المهمل غير المستعمل عند العرب، الذي لا نبالغ في أمره حين نعده مما لا يدخله تصريف أيضاً، إذ من البدهي أن لا نجلب فعلاً أو اسما من هذا المهمل مهما بلغت بنا الحاجة مبلغها، لأنه لا معنى لهذا اللفظ، لعدم وجوده أصلاً في كلام العرب. و بحثنا هذا إنما ينطلق مما هو موجود في اللغة. لا من فراغ، فضلاً عن أن هذا النحو من المهمل الناتج عن الاشتقاق الكبير قد أشار فيه السيوطي إلى رأي أبي علي الفارسي، الذي غمز فيه بما ذكره، من أن الصحيح فيه أنه لا يعول عليه، لعدم اطراده، بالرغم من أنه كان يأنس إليه في بعض المواضع[5].ثم إنه من عيوب المهمل ما يمكن أن يقع في ميزانه من أبنية غير موجودة في كلام العرب، نبَّه إلى ذلك ابن جني[6]، و أشار

---

(1) ينظر مثلاً: شرح ابن عقيل، لابن عقيل، و معه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ص ١٤.

(2) ينظر: سر الفصاحة، ص ٣٢، ٣٤، ٥٧.

(3) ينظر: طريقة إحصاء المستعمل و المهمل من كلام العرب: المزهر...، للسيوطي، ج1، ص ٧١-٧٦، في: (المسألة: الخامسة عشرة، في عدة أبنية الكلام)، و ص ٢٤٣. و ج٢، ص ٩١.

و ينظر: ما للمهمل من أمثلة وشواهد: تصريف الأسماء، محمد طنطاوي، ص ١٣،١٤،١٥،٢٦،٢٦وغيرها.

(4) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج1، ص ١٣،٥٤،٦١. و ج٢، ص ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩ و : عنقود الزواهر ...، للقوشجي، ص ١٧٨.

(5) ينظر: همع الهوامع ...، تحقيق د/ عبد العالم سالم مكرم، ج ٦، ص ٢٣٠.

(6) ينظر: الخصائص، ج٣ ، ص ٦٧.

إليه السيوطي فيما أسماه بالسبر و التقسيم، اللذين هما من مسالك العلة[1]،الأمر الذي ينهض بعدم تعاملنا مع هذا المهمل.

فبهذه الأمثلة و غيرها يتضح مدى ارتباط موضوع بحثنا بعامة بجانب مهم، مما يناهض فصاحة الكلمة حين لا يراعى عدم إدخال الاشتقاق و التصريف بعامة على ما لم يتحقق فيه ذلك من الكلم.

والذي يتحقق فيه دخولهما يمكن استخلاصه من أمرين، هما: الموضوع ، والمتعلق.

فالموضوع أشار إليه الحملاوي حين ذكر: أنه يتناول الألفاظ العربية[2]. و يَعنى تعميم الموضوع هذا: شمولَ كل ما اتفق عليه جمهور النحاة في تقسيم الكلم؛ إلى اسم و فعل و حرف، حتى أسماء الأفعال عند بعض النحاة، لكن الواقع العملي يُخرِج من الكلم ما لا يشمله هذا الوضع حقيقة، بوصفه مما لا يقبل اشتقاقاً و لا تصريفاً، كلياً أو جزئياً، كثيراً أو قليلاً.

أما الأمر الآخر – و هو متعلق التصريف – فعند جمهور النحاة – و منهم ابن مالك[3]– منحصر في الأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة. و يعني هذا : شمول كل الأسماء المعربة، و كذلك الأفعال التي تقبل التصريف بعامة. لكن الواقع العملي سيخرج من هذه الأسماء ما لا يدخله تصريف؛ كما سيخرج من الأفعال المذكورة ما يتصرف جزئياً لا كلياً. فالأمر على هذا ليس على إطلاقه أيضاً، بل ثمة تفصيل وتوضيح، يهمنا منه ما لا يدخله اشتقاق و لا تصريف، كلياً أو جزئياً، بما اجتهدنا في جمعه من مظانه ودراسته، و بما أفادنا به كثير من أئمة اللغة، متقدميهم و متأخريهم – رحمهم الله، وكذا مما اطلعنا عليه من

---

(1) ينظر: الاقتراح في أصول النحو و جدله، دراسة و تحقيق د/ محمود فجال، ص ٢٨٣-٣٨٤.

(2) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، تحقيق د/ ناجي عبد العال حجازي، ص ٢٣.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد ...، ص ٢٩٠.

دراسات بعض المحدثين، ثم بما نراه مستحقاً عدم قبوله اشتقاقاً و لا تصريفاً ولو جزئياً.

وبعد، فإنه بالرغم من دقة موضوع بحثنا و كونه معنياً في ظاهره بالاشتقاق و التصريف فقط، إلا أنه في حقيقة أمره وثيق الصلة بأصول اللغة و النحو و الفصاحة بعامة، فضلاً عن أن علم التصريف أو الصرف قائم أساساً – كما ذكر أحد المحدثين – على علم الأصوات[1]، الذي هو جزء من علم اللغة.

و لعل بعد هذا التمهيد يمكن تفصيل الكلام عما **(لا يدخله اشتقاق و لا تصريف)** فيما يأتي:

* ما لا يدخله الاشتقاق و التصريف

يتناول هذا العنوان ما استقرأناه من كلام كثير من أهل اللغة، من لغويين و نحويين و أهل تصريف و بلاغيين، متقدمين و متأخرين و محدثين، كما يتناول ما لم ينصوا عليه من ذلك و نرى إمكان إدراجه ضمن مواضعه، بدءاً بالأصوات، و الحروف، التي منها حروف المعجم أو الهجاء، وأخرى حروف المعاني، فبعض الأسماء، و بعض الأفعال، ثم أسماء الأفعال، سواء أكان سلب دخولهما عليها كلياً أم جزئياً.

و عليه، فإنه يمكن تناول ذلك في الجوانب الآتية:

(أولاً): الأصوات و الحروف. (ثانياً): الأسماء.

(ثالثاً): الأفعال. (رابعاً): أسماء الأفعال.

و هذا تفصيل بدراسة الجوانب المذكورة من حيث موضوع بحثنا فيما يأتي:

أولاً : الأصوات و الحروف:

و يشمل هذا الجانب الكلام عن كل من:

([1]) ينظر تفصيل ذلك: علم اللغة العام الأصوات، د/ كمال محمد بشر، ص ١٨٤-١٨٦.

أ - الأصوات:

و مفردها: الصوت، و هو اسم لما يسمع أصلاً، و لا يكون على هيئة من الكلم في العربية و لا غيرها، سواء أكانت الأصوات صادرة عن إنسان، أم حيوان، أم نبات، أم جماد.و هو في اللغة: الجَرْس، وهو مذكر، و يؤنث في الضرورة على قبح إذا كان بمعنى الضوضاء و الجلبة، لخروجه عن أصله المذكر إلى الفرع المؤنث. و صات يَصُوت و يصات صوتا و أصات و صَوّت بمعنى: نادى. والصوت للإنسان وغيره، و هو عام[1].

و قد عني سيبويه بشيء من جوانب دراستها، من حيث حكايتها أو التسمية بها و غيرهما، في مواضع عدة من مصنفه، التي منها نحو: قب، طيخ، غاق، و غيرها[2]. كما عني ابن جني بهذه الأصوات من جوانب عدة تنهض بموضوع بحثنا، منها تعريفه لطبيعتها بقوله: " اعلم: أن الصوت عَرَض يخرج مع النَفَس مستطيلاً متصلاً....[3]" ثم عرّفه لغة بقوله: "...، فإن الصوت مصدر: صات الشيءُ يَصوتُ فهو صائت، و صَوَّتَ تصويتاً فهو مُصَوِّت، و هو عام غير مختص، يقال: سمعت صوت الرجل و صوت الحمار...[4]"، وعني الخفاجي بتفصيل لطبيعة الصوت أيضاً، إذ ذكر عنه: أنه معقول، و ليس بجسم و لا صفة لجسم، و يدرك بالسمع، و يخرج مستطيلاً حتى يعرض له في الحلق و الفم و الشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده، و المقطع أينما عرض يسمى حرفاً[5]. و عرّف ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الأصوات اصطلاحاً بقوله:" كل لفظ حكي به صوت، أو صُوِّت به للبهائم[6]"، وعلق عليه

---

(1) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ج ٢، ص ٥٧-٥٨. مادة (ص. و. ت).

(2) ينظر: كتاب سيبويه، ج٣، ص ٣٢٣ بخاصة. و باقي الأمثلة: ج٥، (دليل الفهارس، ص ٢٥٣).

(3) سر صناعة الإعراب، دراسة و تحقيق د/ حسن هنداوي، ج١، ص ٨. و ما بقي من تعريف ابن جني للصوت متعلق بمخارج حروف المعجم، و هي حروف الهجاء.

(4) السابق، الجزء و الموضع أنفسهما.

(5) ينظر: سر الفصاحة، ص ١٥-٢٢.

(6) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، دراسة و تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، ج٢، ص ١١٧.

الجامي(ت٨٨٩ هـ) بقوله: " إنما قال: (لفظ) و لم يقل اسم لعدم الوضع فيها[١]".

ومن أدق ما وضع من تقسيمات نحوية للأصوات تقسيمُ الجامي نفسه في شرحه لكلام ابن الحاجب، حيث جعلها في قسمين رئيسين، و تحت كل قسم تفصيل، يهمنا منهما القسم الثاني الآخر، الذي تظل فيه الأصوات على حالها ساذجة – على حد تعبيره – و لم تصِر مصادر و لا أسماء أفعال، وهذه منها ما يصدر عن الإنسان ما يشابه صوت شيء، كقوله:(غاق) مشابها لصوت الغراب، ومنها ما يصوت به لأجل حيوان لزجره أو لدعائه، نحو : (نخ) للبعير. و قد عدها باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية، و هي بهذا ليست بأسماء، لعدم كونها دالة بالوضع[٢]. أما ما نُقِل عن الأصوات و عُد منها أسماء أفعال، فلها موضعها من الدراسة.

ولا يعنينا هنا جنس معين من الأصوات، بل الأصوات بعامة، سواء أكانت صادرة عن جمادات و غيرها مما في الطبيعة، أم صادرة عن كائنات حية، و منها الإنسان، الذي عني بوصف نشأة ما يصدر عنه من أصوات إبراهيم أنيس، فيما خلاصته: أن صوت الإنسان ينشأ من انبعاث الهواء من رئته، ماراً بحنجرته و فمه، فالهواء الخارجي، حتى يصل إلى أذن السامع[٣]. و لنا نحن بني الإنسان بخاصة ما نسمعه من أصوات في حياتنا، سواء أعرفنا مصدرها أم لم نعرف، و منها ما له دلالات عندنا، نجدها في بعض مصنفات النحو، و منها ما أورده الزمخشري، مثل: (طيخ) حكاية صوت الضاحك، و: (شيب) صوت

---

(١) السابق، الجزء و الصفحة أنفسها.

(٢) السابق، الجزء نفسه، ص ١١٦-١١٧.

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية، ص ٧-٨.

مشافر الإبل عندما تشرب، و: (طَق) حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض، و غيرها مما أمكن نقله منها إلى أسماء أفعال[1].

و فيما يتعلق برأي النحاة في اشتقاق هذه الأصوات و تصريفها، يمكن أن نفهم من كلام ابن جني حين منع حروف المعجم من التصريف و تشبيهه لها بالأصوات في قوله: "... و إنما هي كالأصوات..."[2] أنها خارجة عن إمكانية تصريفها أيضاً. و على نحوٍ صريح نجد ابن عصفور ينفي دخول التصريف على الأصوات، مع تمثيلهَ لَه و تعليله للنفي بقوله: " اعلم: أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، و هي: ... و الأصوات، كـ: غاق، و نحوه، لأنها ما يُصَوَّت به، و ليس لها أصل معلوم[3]"، في حين نجد أن ابن القبيصي قبله(ت ٦٣٠هـ تقريباً) خص التصريف بالأسماء و الأفعال بعامة[4]، والأصوات ليست منها، و ليست مما يقبل التصريف، فخرجت بذلك مما يمكن تصريفه. حتى إن أبا حيان قد صرح بعدم دخول التصريف على بضع أشياء ، ومنها الأصوات، و ذلك بقوله: " ولا يدخل التصريف ...وصوتا[5]"، و لم يدرجها ابن هشام ضمن متعلقات التصريف، التي يريد بها ما يقبله[6].

ولعل مما يؤكد عدم قبول الأصوات للتصريف إشارة ابن جني إلى المسألة في موضع آخر من مصنفه، حين شبهها بحروف المعاني- التي لها موضع من الدراسة أيضاً-، و ذلك حين نظر إليها من جهة عدم القول بزيادة الألف أو قلبها في بعضها، لعدم القول بتصريفها

---

(1) ينظر: المفصل في علم العربية، و بذيله كتاب المفضل...، محمد النعساني، ص ١٦٣-١٦٨. ومن الأصوات المنقولة التي ذكرها الزمخشري نحو: (أخّ) للنكره، و (حَسَّ – بَسّ) لإيقاف الضرب، و (سَعْ) لحث الإبل، و غير ذلك. و ينظر: تسهيل الفوائد...، لابن مالك، ص ٢١٣-٢١٤. كما ينظر:صحة ضبط الأصوات و غيرها في: حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لابن مالك، ج٣، ص ١٥٨-١٦١.

(2) المنصف...، ج١، ص ٧.

(3) الممتع ...، ج١، ص ٣٥.

(4) انظر التتمة ...، ج١، ص ٣٣.

(5) المبدع في التصريف، بتحقيق د/ عبد الحميد السيد طلب، ص ٥٠.

(6) ينظر: نزهة الطرف...، ص ٩٧-٩٨.

كذلك، حيث يقول: وأقول:إن... والأصوات المحكية... تجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة، لأنه لا يعرف لها اشتقاق[1]" مشيراً بذلك إلى الصوتِ الذي فيه ألف، نحو : غاق... و غيره، الذي لا يقال فيه: إن ألفه زائدة أو منقلبة، بل هي أصل فيه، كما هي أصل في نحو : لها، من حروف المعاني.

و بذلك يمكن القول: بأن الأصوات أنفسها عند النحاة غير مشتقة و لا متصرفة. أما ما أشار إليه ابن السراج[2]، و ابن جني في مصنف آخر له أيضاً، فلذلك صلة باشتقاق بعض أفعال من بعض الأصوات على نحو معين، له بعض ضوابط، أو اشتقاق أسماء بعض الحيوانات و غيرها مما يصدر عنها من أصوات[3]. و لعل هذا النحو لا يُضعِف من كون الأصوات غير مشتقة بذاتها من شيء، و لا كونها غير متصرفة كما هو الحال عند جمهور النحاة، الذين صرحوا بعدم دخول الاشتقاق و التصريف عليها، إذ إنها عندهم من المبنيات، و قد يعرب بعضها[4]، حتى إن الجامي حكم على كلا القسمين المذكورين آنفاً – و هما غير المنقولة و المنقول منها و على جميع أمثلتها – بالبناء، على أن علة بناء القسم الأول: لانتفاء التركيب فيها، و علة بناء القسم الآخر:

---

(1) المنصف...، ج١، ص١٢٠.

(2) ينظر: الأصول في النحو، ج٣، ص ٣١٦-٣١٧. قال: " قالت العرب: حاحيت و هاهيت و عاعيت ..."، حتى قال: " و مع ذلك فإن هذا الفعل (أي: أحد هذه الأصوات) بُني من صوت ...".

(3) ينظر: الخصائص، ج٢، ص٤٠.

و فيه يقول: "و قد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف، نحو: هاهيت، و حاحيت، و عاعيت، وحأحأت، وحأحأت، وسأسأت، وشأشأت، و هذا كثير في الزجر (أي: زجر بعض الحيوانات، كالإبل و الغنم...)". و ينظر أيضاً: ص ١٦٥. و فيها كذلك يورد ابن جني بعضاً من أسماء حيوانات و غيرها المسماة عند العرب بما يصدر عنها من أصوات، مثل : البط لصوته، و : الخاقباق لصوت الفرّج عند الجماع...إلخ.

(4) ينظر: أصول النحو، لابن السراج، ج٢، ص ١٣٩. و : تسهيل الفوائد ...، لابن مالك، ص ٢١٥. و :نحو الخليل من الكتاب، أد/هادي نهر، ص ٣٤.

كون أمثلته حكاية عنها لا من حيث كونها أصواتاً[1]. والمبنيات أصلاً لا يدخلها اشتقاق و لا تصريف، على نحو ما سيأتي مفصلاً في موضعه من البحث؛ في الحروف، و الأسماء، و أسماء الأفعال.

غير أنه يجوز فيما يظهر لنا أن نشتق – و في حدود ضيقة – بعض أفعال، أو أسماء، أو أسماء أفعال، من أصوات لها معانٍ أو دلالات معروفة لدينا، فنكون بذلك قد نقلناها مما هي عليه، و جعلناها محكية، كما يمكن تصريفها – و في حدود ضيقة أيضاً –، قياساً على ما جاء عن العرب، و تلبية لحاجاتنا، و ذلك نحو: أن نسمع تكرار صوت طبل – و هو : دُم دُم دُم –، فنحكي اسمه بنحو: دَمْدَمة، ونصرفه قائلين: دمْدمَ يُدمدم دَمْدَمَة، و هكذا مع غيره من الأصوات التي نحتاج التعبير عنها، دون إفراط في ذلك، و وفق ما يقبله الذوق العربي السليم.

ب – حروف المعجم:

و الحروف جمع مُكسّر، واحدها: حرف، عرّفه ابن جني في اللغة بقوله: " و أما الحرف فالقول فيه و فيما كان من لفظه، أن (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء و حِدّته، من ذلك حرف الشيء، إنما هو حَدّه و ناحيته..."[2] حتى قال: " و من هنا سميت حروف المعجم حروفا..."[3]"، ثم يعلل لذلك بقوله: " و ذلك أن الحرف حدّ منقطع الصوت و غايته و طرفه، كحرف الجبل و نحوه، ويجوز أن تكون سميت حروفاً لأنها جهات للكلِم و نَواح، كحروف الشيء وجهاته المحدقة به..."[4]". وكذلك نجد ابن جني يقف عند شرح لفظة (معجم) و إبانة معناها، ذلك أن مادة (ع. ج. م.) في كلام العرب وقعت للإبهام و

([1]) ينظر: الفوائد الضيائية...، للجامي، ج٢، ص١١٧.. و: نحو الخليل ...،أد/هادي نهر، ص٣٤.

([2]) سر صناعة الإعراب، ج١، ص ١٣-١٤.

([3]) السابق، الجزء نفسه، ص ١٤.

([4]) السابق، الجزء نفسه، ص ١٤.

الإخفاء و ضد البيان و الإيضاح[1]. على أن تسمية حروف الهجاء بحروف المعجم يعود إلى أن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته، فأُعجِم بعضها بالنقط – مثل: حرف (ج) بنقطة من أسفلها، و غيرها – و ترك بعضها الآخر على حاله من غير نقط – مثل: حرف (ح) و غيره –، فلما استمر البيان في جميع هذه الحروف جاز تسميتها بحروف المعجم[2]. وعليه فإن المراد بحروف المعجم حروف الهجاء، التي جعلها الزجاجي أصل مدار الألسن، عربيها وعجميها[3]. و هي المحصاة على المشهور – كما ذكر ابن جني – تسعة و عشرين حرفاً، تبدأ بالألف، و تنتهي بالياء[4]. و قد أشار إليها في تعريفه للصوت، الذي إذا عرض لشيء صار حرفاً من حروف المعجم، و ذلك في قوله: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق و الفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده و استطالته، فيُسمى المقطع أينما عرض له حرفاً...[5]".

و لهذه الحروف سمات و خصائص، ما يجعلها غير قابلة للتصريف. فمن ذلك نجد أن الزجاجي قد عدها أصواتاً أيضاً، وغير متوافقة، و الأصوات – كما سبق – لا تتصرف، و كذا جعلها غير مقترنة [6]، أي: غير مقترنة بغيرها من جنسها من حروف المعجم حتى تتألف منها كلمة، النحو الذي أشار إليه ابن جني بقوله: " غير معطوفة[7]"، أي: غير متلوة بشيء من جنسها من حروف المعجم. و

---

(1) السابق، الجزء نفسه، ص ٣٦.

(2) السابق، الجزء نفسه، ص ٣٩-٤٠.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو، بتحقيق د/ مازن المبارك؛ ص ٥٤.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب، ص ٤١، و ج٢، ص ٧٨٤.

(5) السابق، ج١، ص٦. و انظر: ما بقي من كلامه المشير فيه إلى طرق نشأة الحروف و مخارجها، من ص ٦-٩.

(6) ينظر: الإيضاح...، ص ٥٤. و سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج١، ص ٣٩-٤٠، و ج ٢، ص ص ٧٨٤. و: الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص ٢١ و ما بعدها. حيث أشار إلى أن من حروف المعجم ما هو صوت ساكن مجهور، و هناك منها ما هو صوت مهموس...

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب ، ج١، ص ٤١.

كذلك كونها عند الزجاجي غير دالة على معنى من معاني الأسماء و الأفعال، لكنها أصل تركيبها[1]، النحو الذي عبر عنه ابن جني بقوله: "و لا موقعة موقع الأسماء"، أي: لم يُسَمَّ بها. و كونها عنده أيضاً سواكن الأواخر في الإدراج و الوقف[2]، مما يعني: أن سكونها لا يحقق تصريفها، بوصف التصريف مما يلزمه تعدد الحركة، من ضمّ أو فتح أو كسر، فكيف لها أن تتصرف و هي ثابتة على سكونها؟ و هذا السكون أصل في المبني – على نحو ما جاء عند ابن مالك في قوله:

"والأصل في المبني أن يُسَكّنَا[3]"

والمبني – كما عند أبي علي الفارسي، وكما سيأتي – لا يصح أن يبنى منه شيء من الكلم[4]، مما يعني: عدم قبوله للتصريف أيضاً، حتى إن ابن جني صرح بكون الحروف غير معربة، في قوله: " فإذا ثبت بما قدمناه أن حروف المعجم غير معربة...[5]"، و عدم إعرابها يعني: بناءها أيضاً، و كذلك نجده يشبّه هذه الحروف بحروف المعاني، التي تعد مما لا يقبل التصريف أيضاً – على نحو ما سيأتي – ، حيث يقول: "و يدلك على كونها بمنزلة: هل، و: بل، و: قد، و: سوف، و نحو ذلك – أنك تجد فيها ما هو على حرفين، الثاني منهما ألف، و ذلك نحو: با، تا، ثا ...، و لا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين، الثاني منهما حرف لين، إنما ذلك في الحروف، نحو: ما، و: لا، ...[6]" و يقول أيضاً: " ... وأنها نظيرة الحروف، نحو: هل، و: لو...[7]"، كما يقول: " و إذا جرت ... مجرى الحروف ...[8]".ثم نجده في سياق

([1]) ينظر: الإيضاح ...، ص ٥٤.

([2]) السابق، ج٢، ص ٧٨١.

([3]) شرح ابن عقيل ...، ج١، ص ٤٠.

([4]) ينظر: المسائل الحلبيات، تحقيق د/ حسن هنداوي، ص ٣٢٤.

([5]) سر صناعة الإعراب، ج٢، ص ٧٨٤-٧٨٥.

([6]) السابق، الموضع نفسه.

([7]) السابق، الموضع نفسه.

([8]) السابق، الجزء نفسه، ص ٧٨١.

إثبات عدم تصرف حروف المعجم أنه بجعلها أصولاً في بعض حروف المعاني و ليست مزيدة، إذ يقول : "فهذه الألفات و ما يجرى مجراها أبداً (أي: ما يجري مجراها من حروف المعجم) أصول غير زوائد، و لا منقلبة. و الذي يدل على أنها ليست بزوائد أن الزيادة ضرب من التصرف في الكلمة و جزء من الاشتقاق فيها...[1]".

فلصفات حروف المعجم تلك مسوغات للحكم عليها بعدم قبولها للتصريف، إذ يقول ابن جني فيما يصل إليه من أحكام تتعلق بها: "و إذا جرت كما ذكرنا ... لم يجز تصريفها و لا اشتقاقها و لا تثنيتها و لا جمعها...[2]"، كما يقول أيضاً: " فإذا ثبت بما قدمناه، أن حروف المعجم... لم يجز أن يكون شيء منها مشتقاً ولا مصرّفا، كما أن الحروف ليس في شيء منها اشتقاق و لا تصريف...[3]"، مؤكداً ذلك بما مثل له في قوله: "... فلو قال لك قائل: ما وزن جيم أو طاء أو كاف أو واو من الفعل؟ لم يجُز أن تمثل ذلك له...[4]"، مريداً بذلك: عدم عدم إجرائها في التصريف مجرى الأفعال. ويقول أيضاً: "... وهذه الحروف كلها غير متصرفة و لا مشتقة[5]". حتى إن ابن هشام لم يدرج يدرج حروف المعجم ضمن ما يقبل التصريف[6]. و قد يجوز خلاف ذلك[7].

---

(1) السابق، الجزء نفسه، ص ٦٥٣.

(2) السابق، الجزء نفسه، ص ٧٨١.

(3) السابق، الجزء نفسه، ص ٧٨٤-٧٨٥.

(4) السابق، الموضع نفسه.

(5) السابق، الجزء نفسه، ص ٦٥٣. و قد أجاز ابن جني تصريف حروف المعجم إذا سمي بها. فانظر: السابق، الجزء نفسه، ص ٧٨١-٧٨٢، ٧٩٣.

(6) ينظر: نزهة الطرف ...، ص ٩٧-٩٨.

(7) لوحظ جواز اشتقاق أفعال من هذه الحروف إذا أعربت و عطفت، جاء ذلك عند ابن جني حينما استثنى عدم تصرفها بقوله: "... إلا أنهم لما أعربوها و عطفوها فقالوا: قاف و كاف و دال، اشتقوا منها أفعالاً كما يشتق من الأسماء الصريحة، فقالوا :قوّفتُ قافا و كوّفت كافا و دولت دالا، وقالوا : لوّيتَ لاء حسنة، فجعلوها من الواو...، أفلا ترى أنهم أجروا ذلك مجرى : بوّبت الحساب باباً باباً، و موّلته مالا..." . المنصف...، ج٢، ص ١٥٤.

جـ - حروف المعاني:

لا تبعدن حروف المعاني – التي هي قسم من أقسام الكلم في العربية – كما عند سيبويه[1]، وعند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في قوله في ألفيته:

"... و اسمُ و فِعلُ ثم حَرفُ الكلم[2]"

لاتبعدن كثيراً عن حروف المعجم السالفة الذكر، من حيث امتناع القول بكونها مشتقة أو متصرفة. تلك الحروف التي عرّفها سيبويه بكونها : ما تفيد معنى، ليس باسم و لا فعل، و جعل منها كلا من : ثم، و: سوف، و:واو والقسم، و غيرها[3]. كما عرّفها الزجاجي بقوله: " الحرف ما دل دل على معنى في غيره[4]"،وجعل منها : مِن، و: إلى، و غيرهما[5]. و و علة تسميتها بالحروف عند ابن جني – الذي عني بحد الحرف بعامة وضربه أمثلة لها– في قوله : " و من هذا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً، نحو: مِن، و: قد، و: في، و: هل، و: بل، و ذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام و أواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له...[6]"، و يقول الخفاجي: "و قد قال بعضهم: إنما سميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال. وهي عندنا كلام، لأنها منتظمة من حرفين فصاعدا[7]".

و الواقع أن للبحث في أمر هذه الحروف جانبين رئيسين، جانب الاشتقاق، ثم جانب التصريف.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، ج١، ص ١٢.

(2) شرح ابن عقيل، ج١، ص١٣.

(3) ينظر: كتاب سيبويه، ج١، ص١٢.

(4) الإيضاح...، ص ٥٤.

(5) السابق، الموضع نفسه.

(6) سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٥.

(7) سر الفصاحة، ص ٢٤.

أما جانب الاشتقاق فيها فمن وجهين. أحدهما: الاشتقاق من شيء ما، و الآخر: الاشتقاق منها، و ذلك كما بدا لنا من كلام بعض النحاة عنها.

فالأول – و هو وجه اشتقاقها ذاتها من شيء ما – :ممتنع، حيث نجد هذا الحكم صراحة وعلته عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في شرحه لكلام المازني، و ذلك حين قال ابن جني: " ... و الحروف لا يصح فيها... و لا الاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول[١]"، مشبها إياها بالأصوات، نحو: صَهْ و: مَهْ ونحوهما، و مؤكدا على ذلك بعدم إمكان تمثيلها بالفعل (أي: وزنها به)، و علة ذلك عنده أيضاً: لأنها لا يعرف لها اشتقاق[٢]. و من قوله بعدئذ: " لأنه (أي: الحرف) ليس بمشتق[٣]" ما ما يؤكد أيضاً منع القول باشتقاق الحرف نفسه من شيء آخر، إلا أن ينتقل إلى التسمية به. كما أكد ابن جني عدم إمكان هذا الاشتقاق في الحروف حين ذكر: أن الزيادة و عدمها تعرف بالاشتقاق، والحروف عنده لا تشتق[٤]، وكذلك حين كون الألف في بعض حروف المعاني أصلية عنده، لا زائدة و لا منقلبة، بدليل أنها غير مشتقة، و لا يعرف لها أصل غير هذا الذي هو عليها[٥]. كما نفى إمكان كونها مشتقة في مصنف آخر له، بقوله : "... و لم يجُز أن يكون شيء منها (أي: من الحروف) مشتقاً...[٦]".

و عدم إمكان القول باشتقاق هذه الحروف ذاتها أيضاً نجده كذلك عند ابن القبيصي (ت ٦٣٠هـ) ، و ذلك حين قال: "...كما لم يعرف للحروف اشتقاق[٧]".

---

(١) المنصف...، ج١، ص٧.

(٢) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(٣) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(٤) السابق، الجزء نفسه، ص ٧-٨.

(٥) السابق: الجزء نفسه، ص ١١٨.

(٦) سر صناعة الإعراب، ج٢ ، ص٧٨٤.

(٧) التتمة...، ص ٣٣.

وعليه لا يجوز القول باشتقاق حروف المعاني أنفسها من غيرها.

والآخر – فيما يتعلق بهذه الحروف من الاشتقاق –: هو أن يشتق منها، حيث لم يقع بين أيدينا أن أحداً من اللغويين و النحاة قد منع القول بالاشتقاق من حروف المعاني هذه، إذ ثمة فرق بين أن تكون مشتقة من شيء و أن تكون قابلة لأن يشتق منها ذاتها، فتكون حينئذ سابقة على ما اشتق منها، ومشبهة – في تصورنا – بما يجوز الاشتقاق منه.

و لعل ما يؤكد جواز الاشتقاق منها ما عني به ابن جني بهذا الوجه من الاشتقاق في باب من أبواب مصنفه، في قوله: "باب في هذه اللغة، أفي وقت واحد وضعت؟ أم تلاحَقَ تابع منها بفارط؟(١)"، حيث أخذ يعرض له من الأمور المتعلقة باللغة، و آراء بعض المتقدمين عليه فيها، ثم وصل إلى الإشارة إلى ما عنده هو من الكلام عن مراتب الأسماء و الأفعال و الحروف(٢)، و ما لها من مسائل يستدل بها على صحة مذهب غيره من النحاة و مذهبه نفسه، حتى وصل إلى مرتبة كل من الاسم و الفعل(٣)، وما لهما من مسائل، منها تصريحه فيها بإمكان اشتقاق الأفعال بكثرة من الحروف، و ذلك في قوله: "وأيضاً، فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف، نحو قولهم : سألتك حاجة، فَلَوْلَيْتَ لي، أي: قلت لي: لولا. و: سألتك حاجة، فلاليتَ لي، أي: قلت لي: لا ...، و كذلك قالوا :سَوَّفت الرجل، أي: قلت له: سوف، و هذا فعل كما ترى مأخوذ من الحرف. و من أبيات الكتاب (أي: كتاب سيبويه): "

---

(١) الخصائص، ج٢، ص ٢٨.

(٢) السابق، الجزء نفسه، ص ٣٠.

(٣) السابق، الجزء نفسه، ص ٣٣.

لو ساوَفَتْنا بِسَوْفٍ من تَحيَّـتِها ٠ ٠ سَوْفَ العَيُوفِ لراحَ الرَّكْبُ قد قَنِع[1]"

حتى أخذ ابن جني بعدئذ بالقول بالاشتقاق من الحرف (نَعَمْ)، على أن جميع ما اشتق من المادة المعجمية (ن. ع. م.) إنما ذلك عنده من (نَعَمْ)، ليقال: النِّعمة و النَّعمة و النَّعيم، و: تَنَعَّمَ القوم، وأنعمت به[2]، و: نعَّمْتُ الرجل. و كذا الاشتقاق من الحرف (بَجَل)، التي بمعنى: حسبك حيث انتهيت. و اشتقوا منه: الشيخ البَجَال، و الرجل البجيل. حتى قال: " نَعَمْ و بَجَلْ كما ترى حرفان، و قد اشتق منهما أحرف كثيرة. فإن قلت: فهلا كان نَعَمْ و بَجَلْ مشتقين من ... و نحو ذلك، دون أن يكون كل ذلك مشتقا منها؟ قيل: الحروف يشتق منها و لا تشتق هي أبداً[3]"، معللا ذلك بقوله: "وذلك أنها لمَّا جمدت فلم تتصرف؛ شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء، لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له و مشتقة منه...[4]". و كذلك أمكن اشتقاق المصدر عند ابن جني من الحروف، ومثل له بنحو: اللالاة، و: اللولاة[5].

و عليه يجوز الاشتقاق من الحروف أفعالاً أو أسماء حسب الحاجة.

ذلك بالنسبة للكلام عن الاشتقاق في تلك الحروف.

أما بالنسبة للكلام عن تصريفها فثمة أقوال عدة، تنهض بامتناع تصريفها، تتضمن أسبابا عدة، خلافا لمن يرى دخول التصريف على

---

(1) السابق، الجزء نفسه، ص ٣٤،٣٧. و انظر فيه : شرح البيت. و انظر البيت في كتاب سيبويه، ج٤، ص٢١٢. و قائله تميم بن مقبل. و انظر: ديوان ابن مقبل، تحقيق د/ عزة حسن، ص١٣٦. برواية (قدقنعوا). (كتاب الكتروني).

(2) الخصائص، ج٢، ص ٣٥.

(3) السابق، الجزء نفسه، ص ٣٧.

(4) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(5) السابق، ج٢، ص ٣٤. و ينظر أيضاً: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق طه محسن، ص ٥١٦.

هذه الحروف، على نحو ما وقع في بعضها شيء من مسائله في بعض اللهجات كما سيأتي بعد.

فهذا الزجاجي يجعل حروف المعاني ابتداء ضربا من أضرب الحروف بعامة، في قوله: " و الحروف على ثلاثة أضرب...، و حروف المعاني التي تجيء مع الأسماء و الأفعال لمعان[1]". و الحروف من المبنيات، وهي بعامة – كما عند الفارسي، وكما سيأتي– غير قابلة للتصريف[2].

و نجد ابن جني يعلل عدم تصريفها بقوله: "... لأنها مجهولة الأصول ...[3]"؛ أي: ليس لها جذور لغوية حتى تتصرف، إذ لو كان لها ذلك، لقبلت التصريف و لو جزءاً منه. و نجده بعدئذ يشبهها بالأصوات في قوله: "... و إنما هي كالأصوات، نحو :صَهْ ، و: مَهْ، و نحوهما ...[4]"، و في مصنف آخر له يشير إلى هذا التشبيهه و إلى علة أخرى لعدم تصريفها بقوله: "... فلا تزال هذه الحروف هكذا مبنية غير معربة، لأنها أصوات بمنزلة : صَهْ، و: مَهْ، ...[5]" إذ تضمَّن كلامه هنا علتين من علل عدم تصريفها، و هما: كونها مبنية – و المبني كما أشرنا إلى ذلك لا يقبل التصريف –، ثم كونها أصواتاً، و الأصوات – كما مر بنا قبل – غير قابلة للتصريف أيضاً. و لعل من أسباب عدم تصريفها أيضاً كونها غير معروفة الاشتقاق أصلا، فلا تُمَثّل بالفعل، و هذا ما نجده عند ابن جني كذلك، حيث يقول:" فالحروف لا تمثل بالفعل، لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال: هل، أو: قد، أو: حتّى، أو: هلاّ و نحو ذلك من الفعل؟ لكانت مسألته محالا، و كنت تقول له: إنّ هذا و نحوه لا يُمثّل، لأنه ليس بمشتق...[6]"، ثم يؤكد

([1]) الإيضاح...، ص ٥٤.

([2]) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٣٢٤.

([3]) المنصف ...، ج١، ص٧.

([4]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

([5]) سر صناعة الإعراب، ج٢؛ ص ٧٨١.

([6]) المنصف...، ج١، ص ٧.

يؤكد ابن جني عدم التمثيل بقوله: "... فلو قال لك قائل: ما وزن ...، كما لا يجوز أن تمثل له: قَدْ وسَوْفَ و لَوْلاَ وكَيْلاَ...[1]"، في إشارة منه إلى أن حكم حروف المعاني في عدم تصريفها بالتمثيل كحكم حروف المعجم السالفة الذكر، و غير الممكن تمثيلها بالفعل أيضا. و النحو نفسه نجده عند ابن القبيصي، حين علل لعدم تصرف حروف المعاني بنفي معرفتنا لاشتقاقها، بقوله: "...كما لم يُعرَف للحروف اشتقاق...[2]". و من سمة هذه الحروف كونها بمنزلة جزء الكلمة التي تدخل عليها، يقول ابن عصفور فيما لا يدخله التصريف: "... لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فكما أن جزء الكلمة – الذي هو حرف الهجاء– لا يدخله تصريف، فكذلك ما هو بمنزلته[3]". و ليس ابن مالك ببعيد عن ابن القبيصي، حين جعل متعلقَ التصريف من الكلمات الأسماءَ التي لا تشبه الحروف، و كذا الأفعال[4]، التي وصفها في مصنف آخر له بكونها متصرفة[5]، حتى يُخرِج بذلك الأفعال الجامدة – – على نحو ما سيأتي في موضعه من البحث –، كما يُخرِج بذلك سائر الحروف، و منها حروف المعاني موضع الدراسة، التي أشار إليها أيضاً في الخلاصة بقوله:

"حرف و شبهه من الصرف برِي ٠٠ و ما سواهما بتصريف حرِي"[6].

و لعل ما يدعم امتناع حروف المعاني من التصريف أيضا، النظر إليها من جانب أصالة حروفها، و منها النظر إلى أصل ما كان منها مشتملاً على ألف، التي لا تكون فيها إلا أصلية، غير زائدة و لا منقلبة. و هذا جانب لم يغفله ابن جني، و يمكن أن نفهمه من كلامه – في باب الأسماء والأفعال– عن الألفات، في أواخر حروف المعاني، إذ

---

(1) السابق، الموضع نفسه.

(2) التتمة...، ص ٣٣.

(3) الممتع...، ج١، ص ٣٥.

(4) إيجاز التعريف...، ص ٥٨.

(5) ينظر له: تسهيل الفوائد ...، ص ٢٩٠.

(6) شرح ابن عقيل، ج٤، ص ١٩١.

إنه بعد حكمه على حروف المعاني بعدم التصرف يقول: "و لهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولا غير زوائد و لا منقلبة من واو و لا ياء. و ذلك نحو: ما، و لا، و ما أشبههما، لا تقل : إن الألف فيهما منقلبة، كألف عصا و رحى وغزا و رمى، لأنها لو كان أصلها واوا أو ياء لظهرتا، لسكونهما، كما ظهرتا في نحو: كَيْ و أيْ و لَوْ و أوْ. فلو كان أصل ألف ما من الواو لقلت: مَوْ،كما قلت: لَوْ ، و كذلك لو كانت من الياء، الواجب أن تقول: مَيْ، كما قلت: كَيْ، و لم تقلب ياء (كَيْ) و واو (لَوْ) لأنها إنما تقلب إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، و هي في الحروف ساكنة كلام (هَلْ) و (بَلْ) و دال (قَدْ)، فلهذا بطل أن تكون منقلبة. ولو قال قائل: إن الألفات في أواخر الحروف زوائد، لكان مبطلا، لأنه إنما تعرف الزيادة عن غيرها بالاشتقاق، والحروف لا تشتق، فلا يعرف ذلك فيها، فلذلك لم يذكر الحروف في هذا الموضع[1]". وكذلك يمكن أن نفهمه من كلامه عما يقع زائداً من حروف الزيادة، سوى ما كان في حروف المعاني، حيث خصص مسألة للألف التي لا تقع أصلا أبدا، إلا في بعض حروف المعاني، و ذلك في موضع آخر من مصنفه نفسه،الذي يقول فيه: "قال أبو عثمان: و الألف لا تكون أصلا أبداً، إنما هي زائدة أو بدل مما هو نفس الحرف ، و لا تكون أصلا البتة في الأسماء و لا في الأفعال. فأما في الحروف التي جاءت لمعنى، فهي أصل فيه...[2]"، و قال أيضا: " فأما الحروف، فالألف فيهن أصل غير زائدة و لا منقلبة، و الدليل على ذلك أنها ... و لا متصرفة، و لا يعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه، فيجب أن تقر على ما هي عليه، حتى تقوم دلالة على أنها زائدة أو منقلبة، و لا دلالة على ذلك. فلا تكون الألف فيهن زائدة، لأنهن غير مشتقات، و بالاشتقاق تُعلم الزيادة من الأصل، و لا تكون منقلبة...[3]"، ثم أخذ يعلل

([1]) المنصف ...، ج١، ص ٧-٨.

([2]) السابق، الجزء نفسه، ص ١١٨.

([3]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

و يمثل للمسألة بقوله: " لأنه لو كانت الألف في (ما) من الواو لقالوا: مَوْ، كما قالوا: لَوْ، و لو كانت من الياء لقالوا:مَيْ، كما قالوا: كَيْ، فبطل أن تكون الألف في الحرف زائدة أو منقلبة...[1]"، إذ يفهم من كلامه: أن إبطال القول بالزيادة و القلب للألف المشتملة عليها بعض حروف المعاني، يعني عدم تصريفها، بوصف كل من الزيادة و القلب من مسائل التصريف أو من موضوع علمه. و كذلك لو قيل بحمل هذه الحروف على الأسماء و الأفعال خطأ، لما في ذلك من بُعد، و هذا ما قرره ابن جني أيضا بعدئذ في قوله: " فإن قال قائل: فهلا حملت الحروف في هذا المعنى على الأسماء و الأفعال، فقضيت بأن الألف فيها بمنزلتها فيهما[2]؟ "، مجيبا على سؤاله بما نقله عن غيره بقوله: " قيل: هذا خطأ، و ذلك أن الحروف بائنة من الأسماء و الأفعال، خارجة عن أحكامهما من وجوه كثيرة يطول بذكرها الكتاب، فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء و بينهما هذا البعد، و إنما المتجوز أن تحمل ما لم يُعرف اشتقاقه من الأسماء على ما عُرِف اشتقاقه منها[3]"، ثم يدلي ابن جني برأيه فيما يُحمَل فيه اسم على اسم أو فعل على فعل، ليقضي بجواز القول بزيادة الألف حين وقوعها فيها. أما قضاؤه فيما يخص حروف المعاني، فيؤكد على ما مضى من كلامه بقوله: " فأما أن نحمل الحرف على الاسم و الفعل على بُعد ما بينهما فخطأ...[4]"، و يستدل على ذلك أيضاً بعدم القول بالقلب حين إمالة ألف (حَتَّى)، قائلا: " و يمنع منه أيضا أنهم لم يميلوا حَتَّى و ألفها رابعة، و لو كانت منقلبة عن ياء أو واو لكانت إمالتها مستقيمة[5]" مما يشير فيه إلى أن عدم القول بالقلب هنا أيضا إنما هو مما يؤكد عدم تصريف حروف المعاني، ثم

([1]) السابق، الجزء نفسه، ص ١١٨-١١٩.

([2]) السابق، الجزء نفسه، ص ١١٩.

([3]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

([4]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

([5]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

يؤكد ابن جني كلامه في أول مصنفه بأن حروف المعاني لا يعرف لها اشتقاق[1] – بربط هذا السبب بمسألة القلب هذه، إذ يقول: " لأنا إنما قضينا بأنها (أي: الألف) في الحروف غير منقلبة، لأنه لا يعرف لها اشتقاق ...[2]"و قريب من ذلك ما ذكره بعض المحدثين حين صرح بشيء من علل منع حروف المعاني من التصريف بعد أن بين موضوعه و ما يبحث عنه، قائلا: "... و لما كان الحرف غير متيسر الرجوع فيه إلى أصل له معلوم بوساطة التغير، امتنع دخول الصرف فيه[3]"، ممثلا على ذلك بما يثبته من نقل، و ذلك بقوله: " و لذا قيل: إن ألفات الحروف (أي: مثل: أل، و لا، و ما، و غيرها) غير منقلبة عن غيرها و لا زائدة[4]".

و بعد، فإن ما ذكر من السمات و العلل المشتملة عليها حروف المعاني، كفيلة بالحكم عليها بتعذر تصريفها. فهذا أبو علي الفارسي يحكم عليها بعدم إمكان البناء منها – يعني: عدم تصريفها–، بقوله: " كما أنه لا يصح البناء من الحروف ...[5]". و نجد أن ابن جني يحكم عليها بقوله: "...والحروف لا يصح فيها التصريف و ...[6]"، حتى قال: قال: " فاما و هي على ما هي عليه من الحرفية، فلا تصرف[7]"، و قال قال أيضا: "... و لم يجز أن يكون شيء منها ... و لا منصرفا ...[8]". ...[8]". و كذلك نجد ابن القبيصي (ت ٦٣٠هـ تقريبا) ينفي أن يكون لحروف المعاني نصيب من التصريف، بوصفه مختصا بالأفعال و الأسماء بعامة، إذ يقول:" و التصريف مختص بالأفعال و الأسماء، فأما

---

(1) السابق، الجزء نفسه، ص ٧.

(2) السابق، الجزء نفسه، ص ١٢٠.

(3) تصريف الأسماء، لمحمد الطنطاوي، ص٤.

(4) السابق، الموضع نفسه.

(5) المسائل الحلبيات، ص ٣٢٤. و في الموضع نفسه أجاز تصريفها إذا سمِّي بها.

(6) المنصف...، ج١، ص ٧.

(7) السابق، الموضع نفسه، و قد أجاز فيه تصريفها إذا سمِّي بها أيضا.

(8) سر صناعة الإعراب، ج٢، ص ٣٨٤. و في هذا الموضع أجاز كذلك تصريفها إذا سمِّي بها.

الحروف، فلاحظَّ لها فيه...[1]". و نجد ابن عصفور أيضا يمنع دخول التصريف على مجموعة أشياء، منها الحروف، إذ يقول:" اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، و هي : ...، و الحروف...[2]". وذلك لما علل به للمنع من قبل. و كذا ابن مالك، الذي برّأ الحروف من التصريف، و ابن عقيل أيضا. الذي شرح قول ابن مالك فيما سبق بقوله: "فأما الحروف و شبهها فلا تعلّق لعلم التصريف بها[3]". وحين تناول ابن الحاجب أبنية الاسم و الفعل، سكت عن حروف المعاني، و أغفل شأنها من حيث التصريف، لكن عني الرضي بالمسألة، و علق على كلام ابن الحاجب بقوله: " لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف، لندور تصرفها...[4]"، فكان قوله شرحاً و تعليلا لعدم تعرض النحويين للحديث عن تصريف حروف المعاني بخاصة، بوصفها قسما من أقسام الكلم، ولابد من بيان شأن تصريفها من عدمه، على أن المراد من ندور تصرفها إمكان تصريفها حال التسمية و غيرها. و قد صرح أبو حيان بعدم دخول التصريف على الحروف أيضا[5]، و تبعه في ذلك ابن هشام[6]، الذي لم يجعل هذه الحروف أيضاً من متعلقات التصريف في مصنف آخر له[7]. وهذا ما سار عليه القوشجي (ت٨٧٩هـ) أيضاً، الذي أخرج الحروف من التصريف بقوله: "... ولا مدخل للحروف ... ذلك...[8]"، والمشار إليه عنده هو علم الصرف.

---

(1) التتمة ...، ص ٣٣.

(2) الممتع .... ج١، ص ٣٥.

(3) شرح ابن عقيل، ج٤، ص ١٩١.

(4) شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص ٨. و ينظر: تصريف الأسماء، لمحمد طنطاوي، ص ٤.

(5) ينظر: المبدع...، ص ٥٠.

(6) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و معه كتاب عدة السالك ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ج٤، ص ٣٦٠.

(7) ينظر: نزهة الطرف ...، ص ٩٧-٩٨.

(8) عنقود الزواهر ...، ص ٣٢٧.

و بالرغم من أن لبعض حروف المعاني شبها بينها و بين بعض الأسماء أو بعض الأفعال الممكن تصريفها – إلا أن هذه الحروف تظل على حالها من عدم إمكان تصريفها. و ذلك نحو كل من: (إذاً) الشرطية بالاسم المنون، و (إلا) الاستثنائية بغير، و (حتّى) بالاسم: سَكْرَى في عدد حروفه وحركاته وسكناته، و (رُبَّ) بالاسم، و غير ذلك... و نحو كل من: (إنَّ) و أخواتها: (كأنّ، لكنّ، ليت،لعلّ) – و هي النوسخ الناصبة الرافعة – التي تشبَّه بأفعال متعدية، و التي لا تتصرف في أنفسها أيضا...، وغير ذلك من الحروف، التي عني بالبحث في أمر تشبيهها بأسماء أو أفعال ممكن تصريفها- بعض المحدثين في مصنف خاص بها[1]، و التي أشار السيوطي إلى بعضها[2].

فالحاصل هنا: أن حروف المعاني غير قابلة أن تكون مشتقة من غيرها – حتى و إن جاز الاشتقاق منها – ، بوصفها مجهولة الأصول، و مشبهة بالأصوات. و أن هذه الحروف غير قابلة للتصريف أيضاً، بوصفها ضربا من الحروف بعامة، المبنية، التي لا تقبل هي و لا المبنيات من الأسماء تصريفاً، و مجهولة الأصول، و مشبهة بالأصوات التي سبق الكلام عنها، و غير معروفة الاشتقاق. وعدم إمكان تمثيلها بالفعل أو وزنتها به. و بوصفها جزء الكلمة التي تدخل عليها، فتكون كمنزلة حرف من حروفها، و عدم إمكان القول بزيادة حرف فيها أو كونه منقلبا عن آخر، و لاختصاص التصريف بالأسماء و الأفعال أصلا، دون الحروف، حتى و إن شبهت ببعض أسماء أو أفعال ممكن تصريفها.

أما بالنسبة لمن أشار إلى دخول التصريف على هذه الحروف – و لو قليلا أو نادرا، استدراكا على ابن مالك – فمنهم الشاطبي أبو إسحاق بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، إذ جاء عنده: أن الحروف دخلها

---

(1) ينظر: قضية الشبه في النحو العربي، د/ فؤاد أحمد الحطاب، ص ٤٣٢-٤٧٣.

(2) ينظر: الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، ج٣، ص ٣٠.

أحكام التصريف من الإبدال و الزيادة و الحذف و غير ذلك، و إن لم يكن لها تمثيل بالفاء والعين و اللام[1]، و أورد من ذلك: إبدال الحاء عينا في الحرف (حَتَّى) ليقال: (عَتَّى)، وإبدال الهمزة في (أن) عينا، ليقال: (عَن)، و ذلك في بعض اللهجات العربية، إذ إن إبدال الحاء عينا- كما في لهجة هذيل[2]- خاص على ما يبدو بالحرف (حتّى)، و ليس عاما في كل كلمة فيها حاء، و هذا الإبدال يطلق عليه: الفحفحة[3]، كما أن إبدال همزة (أن) عينا – كما في لهجة كُلٍّ من تميم و قيس و أسد ومن جاورهم – خاص على ما يبدو بالهمزة المفتوحة فقط، سواء أكانت في (أنْ) ساكنة النون، أم المشددة (أنَّ)[4]، ويطلق عليه: العنعنة[5].

كما أورد الشاطبُي من تصريف الحروف أيضا: زيادة اللام في (لَعَلَّ)، على أن أصلها (عَلَّ)، ومما يكثر فيه الحذف، حذف الألف في (لِمَا) فيقال: (لِمَ)، وكذا حذفها في (هالُمَّ)، فيقال: (هَلُمَّ)، حتى إنه أشار إلى القول بتصريف (لولا) في قول بعض العرب: (سألتك، فَلَوْلَيْتَ لي)، و اشتقاق (نَعَمْ) – حرف الإيجاب و التصديق – من مادة (ن ع م). لكن الشاطبي اعتذر لابن مالك، بأن ما دخل الحروف من التصريف غير معتد به، و ذلك لقلته و ندرته ، إضافة إلى كونه من اللغات المختلفة، وأن ما زعمه ابن جني من دخول الاشتقاق في بعض الحروف غير صحيح[6].

---

(1) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية بتحقيق د/ محمد البنا و آخرين، ج٨،ص ٢٢٨. و انظر أيضا: منهج الكوفيين...، د/ مؤمن بن صبري غنام، ج١١، ص٩٣.

(2) ينظر: المزهر...، للسيوطي، ج١، ص٢٢٢.

(3) ينظر: فصول في فقة العربية، د/ رمضان عبد التواب، ص١٣٨-١٣٩.

(4) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ج١، ص٧٢، باب (ع.ت.)، و ج٥، ص١٢٩، باب (ج.ت). (كتاب الكتروني).

(5) ينظر: فصول في ...، د/ رمضان عبد التواب، ص ١٣٥.

(6) انظر: المقاصد ...، ج٨، ص٢٢٩. و ينظر: شرح الملوكي في التصريف...، لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ص ٣٢-٣٥، في القول بزيادة اللام في لَعَلَّ)، و التركيب في (كأنّ) و (لكنّ).

هذا، و قد كفاني أحد الباحثين المحدثين مؤونة البحث في مظاهر تصريفية لبعض حروف المعاني، التي تناول فيها باقتضاب حديث بعض النحاة و اللغويين عن الأدوات، من حيث البساطة- والتركيب، و كذا الأصالة و الزيادة و فيما يشبهها من الأسماء و أسماء الأفعال[1]،و عند باحث آخر ما ينجم عن القول بتصريف بعض الحروف من تداخل الأصول[2].

و لعل ذلك يدفعنا هنا إلى القول: بأن اتجاه بعض النحاة و اللغويين إلى إمكان وقوع التصريف في بعض الحروف، و تشبيه ذلك بما وقع في الأفعال المتصرفة و الأسماء المتمكنة – إنما ذلك في تصورنا محصور غالباً في الكلام عن أصالة هذه الحروف، أو ما في بعضها من حروف زائدة، أو عن كونها بسيطة أو مركبة أو مشتقة، مما هو مظهر صوريّ و قليل و نادر، لا كما يقع في الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة على نحو كثير و مطرد، إضافة إلى أن أغلب ما قيل بالتركيب في بعض حروف المعاني لا بالبساطة، يمثل منهج الكوفيين في ذلك، خلافاً للبصريين، الذين يميلون إلى القول فيها بالبساطة[3].

ثانياً : الأسماء:

لموضوع بحثنا علاقة وطيدة بالأسماء في العربية، سواء أكانت المبنيات بخاصة، أم من المعرب من الأسماء بعامة، و كلاهما مما أدرج ضمن مالا يدخله اشتقاق و لا تصريف أيضا.

و الأسماء قسم قائم بذاته من كلم العربية، و يتضح هذا في قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية. فالكلم اسم و فعل و حرف...[4]"، ثم أخذ يمثل لكل قسم. و لم يزد جمهور النحاة بعده قسما

([1]) ينظر: منهج الكوفيين في الصرف، د/ مؤمن صبري غنام، ج١، ص ٩٣-١٢٨، الخاص بالحروف، و ص ١٢٩-٢٠٠، الخاص بالأسماء و أسماء الأفعال.

([2]) تداخل الأصول اللغوية و أثرها في بناء المعجم العربي، د/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي،ج٢؛ ص ٧٠٦-٧٠١١.

([3]) ينظر: السابق، ج١، ص ١٩٩.

([4]) كتاب سيبويه، ج١، ص١٢.

آخر غير الثلاثة، عدا ما أشار إليه أبو حيان، من أن أبا جعفر بن صابر زاد قسما آخر، وسماه الخالفة، المسماة عند البصريين باسم الفعل[1]، و له موضع خاص به في هذه الدراسة.

و قد جعل الزجاج معنى الاسم مشتقا من السُّموّ الذي هو الرفعة، و الاسم مشتق من الفعل (سما)، ولنطق لفظة (اسم) لغات، و هو رسم و سمة، توضع على الشيء تعرف به، و لفظ موضوع على الجوهر أو العَرَض، و ينوه بالدلالة على المعنى[2]. و في مفهوم الاسم اصطلاحا نجد أن الأنباري يذكر أن له تعريفات كثيرة، تصل إلى أكثر من سبعين حدا[3]، و لم يسلم كثير منها من النقد و التعليق، حتى إن البطليوسي (ت ٥٢١هـ) حد الاسم اصطلاحا بما هو أولى عنده من غيره، قائلاً: "الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمن محصّل يمكن أن يُفهم بنفسه[4]". و هو الحد الذي لم يخرج عنه كثير من النحاة، الذين رجعنا إلى مصنفاتهم، و منهم: الزمخشري[5]، و:الأنباري[6]، و: ابن الحاجب[7].

و لهذه الأسماء في العربية عدد من العلامات، التي رصدها النحاة لها، و أهم ما فيها ما لخصه ابن مالك في ألفيته في قوله:

" بالجرِّ و التنوينِ و النِّدا وألْ ٠٠ و مُسنَدٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ[8]".

و بالرغم من أن الحديث عن الاسم – و هو الإسناد إليه أو إسناده نفسه المضمنان في قول ابن مالك – أنفع علاماته كما هو عند

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب...، تحقيق د/رجب عثمان محمد، و مراجعة د/ رمضان عبد التواب، ج١، ص٢١.

(2) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ج١٤، ص٣٩٧-٤٠٢. (س.م.و.).

(3) ينظر: أسرار العربية، بتحقيق محمد بهجت البيطار، ص ٩-١٠.

(4) كتاب الحلل ...، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، ص ٦٢.

(5) ينظر: المفصل ...، ص ٦.

(6) ينظر: أسرار العربية، ص ٩.

(7) ينظر: الكافية ...، تحقيق د/ طارق نجم عبد الله، ص ٥٩.

(8) ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، ص ٩.

ابن هشام[1]، إلا أن هناك علامات أخرى لهذه الأسماء، لا يمنع أن تصلح مع بعضها دون بعضها الآخر، و لها تفصيلات عند بعض النحاة[2]. منها: الإضمار، والنعت، والتصغير، وإمكان جمعها جمع تكسير، و النسبة إليها، و الإشارة إليها، و إظهارها. و هي علامات أو خصائص دفعت بعض النحاة إلى القول بها، بوصفها مما يمكن أن تنهض ببيان مفهوم الأسماء، ولإشكال حدها حدا جامعا مانعا، حيث لم تسلم تعريفاتها الاصطلاحية من النقد أو التعليق كما ذكرنا قبل، والتي منها ما يثير حفيظتنا، بوصف بعضها مما لا يدخله اشتقاق لجمودها و لا تصريف كذلك، على أن مما ينظر فيها أيضاً جانب جمودها و اشتقاقها، الذي يجعل منها ما هو جامد، كما يجعل منها ما هو خلاف ذلك ،و قبولها للاشتقاق و التصريف، و هو الأعمّ الأغلب من أسماء العربية، و الخارج عن نطاق دراستنا في هذا البحث.

و لعله من المهم ابتداء، و مما له ارتباط بموضوع بحثنا، التنبيه إلى عدد الأصول المعجمية لهذه الأسماء، التي يمكن أن تقع من اثنين في المبني منها، خلافا للمعرب من هذه الأسماء، إذ لا تتألف إلا من ثلاثة أحرف، وما كان ظاهره منها خلاف ذلك، فلجمهور علماء العربية توضيح له و تعليل.

فأساس أحرف أبنية الأصول في المعرب من الأسماء و الأفعال المتصرفة عند البصريين لا تقل عن ثلاثة أحرف . فما كان ظاهره على حرفين؛ فقد حذف بعض حروف بنيته، استدلالا بتصغيره أو جمعه. يقول سيبويه: " ليس في الدنيا اسم أقل عددا من اسم على ثلاثة أحرف. و لكنهم (أي: العرب) قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً، و

---

(1) ينظر: قطر الندى ...، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص ٣.

(2) ينظر: علل النحو، لمحمد الوراق، تحقيق محمود جاسم، ص ١٤٠. و: المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق و دراسة محمد الشاطر أحمد محمد، ص٩١. و: كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، ص٢. و: شرح عيون الإعراب، لعلي بن فضال المجاشعي، تحقيق د/ حنا جميل حداد، ص ٤٧. و: ثمار الصناعة...، للدينوري، ص٣٦.

هو في الأصل له، و يردونه في التحقير والجمع...[1]".و هذا ما عني به ابن السراج أيضا، مع بيان علة ذلك، حيث علل لوظيفة كل أصل من هذه الأحرف الثلاثة في الاسم أو الفعل، بأن الأول فاءه للابتداء به، و هو متحرك لعدم الابتداء بالساكن، و الثاني عينه ساكن أو متحرك. و الآخر لامه للإعراب[2]. حتى إن هذا التنبيه قد أشار إليه بعض علماء التصريف، و منهم المازني فيما نقله عنه ابن جني، إذ يقول: " قال أبو عثمان: فأقل الأصول في الأسماء عددا الثلاثة ...[3]" و علة ذلك في قول ابن جني :" فإن قال قائل:فلم كانت الثلاثية أكثر أبنية؟ فالجواب: أنه إنما كثر تصرف ذوات الثلاثة في كلامهم، لأنها أعدل الأصول، و هي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكنة، حرف يبتدأ به، و حرف يُحشى به، و حرف يوقف عليه،...[4]". ويقول الميداني: " و الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، و حرف يفرق بين الابتداء و الوقف...[5]"، ثم أخذ يمثل لذلك بقوله: " فإذا ورد عليك اسم أقل من هذا، فاعلم أنه قد حذف منه شيء، نحو: أب، و أخ، و يد، و دم. و الأصل: أبُو ،و أخُو ويَدَيٌ و دمُو. و هذا حكم الأسماء الأصلية...[6]". يقول ابن عصفور:" أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة ...، و لا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصا ...[7]"، وغيرهم ممن عنوا بهذا التنبيه المهم[8]، الذي يثير سبب إيرادنا له هنا؛ و ذلك السبب أن

([1]) كتاب سيبويه، ج٣، ص٣٢٢.

([2]) ينظر: الأصول...، ج٣، ص ١٨٠.

([3]) المنصف ...، ج١، ص ١٧.

([4]) السابق، الجزء نفسه، ص ٣١-٣٢.

([5]) نزهة الطرف ...، ص ٩٦.

([6]) السابق، ص ٩٧.

([7]) الممتع ...، ج١، ص ٦٠.

([8]) ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف و الخط...، للجاربردي، ج٢، ص٥. و حاشية الخضري الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري، ج٢، ص ١٨٣، و هامشها.

من النحاة من ينسب إلى الكوفيين رأيا يدفعنا – إذا صح رأيهم – إلى بيان موقفنا من ثنائي الأصول في هذه الأسماء، حيث نجد أبا حيان يذكر: أقل أحرف البنية الأصول عند الكوفيين اثنان، حرف يبتدأ به، و آخر يوقف عليه[1]. و هذا قد يكون منسوبا إلى بعضهم، لأن كلا من الكسائي و الفراء – و هما من زعماء الكوفيين – يجعل من الأمثلة السابقة – وهي : أب وأخ – ثلاثية الأصول على وزن(فَعْل). حيث جاء هذا ضمن دراسة ، كفاني فيها مؤلفها – و هو من المعاصرين – مؤونة التحقق من ذلك، متناولا فيها: منهج الكوفيين في الصرف، و عني في الفصل الثاني من بابها الأول بأقل الأحرف الأصول في بنية الكلمة العربية، ثم في خاتمة الدراسة وصل إلى أنه اتفق الكوفيون و البصريون على أن أقل الأحرف الأصول في بنية الكلمة ثلاثة[2]، و ليس كما جاء عند أبي حيان قبل.

وعليه يمتنع مجيء ثنائي الأصول في الأسماء المعربة ، للعلل التي ذكرها النحاة في مجيء هذه الأسماء من جذر معجمي ثلاثي. ولو وقع شيء منها مخالفا لذلك – وهذا في ظننا مستبعد – فإنه لا يدخله اشتقاق ولا تصريف ، لما بينه وبين حروف المعاني – السابق دراستها – وبعض الأسماء المبنية – التي لها نصيب من الدراسة بعد– من شبه، فضلا عن أنه لم نقف في هذه الدراسة على قول يجيز دخولهما على ثنائي الأصول.

وثمة جانب آخر مهم ، له علاقة وطيدة بالأسماء ، من حيث الاشتقاق والتصريف، مما دل منها على معنى أو عين ، ذلك أن ابن عصفور – كما أشرنا قبل – قد عني بشيء من ذلك [3]، مبينا: أن أصل

([1]) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج١، ص ٢١.

([2]) ينظر: منهج الكوفيين...، د/ مؤمن بن صبري غنام، ج١، ص٢٠٣-٢٠٩. و ص ٢٠٥. و ج٢، ص٧٥٣. (رسالة دكتوراه مطبوعة).

([3]) ينظر: الممتع ... ، ج١، و ص ٤٨، وانظر :ص ١٥ من هذا البحث.

أصل الاشتقاق من المصادر وفي الصفات كلها، في حين أن أصعب الاشتقاق وأدقه في أسماء الأجناس – الذي هو الاشتقاق من اسم العين ، على حد تعبير أحد المحدثين[1]–، وذلك مثل: حجر، رمل، ذهب، ناقة ...إلخ، والأسماء التي يغلب فيها أن تكون غير مشتقة، والتي لم يصرح المتقدمون فيها بالقياسية مع كثرة الاشتقاق منها، حيث إن الاشتقاق منها أقل من الاشتقاق من المعاني، والمشتق نفسه يحمل الحدث مع الذات أو الزمان أو المكان ، لكن اسم المعنى يفيد الحدث وحده، ومنه المصدر، الذي هو مناط الاشتقاق. ومع ذلك، فقد اتجه المجمع اللغوي حديثا إلى قياسية الاشتقاق من أسماء الأعيان، تلبية للحاجة الماسة في العلوم، فنشتق مما سبق من الأسماء: استحجر، أرمل، مذهب، ...، ونحو أن يقال: (فَلْفَلتُ الطعامَ) من: (الفلفل) و : (بَوَّبْتُ) من: (الباب) .

هذا، وبعد عرضنا لمسائل لها علاقة بالأسماء – من حيث التعريف بها، والإشارة الى علاماتها، وأصولها المعجمية، وموقف النحاة فيها من الاشتقاق والتصريف، مما دل منها على معنى أو عين – فإن دراستنا لها من حيث مالا يدخله اشتقاق ولا تصريف يشمل منها ما يأتي:

١- الأسماء المبنية.
٢- الأسماء الأعجمية.
٣- الأسماء المتداخلة المعاني.
٤- الأسماء النادرة.
٥- الأسماء والصفات الخماسية الأصول.
٦- الأسماء المختلفة الأصل.

ومن الإيجاز إلي التفصيل فيما يأتي:

١- <u>الأسماء المبنية:</u>

---

(١) ينظر: تصريف الأسماء، على الطنطاوي، ص ٤٥ – ٤٦.

مما يلاحظ كثيراً في تعريفات من عنوا من علماء العربية بالتصريف – إخراجهم الإعراب والبناء أصلا من علمه ، لتعلقهما بأحوال الكلم مركبا، بينما يتعلق التصريف أصلا وغالبا بأحواله وهو مفرد، وعليه فإن الاسم المبني حال كونه مفرداً أو مركبا – ليس لعلم التصريف تعلق به ، حتى وإن عرض له شيء من مسائله، حيث يعد ذلك أمرا صوريا لا حقيقيا كما أشار إلى ذلك الحملاوي في قوله:" وما ورد من تثنيه بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وجمعها وتصغيرها، فصوريّ لا حقيقيّ[1]"، ولا يعول عليه، لندرته[2]، إذ إن ما ذكره من أسماء هي في أصل وضعها من المبنيات أيضا .

والواقع أن كلا من البناء والإعراب خارج أصلا عن مفهوم علم التصريف اصطلاحا، وهذا ما يفهم من تعريف ابن الحاجب:" التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم، التي ليست بإعراب[3]"، التعريف الذي يفهم منه: أن الإعراب و البناء ليسامن أحوال أبنية الكلمة، وأن كليهما مما يخص أواخر الكلم حين التركيب، ومما يؤكد ذلك قول ابن عصفور:" إذ هو (أي: علم التصريف) معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب...[4]"، وكذا ابو حيان[5]، حتى إن الرضي في شرحه لكلام ابن الحاجب يعترض على قوله فيما سبق:" التي ليست بإعراب "، حيث يقول الرضي:" لم يكن محتاجا إليه ، لأن بناء الكلمة لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهذا احترز عنه أيضا ؟! [6]" الاعتراض الذي جمع الإعراب والبناء فيما لا علاقة له بعلم التصريف

---

(1) شذا العرف ... ص٢١.

(2) ينظر: تصريف الأسماء ، لمحمد طنطاوي ص٤.

(3) الشافية في علم التصريف...، ص٦.

(4) الممتع...، ج١ ، ص٣٠.

(5) المبدع ...، ص ٤٩.

(6) شرح شافية ابن الحاجب ، ج١ ، ص٥.

أصلا ، ولهذا نجد الرضي بعدئذ يشير إلى تعريف التصريف عند المتأخرين من النحاة بقوله :" والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة ...، وبما يعرض لآخرها، مما ليس بإعراب ولا بناء... [1]"، فسواء أُذكِر البناء مع الإعراب ليخرجا من دائرة علم التصريف أم لم يذكر، فإن الإعراب متضمن له من باب التغليب، كما عند ابن جماعة (ت٨١٩هـ)[2].

وعلى كل ، فإن الإعراب والبناء كليهما خارج عن نطاق التصريف ، كما أن الأسماء المبنية مما لا يدخله التصريف أيضا، وتشمل كل ما أشبه الحرف في جوانب عدة، أو ما تضمن معناها، إذ إن المبني والمعرب قسيمان في الأسماء. فهذا ابن مالك يقول:

" والاسمُ منهُ معربٌ ومَبْني . لِشَبَهٍ مِن الحروفِ مدني [3]"

وهذا المبني من الأسماء متعدد الوضع في كلام العرب، فمنه المضمرات بكل أقسامها ، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، فهذه خمسة، والسادس منها – كما في إحصاء ابن عقيل لها [4]– أسماء أخرى مضارعة لأسماء الأفعال ، سيشار إليها قبيل نهاية عرض هذه الأسماء المبنية أيضا.

وحين نبحث عن سمات الأسماء المبنية أو خصائصها اللغوية عند من عني بها من اللغوين والنحاة – نجد أن لها من ذلك ومن العلل ما ينهض غالبا بالقول ببنائها[5]، وسنُعنَى هنا – بخاصة – بما اتُّخِذ منها عندهم وعند من عني منهم بالتصريف علة تنهض بعدم قبولها له ،

---

(1) السابق ، الجزء نفسه، ص٧، وينظر : مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط...، للماوردي، بشرح ابن جماعة ، ج٢ ص٥.

(2) السابق ، الجزء نفسه، ص ٤.

(3) شرح بن عقيل ج١ ص ٢٨.

(4) السابق الجزء نفسه، ، ص٣٤ . وتنظر أضرب المبنيات في :الأصول...، لابن السراج، ج٢، ص١٣٩-١٤٤.

(5) ينظر مثلا: شرح ابن عقيل، ج١، ص ٢٨- ٣٤.

وذلك بتحصيلها من كلامهم، وتحصيل ما يصدرونه من أحكام تجاه هذه الأسماء المبنية ، ثم الإشارة إلى غيرها مما لم يُعنوا بأمر اشتقاقه وتصريفه.

فهذا أبو علي الفارسي يعلل لعدم صحة البناء - أي : التصريف – من بعض الأسماء المبنية وهو(متى) من أسماء الاستفهام – بمشابهته الحرف، فيقول: "سأل سائل: كيف تبني من (متى) في قولنا: متى انطلاقك مثل: جعفر؟ [1]"، مجيبا عن السؤال بقوله:" والقول: إن البناء لا يصح منه وهو على ما هو عليه، لمشابهته الحرف[2]".

و إلى نحو من هذا أشار ابن جني في شرحه كلام المازني، إذا يقول: "وقول أبي عثمان: الأسماء، يعني: الأسماء المتمكنة، والتي يمكن تصريفها واشتقاقها ، نحو: ...، ولا يريد الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف ، لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أن: كمْ ومَنْ و... سواكن الآخر، كهلْ وبلْ وقدْ؟ وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف...[3]"، النحو الذي يشير إلى عدم إمكان تصريف الأسماء المبنية – نحو: كم ومَنْ- لمشابهتها الحروف أيضا، حتى تجده يشير في موضع آخر من مصنفه نفسه – في حديثه عن عدم كون الألف أصلا – إلى الأسماء المبنية المشتملة على ألف ؛ وإجرائها مجرى الحروف، وذلك في قوله:" وأقول: إن الأسماء المبنية و... تجري مجرى الحروف، في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة ، لأنه إنما قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة لأنه لا يعرف لها اشتقاق، فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا (يعني: الأسماء المبنية

---

(1) المسائل الحلبيات، ص ٣٢٤.

(2) السابق نفسه، وقوله: وهو على ما هو عليه: إشارة إلى إمكان تصريف اسم الاستفهام إذا سمي به، كما مر بنافي الحروف.

(3) المنصف ،ج١ ص ٨.

وغيرها) غير مشتق، أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة[1]"، ثم قال:" فإن قلت: فهلا حملت المبنية و... على ما عرف اشتقاقه من العربية لأنها أسماء مثلها؟ قيل : أما الأسماء المبنية فإنما بنيت لمشابهتها الحروف، نحو: كم ، ومن ، وأين، ومتى، وأنى ، فلما أشبهت الحروف المتضمنة هي معانيها وكانت مثلها في أنه لا يعرف لها اشتقاق ولا يوجد لها تصرف، كان حكمها في ذلك حكم الحروف، وكانت الألفات فيها كالألفات فيها ، ألا ترى أنك لا تجد لـ: لكم ، وأين ، ومتى – اشتقاقا ولا تصرفا؟[2]". ثم أخذ يمنع من القول: بأن ألف بعضها منقلبة عن كذا وكذا أو زائدة [3]، ومشيرا بعدئذ أيضا إلى الأسماء المضمرة، بوصفها من المبنيات أيضا، وكذلك ما اتخذه من أمثلة، انتهى بها إلى عدم تمكن هذه المضمرات بعامة من الاشتقاق والتصريف، بالرغم مما قيل باشتقاق وتصريف بعضها من كذا وكذا أيضا، والرد على ذلك[4]، مما يفهم أن ما قيل يعد أمرا متكلفا وساقطا ولا يؤخذ به، بوصف الضمائر – كما جاء عند أحد الباحثين المحدثين – ليس لها أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ، ولا تتغير صورها التي هي عليها مثلما هي الحال في تقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني[5]، مؤكدا بذلك أيضا على مذهب ابن جني في الضمائر بعامة.

والواقع أن هذا النحو من التأصيل للألف في المبني من الأسماء لم يغفله ابن جني أيضا في بعض مصنفاته الخاصة به، حيث أخذ يضرب الأمثلة الداعمة للقول بأصالة الألف في بعض الأسماء المبنية، دون إمكان احتمال القول بأنها زائدة، على أن شأنها في ذلك شأن حروف المعاني – كـ: حَتَّى، وكَلاَّ– وغيرهما، التي حكم عليها بعدم

---

(1) السابق، الجزء نفسه، ، ص١٢٠.

(2) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما.

(3) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما .

(4) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما حتى ص ١٢٧.

(5) ينظر: جهود ابن جني في الصرف...، د/ غنيم غانم الينبعاوي، ص٣٤٧.

إمكان القول بالاشتقاق ولا التصريف فيها ، إذا إن القول بالزيادة عنده ضربٌ من التصرف والاشتقاق ، وذلك في قوله : "الذي يدل على أنها (أي: حروف المعاني) ليست بزوائد أن الزيادة ضرب من التصرف في الكلمة، وجزء من الاشتقاق فيها، وهذه الحروف كلها غير متصرفة ولا مشتقة، فيجب أن تكون ألفاتها غيز زائدة...[1]"، حتى قال :" وكذا القول عندنا في الأسماء القاعدة في شبه الحرف (يعني: الأسماء المبنية)، نحو: أنّى ومتى وإذا وإيًّا ، ينبغي أن تكون ألفاتها أصولا غير زوائد ولا مبدلة ، لأن أواخرها ينبغي أن تكون سواكن [2]"، بل إنه يضيف إلى ذلك أيضا ما لعله مبني على حركة، فتكون ألفه منقلبة، لانفتاح الياء قبلها ، وقد مثل له بنحو: (إيَّاك)[3]، الأمر الذي يظهر فيه تشبيهه للأسماء المبنية، في عدم تمكنها من الاشتقاق والتصريف، بالحروف على نحو صريح، حتى أكد ذلك بقوله: "فإن قلت فما مثال إيِّا (يعني هذا الضمير) من الفعل؟ (أي: ما وزن من الفعل؟[4]"، فأجاب بقوله:" فإن المضمر لا ينبغي أن يمثل ، لأنه غير مشتق ولا متصرف ...[5]"، ثم أشار إلى أنه لو قيل: باحتمال كون هذا الضمير (إيَّا) مشتقا من بعض ألفاظ – من: أويتُ ، أومن : الآية ، أومن : أوو، فإن ذلك فيه تكلف على تبيين حاله أو الاشتقاق من بعض ألفاظ [6]، وكأن الأمر – في تصورنا- صوريّ لا حقيقيّ، حسبما مر بنا في مطلع هذه المسألة فيما نقلناه عن الحملاوي، ونادر لا يُعوّل عليه،كما نقلناه عن غيره.

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج٢ ،ص٦٥٣.

(2) السابق، الجزء نفسه، ص ٦٥٤.

(3) السابق،الجزء نفسه، ص ٦٥٦.

(4) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما.

(5) السابق، الجزء والصفحة أنفسهما.

(6)السابق، الجزء والصفحة أنفسهما، والأمثلة على ما ذكره أعلاه كثيرة، فانظرها من: ص ٦٥٣ – ٦٦٤ ، مما يشير إلى كون الألف أصلا، والتكلف في الاشتقاق.

وهذا ابن مالك، الذي لم يحصِ الأسماء المبنية ضمن متعلقات التصريف[1]، وتبعه في ذلك ابن هشام، لكن صرح بعدم دخول التصريف على ما أشبه الحروف[2]، ففهم من ذلك علة عدم تصريف الأسماء المبنية ، وهي مشابهتها للحروف ، واقتصر ابن عقيل على عدم إدخال هذه الأسماء أيضا وما يشبه الحروف ضمن متعلقات التصريف [3]، وإذا كان ابن عصفور – وهو قبل هؤلاء الثلاثة – قد صرح بعدم دخول التصريف على ما أشبه الحروف من الأسماء المتوغلة في البناء – نحو: تمثيله له بمن وما – فإنه في كلامه بما يشعر بوجه شبه بين هذه الأسماء والحروف ، إذ يقول:" لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فكما أن جزء الكلمة – الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف – فكذلك ما هو بمنزلته"[4]، النحو الذي دعم فيه ابن عصفور عدم تصرف هذه الأسماء من جانب آخر، وهو كونها كحروف المباني – وهي حروف الهجاء –، التي لا يدخل على أحدها تصريف، لا هي بمفردها – كما مر من قبل –، ولا هي جزء من الكلمة، فكذلك هذه الأسماء المبنية. في حين أن ابن القبيصي قبله علل لعدم دخول التصريف عليها بكونها لا يعرف لها اشتقاق تُرد إليه ، شأنها في ذلك عنده شأن الحروف أيضا [5]، إذ لا مفر من تشبيه تشبيه هذه الأسماء بالحروف، سواء أكانت حروف معجم أم حروف معانٍ كما مر من قبل. ولعل ما يؤكد هذا أن القوشجي (ت ٨٧٩هـ) حين أخرج الأسماء المشاكلة للحروف من علم الصرف – في قوله:

---

(1) ينظر إيجاز التعريف، ص ٥٨ ، وينظر أيضا: تسهيل الفوائد... ، ص٢٩٠، وفيه جعل الأسماء المتمكنة – وهي المعربة – من متعلقات التصريف

(2) ينظر أوضح المسالك ... ج٤ ، ص٣٦٠، وينظر أيضا: نزهة الطرف، ص٩٧-٩٨. وفيه جعل الاسم المتمكن من متعلقات التصريف.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، ج٤، ص١٩١. وينظر أيضا: شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري، ج٢ ،ص ٣٥٤.

(4) الممتع...، ج١، ص٣٥ ، وينظر: المبدع ....، لأبي حيان، ص ٥٠.

(5) ينظر :التتمة ...،ص ٣٣.

"ولا مدخل للحروف والأسماء المشاكلة لها في ذلك[1]"؛ فهم من كلامه مشابهة الأسماء المبنية لسائر الحروف مطلقا، في عدم إمكان تصريفها، والحاصل من ذلك: أن النحاة – كما ذكر الرضي – لم يتعرضوا لهذه الأسماء، التي وصفها بعريقة البناء [2]، أي: التي فيها البناء أصيل، دون ذكره علة ذلك. ولعل ما يؤكد عدم تصريفها – بالإضافة إلى ما تقدم– ما أشار إليه ابن جني، حين استدل على عدم دخول التصريف بشيء من طرقه على بعض هذه الأسماء المبنية، وذلك بقوله :" وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن الألف في متى وإذا وأنّى وإيَّاك ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو ، كما أن الألف في حَتَّى وكَلاَّ كذلك ..."[3]، ليصل بعدئذ إلى حكم، مفاده بقوله :" فهذه الأسماء المبنية التي في حكم الحروف لا تشتق ولا تُمثل من الفعل، كما أن الحروف كذلك"[4]، إذ إن عدم اشتقاقها سبيل رئيس للقول بعدم تصريفها، خلافا لغيرها من المبني، كما صرح بذلك ابن جني[5] وابن عصفور[6]، وكما أشار إليه أبوحيان [7]، بل ينتهي ابن جني إلى قاعدة رئيسة، مفادها في قوله:"كلما قوله:"كلما كان الاسم في شبه الحرف أقْعَد، كان منّ الاشتقاق والتصريف أبْعَد[8]"، القاعدة التي يمكن اتخاذها حُكما قويا ساطعا في امتناع الاسم المبني من الاشتقاق والتصريف، حتى وإن وقع لبعضه ما

---

(1) عنقود الزواهر ...، ص ٣٢٧.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٨.

(3) المنصف، ج ١، ص٨.

(4) السابق ،الجزء والصفحة أنفسهما.

(5) السابق، الجزء نفسه، ص٩.

(6) الممتع... ،ج١ ، ص ٣٥.

(7) المبدع...، ص٥٠ . ويريدون بذلك – كما عند ابن عصفور- (قَطّ)لأنها من (قَطَطْتُ) أي: قطعتُ، وكذلك (ذا) ، و (الذي) مما يدخله التصغير ، فيستعمل استعمال المتصرف، وهو نحو قليل ، حتى إن ابن جني في مصنفه السابق وفي الموضع نفسه، زاد على (قَطّ) نحو: (لبيك) إذ قال:" وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقا ، نحو: لبيك، لأنهم يقولون: أَلَبَّ بالمكان"، ثم أورد حكمه في المسألة بما نقلناه عنه أعلاه " كلما كان..."، وانظر :الممتع ...، لابن عصفور، ج١، ص٣٥.

(8) المنصف...، ج١، ص٩.

يشير إلى إمكان تصريفه قليلا ، تصريفا صوريا لا حقيقا، كما هو مدون بالهامش.

هذا، وبالرغم مما يقع في بعض الأسماء المبنية من الضمائر من تغيير لحركة الحرف الأول منها – وهو مما يمس بنية الكلمة – إلا أنه من التصريف الصوريّ، النحو الذي يمكن ملاحظته في قول سيبويه: "واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركا – سوى ألف الوصل – فإنه إذا كان قبله كلام، لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من: هو وهي، فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام ، وذلك قولك: وهْوَ ذاهب، ولَهْوَ خير منك، فهْوَ قائم، وكذلك هي ، لمّا كثرت في الكلام..."[1]، حيث وقع تصريف صوريّ للضميرين (هو-هي) ، بتغيير حركة هائهما إلى سكون، لوقوع الضميرين بعد واو أو فاء أو لام، لكثرة الاستعمال.

و كذلك، بالرغم من أن ما يقع في بعض الاسماء المبنية من قول بزيادة بعض الحروف فيها، حين القول بتركيبها لابسباطتها، وكذا ما يقع فيها من حذف أو قلب مكاني ، أو قلب الواو ألفا... وغير ذلك مما يعد من مسائل التصريف أيضاً، إلا أن ذلك صوريّ أيضا لا حقيقيّ.

من ذلك ما نقل عن البصريين من: أن الضمير (أنا) مزيد بالألف في آخره وقفا، لبيان حركة النون في (أنَ) تشبيها للألف بالهاء المزيدة للوقف في (أُغْزُهْ)و (إرْمِهْ)[2]، في حين ذهب الكوفيون إلى: أن هذه الألف أصل، لثباتها حين وصلها بما بعدها [3].وقد ناقش هذه المسألة أحد الباحثين المحدثين، مرجحا مذهب الكوفيين بما لا يتسع هنا

---

(1) كتاب سيبويه، ج٤ ،ص١٥١.

(2) ينظر: المنصف ، لا بن جني ، ج١ ، ص٩.

(3) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ج٣، ص٩٣-٩٤.

لتفصيله ، مع إشارته إلى حكاية الفراء، التي أشار فيها إلى وقوع قلب مكاني في (أنا) في قول بعض العرب: (آنَ فَعَلتُ) بتقديم الألف على النون، مما يؤكد أصالة الألف، على أن القلب المكاني لا يقع إلا في الأحرف الأصول[1].

وحين تحدث ابن جني عن زيادة الألف في (أنا) عند الوقف على الضمير، وأنها ليست بأصل فيه، فإنه لم يقضِ بذلك في الضمير بأنه من قبيل الاشتقاق، المعد عنده مُحالا في الأسماء المضمرة، بوصفه من المبنيات[2]، إذ إن ما احترز به ابن جني هنا مما يدعم كون هذا النحو من الاشتقاق صوريا فقط، وعليه، فلا تصريف ولا اشتقاق حقيقيين في الضمائر، التي هي من المبنيات.

ومن ذلك أيضا القول: بتركيب الضمير المبني(هو) عند الكوفيين من (الهاء) – الاسم – وحرف (الواو) ، و هو مزيد عندهم للإشباع أو لتكثير الاسم ، وكذا الأمر عندهم في الضمير المبني (هي)، المركب من الاسم الهاء، والياء، التي للإشباع أو التكثير، بخلاف البصريين ، الذين يذهبون إلى: أن كُلا من (هو) و(هي) اسم بمجموع الحروف في كليهما[3]، فهما غير مركبين، وقد وافق الكوفيين كُلٌ من الزجاج وابن كيسان[4]، وابن فارس[5]، واختاره السيوطي[6]، حيث استدل الكوفيون على مذهبهم بحذف كل من الواو في (هو) والياء في (هي) حين التثنية في (هما)، ولو كانتا أصلا، لما حذفتا[7]. فواضح من

---

(1) ينظر: منهج الكوفيين...، د / مؤمن صبري غنام ، ج ٢، ص ١٣١-١٣٣.

(2) ينظر: المنصف، ج١ ص٩.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...، للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٦٧٧.

(4) ينظر: همع الهوامع ...، للسيوطي، ج١، ص٢٠٦ ، ٢٠٩.

(5) ينظر: مقاييس اللغة ، ج٦ ، ص٣ (كتاب الكتروني).

(6) ينظر: همع الهوامع...، للسيوطي، ج١ ، ص٢٠٦.

(7) ينظر: الإنصاف ... ، للأنباري ، ج٢، ص ٦٧٧-٦٧٨.

قول الكوفيين واستدلالهم ما يشير إلى شيء من مسائل التصريف في الضميرين المبنيين، المعد في رأيي أيضا من التصريف الصوري لا الحقيقي، إذا إن في مذهبهم تكلفا، يفضي إلى التعسير على دارسي اللغة، في حين أن في مذهب البصريين اليسر، وفيما احتجوا به أكثر ملاءمة لحال الضميرين المنفصلين ، اللذين لا يجوز بناؤهما على حرف واحد، ولا بد لكل منهما من حرف للابتداء، وآخر للوقف، وقد جيء بهما اختصاراً ، فلا يليق بهما الزيادة[1].

ومن الأسماء المبنية التي تشتمل على شيء من التصريف الصوريّ بعض أسماء الإشارة، التي قيل: بوقوع قلب عن أصل لبعض حروفها، ومن ذلك: (ذا)، الذي ذهب أغلب البصريين إلى أن ألفه منقلبة عن أصل، وهو الياء عند الأخفش، ومن تابعه ، فأصله على ذلك: (ذَيٌّ)- بتشديد الياء -، ثم حذفت منه الياء الأخرى، وأبدلت ألفا، لئلا يشبه الأداة (كي) ، أو أن أصل ألف (ذا) عند غيره من البصريين منقلبة عن واو، فأصل (ذا) هو (ذَوَي)، و حذفت الياء تأكيدا للإبهام، ثم قلبت الواو ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها مع جواز إمالة (ذا). في حين يذهب الكوفيون إلى: أن الذال في (ذا) هو اسم الإشارة، والألف زائدة، للتكثير، و لهم في ذلك بعض الحجج [2].

حتى إن اسم الموصول (الذي) لم يسلم أيضا من القول بتركيبه عند الكوفيين، إذ فيه الذال وحدها الاسم، وما زيد عليها من الحروف قبله وبعده تكثير له ، في حين أن البصريين مجمعون على أن أصله (لذِي)، ولكلا الفريقين بعض الحجج ، الملاحظ عليها استثمارهم لشيء من مسائل التصريف، مثل: التثنية ، والحذف، والزيادة ، والتصغير، والتشبيه ببعض أبنية الأسماء، وغير ذلك مما بسطه الأنباري[3]، الذي

---

(1) ينظر: السابق ، الجزء نفسه، ص ٦٨١.

(2) ينظر: السابق، الجزء نفسه، ص ٦٦٩-٦٧٠ ، ومن ص ٦٧١-٦٧٧.

(3) ينظر: السابق نفسه، الجزء نفسه، ص ٦٦- - ٦٧٧

فهم من قوله فيما يتعلق بتثنية اسم الموصول (الذي): " إلا أنهم لما قصدوا تثنيتها، عاملوها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقية[1]"، أن هذا مما يؤكد كون ما يقع من مسائل التصريف في الأسماء المبنية صوريا لا حقيقيا.

وهكذا مما يذهب إليه الكوفيون بخاصة، أو بعضهم ومن تابعهم من النحاة، حين تناولهم حقيقة بعض الأسماء المبنية، التي وقع فيها هذا النحو من التصريف الصوريّ ، والتي شملت أسماء أخرى غير ما أشرنا إليه قبل، مثل: (مَنْ، الآن، حيثُ، قط، أمس، منذ ، مهما)، والتي كانت جزءا من دراسة حديثة، عنيت بطريقة الكوفيين بخاصة في محاولتهم تفسير ما وقع فيها من مسائل لغوية وتصريفية[2]، مؤكدين بذلك على عدم دخول التصريف والاشتقاق في الحقيقة على الأسماء المبنية إلا ما كان صوريا فقط.

ويضاف إلى كون ما يصيب بعض الأسماء المبنية – كالموصولة وأسماء الإشارة– من أمور التصريف الشكلي لا الحقيقي، ما لوحظ من ذلك عند سيبويه، وهو يناقش تحقير بعضها (أي: تصغيرها) فيما أسماه:"هذا باب تحقير الأسماء المبهمة[3]"، و فيه يقول: "اعلم: أن التحقير يضم أوائل الأسماء، إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر...[4]" حتى قال: "ومثل ذلك: الذي؛ التي ، تقول: اللَّذَيَّا و اللَّتَيَّا، قال العجاج:

بَعْدَ اللَّتَيَّا و اللُّتَيَّا و التي[5]

---

(1) السابق، الجزء نفسه، ص ٦٧٤.

(2) ينظر: منهج الكوفيين ، د/مؤمن صبري غنام ،ج١، ص١٥٥-١٨٤.

(3) كتاب سيبويه، ج٣ ص ٤٨٧ – ٤٨٨. و الشاهد فيه تصغير (التي) على (اللُّتَيَّا) شكليا فقط. و انظر الشاهد أيضا في: ج٢، ص٣٤٧. و قبله :"دافع عني بنقيرموتيّ" و لم أجد ديوان العجاج.

(4) السابق، الموضع نفسه.

(5) السابق، الجزء نفسه، ص ٤٨٨.

النحو الذي يشمل أيضا مناقشته تحقير أسماء الإشارة تحقيرا شكليا لا حقيقيا، وهو أول ما بدأ به بابه ، متخذا له من أسماء الإشارة المصغر: (هَذَيَّا) و (ذَيَّاكَ) و (أُلَيَّا) وغيرها، مما وضح فيها طريقة تحقيرها على نحو خاص بها ، هي وبعض الأسماء الموصولة، التي منها (اللاتي)، التي أشار فيها سيبويه أصلا إلى عدم تحقير العرب لها[1]، ونحو من ذلك: ما جاء عند كل من الفارسي وابن جني وغيرهما، من تحقير بعض أسماء الموصول وأسماء الإشارة تحقيرا معدا من الصوريّ أيضا[2] بوصف هذه من الأسماء المبنية، التي حقها أن لا تصغر كما نبه الرضي على ذلك [3] أو من الشاذ كما هو عند الخضري[4].

هذا، و لم نلحظ عند من عني بالقول بمنع الأسماء المبنية من الاشتقاق أو التصريف، من اللغويين و النحاة، حديثا عن أسماء أخرى معدة من المبنيات في العربية أيضا، إذ كان حديثهم محصورا – كما مر بنا من قبل – في كل من: (الموصولات الاسمية، و أسماء الإشارة، و المضمرات، و أسماء الشرط، و أسماء الاستفهام)، فخصوا بذلك ما كان من الأسماء المبنية، التي بينها و بين الحروف أوجه شبه، و كأنهم أخرجوا غيرها من الأسماء المبنية من دائرة حديثهم، التي نرى ضرورة الإشارة إلى حكمها من حيث اشتقاقها أو تصريفها، تتمة للبحث، و إفادة بذلك من في نفسه تطلع إلى معرفة حكمها، بالرغم من أن ظاهر كلام هؤلئك العلماء منصب فحسب على ما ذكر من المبني لزوما، فهل يشمل القول بمنع الاشتقاق أو التصريف أسماء أخرى من المبنيات، التي عني

---

(1) السابق ،الجزء نفسه، ص ٤٨٩.

(2) ينظر: كتاب التكملة، تحقيق، د/كاظم بحر المرجان، ص٥٠٥-٥٠٧ و: اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، ص٢٩٥-٢٨٦ . و:شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق أحمد يوسف القادري، ص٢١٣-٢١٤.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١٩٠، ٢٨٤ – ٢٩٠.

(4) ينظر: حاشية الخضري...، ج١ ص ١٨٢.

بإحصاء أغلبها وبعلل بنائها بعض النحاة و المحققين[1]، وكانت من المبنيات لزوما أو عرضا؟ فمن ذلك: اسم الصوت:(غاق)، حكاية صوت الغراب، و: (ماء)، حكاية صوت الشاة، و: (عاء، حاء) للزجر[2]، و من ذلك: أسماء حروف الهجاء المسرودة، نحو: (ألف، باء، تاء...إلخ)، عند من يجعلها من النحاة من المبنيات، و منهم ابن السراج[3]، الذي جعلها من المبنيات المفردة، و اسم صوت محكيّ، كما أشرنا قبل قليل، وجعلها السيوطي ضمن ما شبه من الأسماء المبنية ببعض الحروف تشبيها إهماليا[4]، فهي كتلك، لا تشتق و لا تتصرف[5]، بوصفها من المبنيات، قياسا على ما شبهت به و هي من الحروف.

و غير بعيد عن تلك؛ أسماء الأعداد المسرودة أيضا، نحو: (واحد، اثنان، ثلاثة...إلخ) عند من يجعلها من النحاة مبنية، و منهم ابن السراج[6] كما أشرنا قبل قليل و في أسماء الحروف المسرودة، و قد أدرجها السيوطي أيضا ضمن ما شبه بالحروف تشبيها إهماليا كذلك[7]. و هي بالقياس على السابقة لا يدخلها اشتقاق ولا تصريف.

و يضاف إليها: أسماء الأعداد المركبة تركيب مزج، نحو: (أَحَدَ عشرَ) و (ثلاثةَ عشرَ .. إلى تسعةَ عشرَ)، التي جعلها ابن السراج من المبنيات المركبة[8]، و علة بنائها تضمنها معنى العطف[1]، وبهذا

---

(1) ينظر: الأصول...، لابن السراج، ج٢، ص ١٣٩-١٤٢. و: المحرر في النحو، للهرمي، ج٣، ص ١١٦٢. و:شرح ابن عقيل، ج١، ص ٢٨-٣٢. و: همع الهوامع ...، للسيوطي، بتحقيق أ./ عبد السلام هارون و د/ عبد العال سالم مكرم، ج١، ص ٤٥-٥٣.

(2) ينظر: تفصيل القول فيها في : الأصول ...، ج٢، ص ١٣٩. و قد سبق تفصيل القول في الأصوات في أول مسائل هذا البحث.

(3) ينظر: الأصول ...، ج٢، ص ١٣٩.

(4) ينظر: همع الهوامع ...، ج٢، ص ٥٢.

(5) ينظر: المنصف ...، لابن جني، ج٣، ص ٧، ١٣. و: أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها، د/ سليمان إبراهيم العايد، ص (١٩) و فيها: إشارة إلى إمكان تصريف حروف الهجاء إذا سمي بها.

(6) ينظر: الأصول ...، ج٢، ص ١٣٩.

(7) ينظر: همع الهوامع ...، ج١، ص ٥٢.

(8) ينظر: الأصول ...، ج٢، ص ١٤٠.

صارت مشبهة بحرف من حروف المعاني غير القابلة للتصريف أصلا. و هذه الأعداد جزء مما ركِّبَ من الأسماء ولها جزء آخر سيرد بعد فيما يلحق بالظروف.

و من المبنيات كلمة (علَى)، المستعملة اسما كما ذكر السيوطي، و ضمن ما يشبه بالحروف تشبيها إهماليا[٢]. و استعمالها اسما عند بعض النحاة إنما وقع في قول مزاحم العقيلي[٣]:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعْدَمَا تَمَّ خِمْسُها ٠٠ تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

فمعنى (مِنْ عليهِ) – كما ذكر المرادي (ت ٧٤٩ هـ) –: مِن فوقه. و كذلك يستعمل على نحو قول الشاعر الأعْوَر الشَّنِّي بشر بن منقذ:

هَوِّنْ عليكَ، فإنَّ الأُمُورَ ٠٠ بكَفِّ الإلَهِ مقادِيرُها[٤]

حيث استعمل الشاعر (على) مضافا إلى الضمير الكاف في البيت. و يستعمل اسما أيضاً على مذهب الأخفش، في نحو: (سَوَّيْتَ عَلَيَّ ثيابي)، و هو هنا مضاف إلى ياء المتكلم، مع أن أبا حيان لا يجعل (على) في الاستعمالين الأخيرين لازما للاسمية، خلافا لكثير من النحاة، الذين يرون اسميته[٥]. و بهذا تكون (على) الاسمية الثابتة على البناء غير قابلة للتصريف. و مثلها (عَنْ)، التي استعملت و هي على بنائها اسما بمعنى: (جانب)، و غير قابلة للتصريف، و مثل لها الرماني بنحو: (جلست مِنْ عَنْ يمينك)، ومن النادر جعل (عَنْ) في موضع جر بحرف

---

(١) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع، لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق علاء الدين حموية، ص ٢٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع ...، ج١، ص٥٢.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، لسيبويه، ج٤، ص٢٣٠ – ٢٣١. و البيت بلا نسبة عنده، و له رواية أخرى أشار إليها المحقق. و انظر: ديوان مزاحم العقيلي، لنوري حمودي القيسي و آخر، ص ١٢٠. (كتاب الكتروني) .

(٤) ينظرالبيت في: كتاب سيبويه، لسيبويه، ج١، ص ٦٤. و: ديوان الأعور الشني...، صنعة و تحقيق السيد ضياء الدين الحيدري، ص٢٤. (كتاب الكتروني).

(٥) ينظر: الجنى الداني ...، ص٤٤١-٤٤٢.

الجر (على)، مع أن من النحاة من يبقي (عَنْ) على حرفيتها كما ذكر المرادي. و في ذلك تفصيل[1].

و مما استعمل اسما ظرفا مبنيا نحو كل من: (إذْ، إذَا، إذمَا)، على أن علة بناء(إذ) افتقارها إلى جملة بعدها، و مثّل لها المرادي بنحو:(مجيئك إذ جاء زيد)[2]،أو لإضافتها إلى الجملة على مذهب الأخفش، و لمواضعها مواقع إعرابية و معانٍ عدة، بيّنها ابن هشام[3].

و كذلك (إذا) الظرفية المجردة من الشرط، أشار إليها المرادي، و مثّل لها بقول الله تعالى: **(واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى)**[4]، و هذه تجيء أيضا بمعنى: (إذْ)، ذكرها المرادي، ممثلا لها بقوله تعالى: **(وَلاَ عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ...)** الآية[5]، خلافا لبعض النحاة[6]، و كذلك تجيء للمفاجأة، و هي اسم عند بعض النحاة، دال على الظرفية المكانية عند بعضهم، أو الزمانية عند غيرهم، نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ) فتكون (إذا) في موضع رفع خبر مقدم، و ما بعدها مبتدأ مؤخر – و هو جثة –، و عند بعض النحاة على تقدير حذف مضاف، أي: حضور زيد. و ثمة استعمالات أخرى عني بها المرادي، سواء أكانت (إذا) للمفاجأة، أم غير ظرفية، و هي من المبنيات أيضا[7]، النحو الذي يمكن القول فيه بأنها مما لا يُصَرّف كذلك، لشبهها بالحروف. و يشمل ذلك أيضا (إذْمَا) حين كونها ظرفية عند بعض النحاة، كما ذكر ابن هشام[8]، فهي على ذلك اسم مبني لا يتصرف، لمشابهته الحرف.

---

(1) ينظر: كتاب معاني الحروف، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ص ٩٤-٩٥.

(2) ينظر: الجنى الداني ...، ص ٢١١.

(3) ينظر: مغني اللبيب ...، ج١، ص ٨٠-٨٦.

(4) سورة الليل: آية (١). و ينظر: الجنى الداني...، ص ٣٦٢.

(5) سورة التوبة، الآية :٩٢.

(6) ينظر: الجنى الداني ...، ص ٣٦٣.

(7) ينظر تفصيل ذلك في السابق، ص ٢٦٠-٣٦٩. و مغني اللبيب ...، لابن هشام، ج١، ص ٨٧-١٠٠.

(8) ينظر: السابق، الجزء نفسه، ص ٨٧.

و من الظروف أيضا ما جاء من ألفاظ العربية مستعملا اسما مبنيا، نحو كل من: (مُذْ) و (مُنْذُ) حين جعل ما بعد كل منهما من الأسماء مرفوعا، بوصفهما اسمين مبنيين، نحو: (ما رأيته مُذ يومان) أو (... مُنْذُ يومان)[1].و هما غير قابلين للتصريف أصلا إلا إذا سمى بأحدهما، إذ لنا تصغيرهما – كما ذكر الرماني (ت ٣٨٤هـ) – على نحو: (مُنَيْذْ)، جاعلا أصل (مُذ) هو (مُنْذُ)، على أن التصغير يرد الأشياء غالبا إلى أصولها، و مضيفا: أن بعض الكوفيين زعم أن (منذ) مركبة من الحرفين: (مِن) و (إذ)، فأصلها(مِن إذ)، ثم حذفت الهمزة، و وصلتا، مع ضم الميم، للفرق بين (مِن) مفردة و مركبة، و ضمت ذال (إذ) لالتقاء الساكنين فيها و في نون (مُنْ)، و ضم الذال إتباع لضم الميم على مذهب البصريين، بخلاف مذهب الفراء[2]. حيث يبدو أن علة بناء كل من (مُذْ) و (مُنْذُ) الاسمين هنا، شبههما بالحرف، أو لتركبهما من حرفين من حروف المعاني غير القابلين أصلا للتصريف، كما مر بنا من قبل في مواضعها من البحث، و المعنى في نحو: (مارأيته مُذْ يومان) أو (... مُنْذُ يومان): بيني و بين لقائه يومان، أو: مدة فراقه يومان.

و هكذا الشأن مع أسماء أخرى، دالة على ظرف زماني أو مكاني، و لا تقبل التصريف، وللإيجاز نشير إليها و إلى بعض مصادرها، من غير حاجة إلى تفصيل القول فيها، و أشهرها: (عَلُ – أمْسِ – لَدُنْ – الآن – شطر) و غيرها، مع ملاحظة ما نصت عليها بعض المصادر من مواضع استعمالاتها – ومنها المبنية، و كذا تصرف بعضها، و ماقيل في حركات أواخرها، البنائية بخاصة[3]، إذ بينها و بين بين الحروف شبه، و الحروف غير متصرفة، و كذلك هذه الأسماء.

([1]) ينظر: كتاب معاني الحروف، للرماني، ص ١٠٣.

([2]) ينظر: السابق، ص ١٠٤.و قد ذكر الرماني سبب ضم ذال (منذُ) عند الفراء في استعمالها حرف جر.

([3]) ينظر تفصيل ذلك في : شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد الضرير، تحقيق د / رجب عثمان محمد، ص ١٠-١١:(الآن – حيث – أمس). و: كتاب البيان ...، إملاء الشريف عمر الكوفي،

و يلحق بالأسماء المبنية الدالة على ظرف زمانيّ، أو مكانيّ، ما رُكِّب من الظروف من غير إضافة، و جعلها من المبنيات أيضا، نحو كل من: (صَبَاحَ مَساءَ – يَومَ يَومَ)[1]. ونحو: (بَينَ بينَ)، و ما ركب من الأحوال، نحو: (بيتَ بيتَ) و غيرها، مما نعده غير قابل للتصريف أيضا، بوصف ما بين هذه المركبات و الحروف شبه، كما شبهت بالأعداد المركبة – التي أُشيرَ إليها قبل –، في حين أن أصل ما تركب من هذه المركبات معرب، كما ذكر الكوفي[2]. و هكذا الشأن مع كل ما رُكِّب من الأسماء، وقيل: ببنائها، التي منها نحو: (معدي) في نحو: (معدي كرب)، ونحو: (حَيْصَ بَيْ ـصَ)، و غيرها مما علل لها النحاة، و كذا نحو: (عَمْرَوَيْهِ)، المركب الإضافي، الذي فيه المضاف إليه صوت، وغُيِّرَ لفظه، و استعمل اسما، فضُمِّن معنى الصوتية، فبُني، لأنه صار معناه في غيره، كما ذكر الكوفي[3]، وقد سبق ذكر امتناع أسماء الأصوات من التصريف في موضعه من البحث، و كذلك هذه الأسماء لا تصرف، لتركبها؛ حتى و إن قبل بعضها الاشتقاق و التصريف قبل تركبها أصلا.

و مما استعمل مبنيا (قَدْ)، المستعمل كذلك حرفا من الهوامل، و مختصا بالفعل، و يفيد تقريب الماضي من الحال، أو التوقع أو التقليل؛ إذا دخل على المستقبل، كما ذكر الرماني[4]. و إذا استعمل اسما، كان

ص ٢٠ :(أمس) و: ٣٣-٣٤ :(حيث). و: تسهيل الفوائد ...، لابن مالك، ص ٩٥ : (الآن – أمس) و٩٧: (حيث – لدن). و: مغني اللبيب ...، لابن هشام، ج١، ص ١٣١: (حيث) ، ١٥٤: (عَلَ). و: همع الهوامع ...، للسيوطي، ج١، ص ٢٠١: (شطر).

(1) ينظر: الأصول ...، لابن السراج، ج٢، ص ١٤٠. و: تسهيل الفوائد ...، لابن مالك، ص ٩١. و: المغني في علم النحو، للجاربردي الشافعي، تحقيق قاسم الموشي أبو محمد أنس، ص ٤٦.

(2) ينظر: البيان ...، ص ٥٣٣- ٥٣٤.

(3) ينظر: السابق، ص ٥٣٣. و ينظر: كتاب سيبويه، لسيبويه،ج٢، ص ٢٦٧ و ما بعدها، و ج٣، ص ٣٢٦. و: الأصول ...، لابن السراج، ج٢، ص ٩٢. و فيهما كلام عن الأسماء المركبة و أنواعها، التي جعلت اسما واحدا بعد ما كانت بائنة .

(4) ينظر: كتاب معاني الحروف، ص ٩٨-١٠٠.

مرادفا لمعنى لفظة (حَسْبُ)، فيوافقه في الإضافة إلى غير ياء المتكلم، كما ذكر ابن مالك[1]، النحو الذي مثّل له ابن هشام بقوله: (قَدْ زيدٍ درهمٌ) أي: حسبه، فيكون (قَدْ) مبنيا غالبا، كما يستعمل مضافا إلى ياء المتكلم، نحو ما مثّل له ابن هشام أيضا بقوله: (قَدِي درهمٌ) – بدون نون الوقاية – أي حَسْبِي، أو بنون الوقاية، حرصا على بقاء سكون الدال فيه، و مثّل له بنحو: (قَدْنِي...)[2]و هو وجه محتمل عند المرادي قبله، الذي يعرب الياء في موضع جر، على أن (قد) اسم مبني على السكون بمعنى: (حَسْب) أيضا[3].فلفظة (قدْ) هنا غير متصرفة أيضا، بوصفها اسما مبنيا، لمشابهته (قد) الحرف، و له بعض الشواهد الشعرية عندهم.

و كذلك لفظة (كَلاَّ)، التي عني بها القيسي (ت ٤٣٧هـ) و بغيرها من الألفاظ في مؤلف خاص بها، ذاكرا فيه: أنها عند أحمد بن يحيى ثعلب مركبة من (لا) و (كاف) التشبيه، و أن تشديد (لا) فيها لإخراج الكاف عن معنى التشبيه، فهي رد و ردع لما قبلها من كلام في كل موضع[4]، و عند ابن العريف (ت ٣٩٠هـ) مزيدة بـ (كَلْ) و (لا)، لكن رده المرادي، لأنها عند جمهور النحاة بسيطة[5]. واللفظة عند الكسائي[6]، و كذا ابن مالك مؤولة بمعنى: (حقًّا)[7]، و استعمالها اسما – – و هو مبني – إنما هو في مذهب الكسائي و غيره، كما ذكر المرادي،

---

(1) ينظر: تسهيل الفوائد ...، ص ٢٤٢.

(2) ينظر: مغني اللبيب ...، ج١، ص ١٧٠.

(3) ينظر: الجنى الداني ...، ص ٢٦٩. و ذكر: أن (قَدْ) يستعمل اسم فعل، فهو مبني أيضا، بمعنى: كفى، على أن نلزمه نون الوقاية حين إضافته إلى ياء المتكلم، و نحو: (قَدْ درهمٌ) أي: كفاني. و ذكر ابن هشام كذلك: استعماله اسما معربا قليلا، و هو مرفوع، و علامة رفعه الضمة، مضاف إلى اسم ظاهر، نحو: (قدُ زيدٍ درهمٌ)، أي: حَسْبُهُ.

(4) ينظر: شرح كلا و بلى و نعم، تحقيق أحمد حسن فرحات، ص ٢٢.

(5) ينظر: الجنى الداني ...، ص ٥٢٥-٥٢٦.

(6) ينظر: السابق، ص ٢٤.

(7) ينظر: تسهيل الفوائد ...، ص ٢٤٥.

و كذا هي عند ابن جني[1]، و عدّها السيوطي وفقا لمذهب بعض النحاة مما شُبِّه بالحروف تشبيها إهماليا[2].و قد نبه ابن جني إلى عدم جعل ألف (كَلاَّ) منقلبة عن ياء أو واو، بل هي عنده مما شبه بالحرف، فلا تشتق و لا تمثل من الفعل[3]. و عليه فاللفظة غير مشتقة ولا متصرفة.

و مثل (كَلاَّ) لفظة (أَمَا) حين كونها اسما بمعنى: (حَقًّا) أيضا، التي مثّل لها سيبويه بنحو: (أَمَا) أنه منطلق)[4]، و هذا ما أشار إليه كل كل من القيسي[5]، والمرادي[6]. و واضح في (أَمَا) هنا شبهها بالحرف، بالحرف، فهي غير مشتقة ولا متصرفة.

و من المبنيات الاسمية ما يطلق عليه النحاة: كنايات العدد، و منها (كَمْ) الاسمية الخبرية، المشابهة في لفظها لاسم الاستفهام (كَمْ)، الذي لا يتصرف أصلا، بوصفه من المبنيات. و قد ذكر ابن الخباز علة بناء (كَمْ) الخبرية، بكونها مفتقرة إلى الإضافة أو الوصف، على أن ما افتقر إلى الإضافة عنده جرى مجرى الحرف الذي لابد له من غيره[7]. و هكذا شأن ما بقي من الأسماء التي يذكرها النحاة ضمن الكنايات، مثل:(كَأَيٍّ – كَذَا) و:(كَيْتَ – ذَيْتَ)، التي لا تقبل التصريف أيضا، سواء أكان بعضها بسيطا أم مركبا، بوصفها من المبنيات المعلل لها[8].

و من الأسماء المعروفة بأنها من المبنيات اسم (لا) النافية للجنس، نحو: (لا رَجُلَ هُنا)، الذي ذكر فيه الكوفي: كونه ملازما

---

(1) ينظر: همع الهوامع ...، ج1، ص 8.
(2) ينظر: همع الهوامع ...، ج1، ص 52.
(3) ينظر: المنصف ...، ج1، ص 8.
(4) ينظر: كتاب سيبويه، ج3، ص2.
(5) ينظر: شرح كلا...، ص 27.
(6) ينظر: الجنى الداني...، ص 77.
(7) ينظر: توجيه اللمع، بتحقيق أد/ فايز زكي محمد دياب، ص 69. و: الجنى الداني ...، للمرادي، ص 275. و قد رجّح اسمية (كَمْ) الخبرية. و: مغني اللبيب ...، لابن هشام، ج1، ص 183.
(8) ينظر: المحرر ...، للهرمي، ج3، ص 1162. و: شرح ابن عقيل، لابن عقيل، ج4، ص83-84. 84. و: النحو الوافي، لعباس حسن، ج4، ص568-568.

للحرف نفسه، و لم يقع موقعه، و قلَّ تمكنه، فشابه الحروف و بُنِي، فإنه عند بعض النحاة ملاصق للحرف (لا)، فتنزل هذا الاسم منزلة: جزء من الحرف، و بعض الحرف يكون مبنيا[1]، و عند البصريين – كما ذكر ابن الخباز – تضمَّن معنى الحرف، على أن أصل الجملة: (لا مِن رَجُل ..)، فحذفت (مِن)، و ضُمّنت النكرة معناها و بُنيت، و غير ذلك[2]. إذ يمكن إدراج هذا النوع من الأسماء المبنية أيضا ضمن ما لا يستحق تصريفا؛ طالما كان على الأغلب مشابها للحرف، الذي لا يقبل تصريفاً كما مر قبل.

و من المبنيات الاسمُ المنادي، نحو: (يا رَجُلُ) أو: (يا محمدُ)، الذي علل ابن الخباز لبنائه بكونه واقعا موقع أسماء الخطاب، التي يغلب عليها معاني الحروف، على أن الأصل: (أدعوك) أو: (أناديكَ)[3]. إذ المشبّه به هنا بعض أسماء الضمائر، المشبهة أصلا بالحروف، التي لا تقبل تصريفا، وكذلك هذا المنادى، المفرد، الذي جعله ابن السراج من الأسماء المبنية المشبهة للمعرب[4].

و مما استعمل اسما مبنيا لفظ: (حَاشَا)، الذي ذكر عنه المرادي: أن استعماله اسما إنما هو في ظاهر كلام الزجاج[5]، وذلك نحو: (حَاشَا لِلَّهِ) – من غير تنوين – بمعنى: تنزيها له عز و جل . وعلة بنائه تشبيهه بلفظ:(حَاشا) الحرف، لفظاً و معنىً، فجرى مجراه في البناء[6]. البناء[6]. مما يعني عدم قبول (حاشا) الاسمية للتصريف.

---

(1) ينظر: كتاب البيان..، ص ١٧٤.

(2) ينظر: توجيه اللمع، ص ١٥٨.

(3) ينظر: السابق، ص ٣١٨.

(4) ينظر: الأصول ...، ج١، ص ١٤٦.

(5) ينظر: الجنى الداني...، ص ٥١٢. و فيه ما بقي من استعمال (حاشا) حرفا و فعلا. و ينظر أيضا: كتاب معاني الحروف، للرماني، ص ١١٨.

(6) ينظر: الجنى الداني ...، للمرادي، ص ٥١٢. و: مغني اللبيب ...، لابن هشام، ج١، ص١٢١-١٢٢. و فيهما تفصيل لهذا الاستعمال وغيره، و تصريف (حاشا) الفعلية، و آراء بعض النحاة في ذلك. و: همع الهوامع ...، للسيوطي، ج١، ص ٥٢. و فيه كلام عن (حاشا) الاسمية أيضا.

و مما عُدَّ من المبنيات كذلك و لا يقبل تصريفا الاسمان:(حَذَامِ) و:(قَطَامِ)، و غيرهما، حيث يضارعان اسم فعل الأمر، المبني قياسا على وزن (فَعَالِ)[1]، الذي منه اسم فعل الأمر:(نزَالِ) بمعنى: انزل، بوصفه من المبنيات أيضا[2]، وذلك أن أسماء الأفعال – كما ذكر ابن عقيل – مشبهة بالحرف في كونه يعمل و لا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك[3].و كذا ما شبه من الأسماء بأسماء الأفعال هذه، فهي لا تتصرف؛ طالما كانت من المبنيات.

و قد أشار السيوطي إلى: أن من النحاة من جعل من المبنيات أيضا: الأسماء قبل التركيب، إذ أدرجها ضمن ما شبه بالحروف تشبيها إهماليا[4]، مع أنه في تصور جمهور النحاة و تصورنا لا يقال: ببناء و لا إعراب في الأسماء بعامة قبل تركيبها في كلام مفيد يحسن السكوت عليه[5].أضف إلى ذلك: أنه إذا كان الاسم من هذه الأسماء مما يعد أصلا من المتمكن – و هو المعرب – فمن حقه كذلك عند النحاة – ومنهم ابن مالك – أن يصرف[6]، و أن يشتق منه وفق الحاجة، دون التفات إلى من يجعله هنا مبنيا قبل التركيب، و كذلك لا يمنع من وجود أسماء معربة في الاستعمال لا يدخلها اشتقاق و لا تصريف، لجمودها، مثل (كُل) و: (كِلا) و: (كِلتا) و غيرها من الألفاظ الاسمية المعربة.

---

(1) المحرر ...، للهرمي، ج3، ص ١١٧٢-١٢٧٤. و فيه تفصيل ما بني على (فَعالِ) من غير أسماء الأفعال.

(2) ينظر: الأصول ...، لابن السراج، ج1، ص ١٣٠-١٣٣. و: شرح اللمع ...، للقاسم الضرير، ص ١١.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص٣٢. و ينظرأيضا: ج3، ص ٣٠٢-٣٠٧؛ لأسماء الأفعال،التي لها موضع من الدراسة فيما بعد.

(4) ينظر: همع الهوامع...، ج1، ص٥٢. و: الفوائد الضيائية...، للجامي، ج2، ص ١٢٣.

(5) للباحث تحت النشر دراسة خاصة لحكم هذه الأسماء قبل التركيب من حيث البناء و الإعراب و الواسطة.

(6) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ٢٩٠.

ذلك بالنسبة لدراستنا للأسماء المبنية[1]، التي بينها و بين الحروف أو بعضها شبه بها أو ببعض جوانبها، لفظا و معنى أو أحدهما، و التي منها ما منع فيه النحاة اشتقاقها و تصريفها أو أحدهما، أو المقيسة عليها في منعها من ذلك أيضا. مع ملاحظة أنه لا يمنع من وجود غيرها من المبنيات الاسمية، بناء لزوميا أو عرضيا، و كان أصلها الإعراب، ثم جواز اشتقاقها أو الاشتقاق منها أو تصريفها. وكذلك لا يمنع من أن ما وقع لهذه المبنيات شيء من الاشتقاق أو التصريف، إنما هو في أغلبه شكليّ لا حقيقيّ، إضافة إلى أنه يضعف تصور حاجتنا إلى الاشتقاق أو التصريف من هذه الأسماء، بوصف العربية غنية جدا بموادها المعجمية المستعملة في كلام العرب، التي تفي بالغرض، دون اللجوء إلى اشتقاق أو تصريف ما لا يقبل ذلك، ثم لا يمنع أيضا من كون بعض المبنيات مشتقة أصلا[2].

٢- الأسماء الأعجمية:

و المراد بها في العربية: نوع من الكلم غير عربي أصلا، و ظلت في لغة أهلها الأعاجم، دون أن ينقلها العرب الأوائل إلى كلامهم، و هي موضع البحث في حكم اشتقاقها وتصريفها. و لعل من الجدير بالإشارة إلى أن هناك أسماء أعجمية أيضا، لكن نقلها العرب الأوائل إلى لغتهم، و ذلك على ما عرف بالاقتراض اللغوي بين اللغات، حيث كان العرب يتخذون مسوغات، تسهل لهذه الأسماء الأعجمية تبيئتها عربيا، فيجرون عليها من التغييرات ما يقربها من لغتهم على نحو معين، ثم يستعلمونها في كلامهم، النحو المسمى عند علماء اللغة بعدئذ بالتعريب، الذي تصبح فيه تلك الأسماء مُعَرَّبة. و ثمة أسماء أخرى عُدت من الأعجمي الموافق لألفاظ العرب. و سنشير إلى ما يتعلق بهذين

---

(1) ينظر تفصيل المبنيات في: الفوائد الضيائية...، للجامي، ج٢، ص ٧٢-١٤٨.

(2) ينظر: الممتع ...، لابن عصفور، ج١، ص ٣٥. و قد صرح بجواز كون (قطّ) مشتقة من: (قَطَطْتُ) أي: قطعت. و غيرها مما كان قليلا.

القسمين الآخرين من اشتقاق وتصريف أيضا، تتمة لهذه الأسماء كلها، علما أن من المحدثين من جعل دراسة أصول الكلمات – المسماة حديثا بـ: ايتمولوجي – من موضوعات فقه اللغة أو علم اللغة العربية، التي منها النظر إلى أصول الألفاظ، من حيث كونها عربية، كأن تكون: فارسية، أو رومية، أو حبشية، أو عبرانية، أو نبطية، أو سريانية، أو غير ذلك من اللغات غير العربية. و كذلك قد أشار إلى علماء العرب و غيرهم، الذين عنوا بهذه الألفاظ الأعجمية في مؤلفاتهم[1].

و لعل من دقائق البحث الإشارة إلى أن من المحدثين من عني في تحقيقه و شرحه لكتابٍ عُني بما في العربية من الدخيل، بالوقوف على مصطلحات، تتعلق بهذا الكتاب، منبها في أحد فصول عمله إلى ما يقع من تداخل بين هذه المصطلحات، نحو: (المُعرّب – الدخيل – المُولّد – اللّحن)، مضيفا إليها بعدئذ: (العامّيّ)، و معلقا عليها بشيء من الملحوظات، التي سجلها على علماء قدماء من علماء العربية، و التي منها قوله: " كما أنهم قد يصفون الكلمة بأوصاف عدة، فالكلمة عند أحدهم مُعَرَّبة، وعند الآخر من الدخيل، و عند ثالث أعجمية أو مولدة. كما توصف كلمة أخرى بأنها ليست من كلام العرب، أو ملحونة أو مولدة أو عامية ...[2]". ثم أخذ ببيان المراد منها عند القدماء من العلماء، وعلى ضوء تطور اللغة. و يهمنا من ذلك هنا ما اتفق عليه بأن الأعجمي من الأسماء بخاصة أو مما أطلق عليه بالدخيل عند الخفاجي، ذلك الذي لا يخرج عن كون أصله أجنبيا عن العربية[3]، و بخاصة ما لم يقع منه في كلام العرب، و ما لم يستعمل عند علماء اللغة مرادفا للمعرّب كثيرا، و الذي هو موضع الدراسة بخاصة في هذا

([1]) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب ...، محمد حسين آل ياسين، ص ٤٣٣-٤٣٦-٤٤١.

([2]) د/ عثمان محمود الصيني، في تحقيقه لـ: قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، لمحمد الأمين المحبي (ت ١١١١هـ)، ج١، ص٥٠.

([3]) ينظر: شفاء الغليل فيما في اللغة العربية من الدخيل، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ص ٣١.

البحث. و لا علاقة لنا هنا بالمولد و الملحون و العـامّيّ و لا المحـدث مـن الألفاظ أيضا، بالرغم مما أشار إليه المحقق أعلاه من تنبيهات[1].

و قبل البحث عن حكم القول باشـتقاق هـذه الأسـماء جملـة و كـذا تصريفها، يجدر بنا أن نقف عنـد بعـض متطلبـات، تتعلـق بأقسـام هـذه الأسماء ، غير ما أشرنا إليه مـن متطلبـات فـي مطلـع المسـألة موضـع الدراسة. منها أن الألفاظ الأعجمية الصـرفة الباقيـة فـي لغـة أهلهـا، دون أن ينقلها العرب إلى لغتهم بما عرف عـنهم مـن تعريـب، لهـا سـمات أو خصائص تعرف بها. هـذه السـمات أو الخصـائص وُجـدت فـي أغلـب تصورنا ضمن تلـك الدراسـات اللغويـة القديمـة، الحريصـة علـى نقـاء العربية من الدخيل عليهـا، وخـلال المراحـل الأولـى مـن العنايـة بهـا، فشملت جنس الألفاظ، التي عرفها العرب القدماء مـن غيـرهم مـن الأمـم، فاستعملوها بعدئذ في كلامهم، و حين جاء الإسـلام تضَـمَّن القـرآنُ الكـريم قليلا منها – على خلاف بين العلماء[2]، ويغلـب علـى جنسـها كونهـا مـن أجناس هؤلئك الأقوام الذين عرفهم العرب، أو سـمعوا عـنهم و عـن لغـتهم فقط، كأن تكون :حبشية، أو هنديـة، أو فارسـية، أو سـريانية، أو روميـة، وغيرها مما استعمله العرب القدامى فـي كلامهـم[3]، فاقتصـرت سـماتها أو خصائصها على ألفاظ هـؤلاء الأعـاجم، فـي حـين أن البحـث فـي امـر الاشتقاق و التصريف في هـذه الألفـاظ لا ينحصـر فـي ألفـاظ لهـا تلـك السمات أو الخصائص فقط، و إنما يشمل كـل لفـظ غيـر عربـي، وُجـدت فيه ما نص عليه علماء العربية المتقدمون مـن السـمات أو الخصـائص، أم لم توجد فيه، و وجد غيرها فيه أو في غيره، و كانت لغيـر عربـي أيضـا، وذلك لتعدد أجناس الناس، و تعدد لغاتهم قديما و حـديثا، ناهيـك عمـا لحـق

([1]) ينظر تفصيل هذه التنبيهات و تعليق المحقـق عليهـا في : قصـد السـبيل ...، للمحـبي، ج١، ص٥١-٦٣.

([2]) ينظرمثلا: الصاحبي ...، لابن فارس، ص ٤٧-٥٢. و: مقدمة الجـواليقي في كتابـه المعـرّب، بتحقيـق أحمد محمد شاكر، ص٤-٥، و فيها خلاصة الخلاف.

([3]) ينظر: تفصيل هذه الأسماء في: معجم الألفاظ الفارسية المعربة، للسيد ادّي شير.

بهم و بلغاتهم من تطورات، أفضت إلى تعدد سمات أو خصائص لغاتهم بخاصة، و تداخل بعضها مع بعضها الآخر، إذ نشير إلى هذا فحسب دون تفصيل القول فيها[1]، لئلا تنصرف لفظتا (أعجمية) أو (عجمية) على ألفاظ فارسية فحسب – كما في تصور بعض دارسي العربية –، بل تشمل اللفظتان كل ما هو غير عربي جملة و تفصيلا، قديما و حديثا؛ بالرغم من أن أساس التفكير في البحث عن حكم القول بالاشتقاق و التصريف من الأعجمي، ذلك الذي أشار إليه بعض النحاة و اللغويين القدامى أصلا.

فمجمل تلك السمات أو الخصائص، التي عني بها بعض علماء العربية القدماء بخاصة، و التي بنوا عليها تفريقهم بين العربي و الأعجمي، و البحث بعدئذ عن حكم إجرائها مجرى العربية من عدمه لديهم و لدى غيرهم، يتلخص أشهرها لدى الجواليقي بخاصة (ت ٥٤٠هـ) في مظاهر، في ألفاظ أعجمية فيما يأتي: كونها مشتملة على: اجتماع الجيم و القاف فيها – نحو: الجُوق –، أو: الصاد والجيم– نحو: الجُص –، و مجيء النون فيها بعدها راء – نحو: نرجس –، أو: دال بعدها زاي – نحو: مهندز –، و عدم مجيء كلمة عربية مبنية من ياء و سين و تاء عند ثقات العربية، إضافة إلى أن ثمة سمة مهمة للألفاظ العربية فقط، و هي ما بنيت من حروف متباعدة المخارج، و عدم مجيء شيء من حروف الذلاقة – الراء، والنون، واللام، و الفاء، و الباء، و الميم – في رباعي أو خماسي من ألفاظ العرب[2].

و كون ذلك من أشهر السمات – التي هي كافية في تصور الجواليقي في عصره – يعني وجود غيرها، و في تصورنا هي بحاجة إلى المزيد منها، لما عرف من تعدد اللغات بتعدد الأقوام و تطورها كما نبهت قبل، و لذا نجد بخاصة أن كلا من أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) و

---

(1) ينظر تفصيل ذلك في: الأساس في فقه اللغة العربية و أرومتها، أد/ هادي نهر، ص ٧٧–١٢٠.

(2) ينظر: المعَرَّب ...، بتحقيق أحمد محمد شاكر، ص ١٢.

المحبي (ت ١١١١هـ) قد أضاف سمات أخرى للألفاظ الأعجمية، كأن تكون منقولة من أئمة لسان العرب، و خروجها عن أوزان الأسماء العربية – نحو: إبريسم –، هذا ما ذكره أبو حيان[١].

و مما ذكره المحبي: أنه ليس في كلام العرب لفظ على وزن (فُعالان) – نحو: خُراسان – ، ولا(فاعيل) – نحو: آمين، التي قيل: إنها عبرانية – و لا (فِعِّل) – نحو: دِرْهُم – و لا اجتماع الطاء و الجيم في عربية – نحو: طاجن –، و لا كلمة فيها شين بعد لام، و لا وجود للطاء و الضاد في غير كلام العرب، ولا اجتماع لحرفي الصاد و الطاء في كلمة عربية – نحو: إصْطفلينة، و هي شيء كالجزر، معربة –، ويندر اجتماع الراء مع اللام في كلمة عربية – نحو: القرِلّي، و هي معربَة – و لا كلمة عربية على وزن (إفعيلِل) – نحو: إهليلِج –، و كذا أسماء الأنبياء عليهم الصلاة و السلام أعجمية، إلا صالحا، وشعيبا، ومحمدا، وغيرهم، مع وجود أسماء أخرى منهم فيها خلاف[٢].و بالجملة، فإن وقع شيء من هذه السمات العامة في كلمة ما فيحكم عليها بأنها أعجمية.

و في تصورنا أيضا أن الوقوف على سمات الأعجمي من المسائل المقارنة، التي يطول حصرها في اللغة[٣]، و لعله يكفينا هنا أن نستعين بوسيلة مهمة من وسائل العربية المعروفة في مسائلها، ألا وهي الاشتقاق، التي هي إحدى الوسائل المستعملة لدى القدماء من اللغويين في البحث عن أصل الكلمة، وبخاصة في المعجم، إذ يمكن لنا

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ...، ج٢، ص ٨٧٧. و له إشارة إلى سمات الأعجمي في: ج١، ص ١٤٦. و: المزهر ...، للسيوطي، ج١، ص ٢٧٠.

(٢) ينظر: قصد السبيل ...، ج١، ص ١١٨-١٢٤. و: المزهر ...، للسيوطي، ج١، ص ٢٧٠-٢٧٥. و فيهما مزيد من السمات وأمثلتها المجموعة من مصادر عدة. و ينظر: فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، لمحمد بن إبراهيم الحمد، ص ١٦٣-١٦٤ . و قد جعل الدراسات التاريخية و البحوث العلمية مما تعرف به العجمة.

(٣) ينظر: كتاب فقه اللغة و سر العربية، للثعالبي (ت٤٣٠هـ)، تحقيق و مراجعة د/ فائز محمد و د/ إميل يعقوب، ص ٢٧٢-٢٧٦. وفيه : ما يجري مجرى الموازنة بين العربية و الفارسية.

استثمارها أيضا، و بين أيدينا من معاجم العربية ما يحقق ذلك بخاصة، كلسان العرب لابن منظور، و غيره مما استدرك عليه و على غيره، كتاج العروس للزبيدي، والذيل والتكملة و الصلة للصاغاني، و المستدرك على المعاجم العربية للدوزي . فإن وجد للكلمة موضع البحث جذر لغوي و لم ينصَّ على كونها معربة – فهي عربية، و إن لم يوجد، فالأرجح أن في الكلمة إشكالا ما، كأن تكون غير عربية أصلا.

و لعله من نافلة القول ، و مما هو معلوم لدى القارئ الكريم، ولا بأس أن نذكِّر به ابتداء – أن النظر في حكم الاشتقاق و التصريف من هذا القسم من الألفاظ الأعجمية لدى أهلها– لا موقع له في بحثنا، أو لا شأن لنا به هنا، إذ يتبع ذلك قواعد هؤلاء الأعاجم في استعمالهم لألفاظ لغاتهم، و ذلك على نحو ما لاحظناه في بعض مصنفات تشير إلى ذلك، حتى وإن عنيت أيضا بما نقل إلى العربية من ألفاظ، فصارت معرّبة[1]. فجلّ عنايتنا هنا ينصرف إلى البحث عن حكم القول بجواز الاشتقاق والتصريف من عدمه في تلك الألفاظ – و الأسماء منها بخاصة– وفق قواعد العربية التي عنيت بذلك.

فمن أساسيات البحث في حكم القول بالاشتقاق و التصريف من عدمهما في الأسماء الأعجمية، للتأكيد، استنباطا لا نصًّا، على عدم جواز ذلك بعامة، إمعانُ النظر أصلا في المفهوم الاصطلاحي لعلم التصريف العربي، هذا العلم الموضوع بخاصة لما يقبل من كلم العربية ذلك، و لا دخل لغيرها في موضوعه، و لا في موضوع علم النحو العربي، الذي يشمل التصريف أيضا. إذ يمكن إمعان النظر في تعريف أبي علي الفارسي للنحو و تقسيمه له بقوله:" النحو: علم بالمقاييس

([1]) ينظر مثلا: معجم الألفاظ ...، للسيد ادّى شير، و فيه عني المؤلف بحشد مجموعة من الألفاظ غير العربية أصلا، و كذا اضطلاعه بنسبة كثير منها إلى أهلها الأصليين، بما يبلغ خمس عشرة لغة قديمة و حديثة، الذين ذكر أسماءهم على غلاف المعجم، و عنايته أيضا بالإشارة إلى إمكان تصريف بعض تلك الألفاظ عند أهلها. و انظر بخاصة: ص ٧٤، في حديثة عن (الرواج).

المستنبطة من استقراء كلام العرب،و هو ينقسم قسمين، أحدهما:...، و الآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها[1]"، على أن أول القسمين خاص بمسائل التركيب النحوي، و الآخر خاص ببنية الكلمة، الذي يعنى بأمر تصريفها. وكذلك إمعان النظر في تعريف ابن جني للنحو بقوله: " إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب، و غيره، كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير ...[2]"، إذ المراد من قوله: "و غيره" تصريف الكلم، بما مثّل له من مسائل، هي من تصريف الكلم أيضا. حتى إن القوشجي (ت ٨٧٩هـ) أشار في مصنفه إلى كون علم الصرف باحثا عن أحوال هيئات الكلمات العربية[3]، فخرج بذلك غير العربية، التي هي الكلمات الأعجمية، و تبعه في ذلك الحملاوي، حين نَصَّ على أن موضوع علم الصرف هو الألفاظ العربية[4].

و عليه، فإنه لا دخل لعلم النحو العربي بعامة، و التصريف بخاصة، بالكلام الأعجمي جملة.

و للتأكيد على منع إدخال الاشتقاق و التصريف على الأسماء الأعجمية أصلا، يمكننا بعدئذ تتبع ما وقع بين أيدينا من أقوال لبعض اللغويين و النحاة، الذين عنوا بأمر توظيف الاشتقاق العربي، ومنه التصريف، في هذا الجنس من الأسماء، و الذين تتضمن أقوالهم ما يفيد ذلك المنع.

منهم: أبو عليّ الفارسيّ – زعيم المدرسة الكوفية، و المتوفى سنة ٢٧٧هـ–، حين ينفي ابتداء أن يكون للاسم (الأَسْكُرُّجة) الفارسية اشتقاق في اللغة العربية، في قوله: "... و القول فيها: إنها لا اشتقاق لها

---

(1) التكملة، بتحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، ص ٣.
(2) الخصائص ، ج١، ص ٣٤.
(3) ينظر: عنقود الزواهر...، ص٣٢٧.
(4) ينظر: شذا العرف...، ص٢١.

في اللغة العربية، لأنها فارسية...[1]"،حتى إنه في مقام الاسم الأعجمي المشتمل على همزة في أوله – مثل: الأسكرجة – لا يرى بزيادتها، في قوله: " و هذه الكلم المعرفة، التي الهمزة في أوائلها، ليس تخلو من أن تكون من ذوات الثلاثة، أو مما هو أكثر منه ...[2]"، ليصل بعدئذ إلى حكم الاشتقاق من الأعجميّ بقوله:" و ليس من حكم الأسماء الأعجمية أن يحكم في بعض حروفها بالزيادة كما حكم بذلك في الأسماء العربية، لأن المعنى الذي يُتوصّل به إلى علم ذلك من الاشتقاق و غير ذلك ليس في لغة العجم، فإذا كان كذلك، كان بمنزلة الحروف في اللغة، التي لمّا لم يُشتق منها و لم تصرف، كما صرفت الأسماء والأفعال، لم يُحكم في شيء من الحروف التي فيها بالزيادة...، فكذلك الحكم في الأسماء الأعجمية، أن لا يحكم في حروف الزيادة منها بالزيادة...[3]"، مما يفهم من كلامه أنه يمنع الاشتقاق و التصريف في الاسم الأعجمي جملة.

و قد تبع ابنُ جني شيخَه أبا عليّ، في جعله الأسماء الأعجمية من جملة ما يجري مجرى الحروف، فيما اشتمل منها على ألف، و هي أصلية غير منقلبة، و لم يمثّل لها ابتداء، لكنه قضى بأنه طالما كانت ألفات هذه الحروف – كما مر بنا قبلُ في نحو: (ما، لا) و غيرهما[4]– غيرهما[4]–أصلية غير منقلبة، بوصفها لا يعرف لها اشتقاق، فكل ما كان مثل ذلك، و منها الأسماء الأعجمية المشتملة على ألف، غير مشتق أيضا، حتى إنه أخذ يفترض سؤالا، مؤداه: هَلاَّ حملت هذه الأسماء الأعجمية على ما عُرف اشتقاقه من العربية، بوصفها أسماء مثلها[5] ؟ فكان الجواب في موضع آخر من مصنفه بعدئذ، الذي يقول فيه: "فأما الأسماء الأعجمية، ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف و

---

(1) المسائل الحلبيات، ص ٣٥٠.

(2) السابق، ص ٣٥٤.

(3) السابق، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: ثانياً: حروف المعاني، من هذا البحث.

(5) ينظر: المنصف ...، ج١، ص١٢٠.

الاشتقاق، لأنها ليست من اللغة العربية[1]"، أي: أن هذه الأسماء يمتنع كونها مشتقة من غيرها الذي هو عربي، و لا دخل لنا بكونها مشتقة أو غير مشتقة من شيء في لغة أهلها أو غيرهم من الأعاجم، كما يمتنع أن يشتق منها شيء، لا من الأسماء و لا من الأفعال، بالرغم من جواز الاشتقاق من حروف المعاني كما مر بنا قبل. وهذا ما نفهمه من كلام ابن جني المتقدم، حين شبهها هنا بالحروف، التي منها حروف المعاني، و كذا مما سيأتي في كلام أبي حيان بخاصة.

ثم نجد ابن جني يؤكد امتناع الاشتقاق والتصريف في الأعجمي بقوله: " و إذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق و لا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى، و هو به أحرى، لبعد ما بين الأعجمية و العربية. ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم و لا إسماعيل ونحوهما اشتقاقا ولا تصريفا، كما لا تجدهما لـ قد، و هل، و بل، فالأمر فيهما واحد[2]"، ويقول أيضا: "... ولكن يقال: إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب، لكان من حكمها كيت و كيت، كما أن: سوف و حتى، لو سمي بها، لكان من أمرهما كيت و كيت[3]".

و هذا الجواليقي في مصنفه، يشير أيضا إشارة لطيفة إلى اشتقاق غير العربي، بعد أن عرّف القارئ بمضمون كتابه، حيث نجده يقول في الغرض من تأليفه: " ففي معرفة ذلك فائدة جليلة، و هي أن يحترس المشتق، فلا يجعل شيئا من لغة العرب لشيء من لغة العجم"[4]، مما يستفاد منه عدم توظيف الاشتقاق العربي في لغة أعجمية. حتى إن الجواليقي أخذ بعدئذ يقوّي رأيه بقول أبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) في رسالته في الاشتقاق، حيث يقول الجواليقي: " فقد قال أبو بكر بن

([1]) السابق، الجزء نفسه، ص١٢٧.

([2]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

([3]) السابق، الجزء نفسه، ص١٢٨.

([4]) المعرب...، بتحقيق و شرح أحمد محمد شاكر، ص٣.

السراج ...: مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادّعَى أن الطير ولَدُ الحوت[1]"، و زاد على ذلك ما حكي عن أبي عليّ الفارسي، قال: "وحُكي عن أبي علي، قال: رأيت أبا بكر (أي: ابن دريد) يدير هذه اللفظة : بُوصِيّ، ليشتقها، فقلت: أين تذهب؟ إنها فارسية، إنما هو: بو زيد، وّ هو اسم جدنا، قال: و معناه: السَّالم، فقال أبو بكر: فرَّجْتَ عني[2]. ذلك على مستوى منع اشتقاق غير العربي وفق منهج العرب، كما عند الجواليقي.

و ثمة لفتة لطيفة من الجواليقي أيضا، ترتبط بما لم يُصرَّف من الكلم الأعجمي، الذي قد يستعيره الشعراء للقافية، رغبة منهم باستطرافها، بالرغم من عدم استعمالهم للمستطرف، وعدم رميهم بالأصلي ولا اشتقاق أفعال من هذا المستطرف، و منه قول الشاعر رؤبة بن العجاج:

كَما رأيتَ في المُلاَءِ البَرْدَجَا

على أن ال(بَرْدجا) السَّبْي، الذين يقال لهم: (بَرْدَه)، فأراد الشاعر استطراف القافية فقط.

ثم ذكر الجواليقي: أنه ربما أضحك هؤلاء الشعراء منه، كقول العدوي:

أنا العربيُّ الباكْ

على أن ال(باك) هو النقي من العيوب[3].

([1]) المعرب...، بتحقيق و شرح أحمد محمد شاكر، ص٣-٤. و ينظر كذلك: علم الاشتقاق...، د/ محمد حسن حسن جبل، ص ٢٩٤. وقد أشار إلى أن الرسالة حققها محمد علي درويش و آخر، دمشق: دارة مجلة الثقافة-، ١٩٧٣م. و لم أعثر عليها. و ينظر: المزهر ...، للسيوطي، ج١، ص ٢٨٧.

([2]) ينظر: المعرب...، للجواليقي، بتحقيق و شرح أحمد محمد شاكر، ص ٤. و المزهر...، للسيوطي، ج١، ص٢٧٩. وتنظر لفظة (بوصي) و معناها التي ذكر ابن دريد فيها : أنها فارسية معربة: جمهرة اللغة، ج١، ص ٥٠، ٣٠٠. و ج٣، ص٥٠٠.

([3]) ينظر: المعرب...، بتحقيق و شرح أحمد محمد شاكر، ص ١٠. و لم أعثر على قوله رؤبة في ديوانه. فانظر: مجموع أشعار العرب ... ديوان رؤبة بن العجاج...، و لم أجد أيضا قول العدوي فيما بين يدي من مصادر.

و لعل مما يؤكد غالبا عدم إجراء العرب الأسماء الأعجمية مجرى كلامهم أصلا، ما تناوله الجواليقي فيما أسماه بـ: "باب معرفة مذاهب العرب في استعمال الأعجمي[1]"، حيث نستنبط من كلامه عن مذاهبهم أنهم في الغالب لا يستعملون الأسماء الأعجمية و هي على حالها من العجمة، فلا يجعلونها مشتقة من شيء من ألفاظهم العربية، و لا يشتقون منها شيئا من الألفاظ، و لا يصَرِّفونها، وإنما بشرعهون ابتداء بخطوات تبيئية لها، كإبدالهم لبعض حروف الأعجمي بعربي، و تغيير بنيتها إلى بناء عربي، استعدادا لتعريبها، و إجرائها مجرى كلامهم، ما أمكن، و حسب حاجاتهم إليها، بالإضافة إلى أن العرب قد يتركون الأعجمي على حاله دون تغيير[2].

ثم إن مما يدعم أيضا عدم إمكان تصريف الأسماء الأعجمية الدالة بخاصة على أعلام، جعْلَ ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إياها من جملة ما لا يدخله التصريف العربي، في قوله: " اعلم: أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، و هي الأسماء الأعجمية، التي عجمتها شخصية...[3]"، حيث سماها:(أعجمية) مطلقا، مع أنه مثّل لها بنحو: (إسماعيل)، مما هو اسم علَم معرَّب.

و المنع نفسه عند أبي حيان، حيث فهم من تقسيمه للأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام، أنه لا مجال في مذاهب العرب القدماء للاشتقاق من الأعجمي بعامة[4]. و هذا على مستوى ما نفهمه ضمنا من كلام أبي حيان.

أما على مستوى تصريحه، فثمة إشارتان منه، نعدهما مفيدتين في المسألة، إذ ينص صراحة في إحداهما على: منع ذلك الاشتقاق و

---

(1) السابق، ص ٦.

(2) السابق، ص ٦-١٢. و انظر أيضا: المزهر...، للسيوطي ، ج١، ص٢٧١-٢٧٥.و ٢٨٦-٢٩٤.

(3) الممتع...، ج١، ص٣٥.

(4) ارتشاف الضرب...، ج١، ص ١٤٦.

التصريف جملة، في قوله: "و لا يدخل الاشتقاق و التصريف، المصطلح عليهما في علم النحو، في الاسم الأعجمي،..."[1]، و في الأخرى ينص صراحة أيضا على: منع كون الأعجمي مشتقا من شيء، و ذلك في قوله في (باب ما لا ينصرف): "و لا يقال في أعجمي: إنه اشتق من مادة عربية، و لا يقال: إدريس من الدرس، و لا يعقوب من العُقبى، و قد رد أبو علي على ثعلب في قوله: إنّ إبليس من أبْلَسَ..."[2]، مما يشمل كلامُه، كما فهم من أمثلته، عدمَ القولِ باشتقاق الاسم الأعجمي جملة، سواء أكان غير معرّب، بناء على قوله: أعجمي، أم معربّا، كما مثّل له بنحو: إدريس، و إبليس، مما عُرف بعد بكونه من المعَرّب.

ذلك بالنسبة للأسماء الأعجمية، التي يمكن تلخيص حكم اشتقاقها و الاشتقاق منها و تصريفها بـ: أنه لا شأن لنا أصلا بأمر الاشتقاق و التصريف فيها عند أهلها . و أن هذه الأسماء لا يجوز فيها جعلها مشتقة من ألفاظ عربية، و لا يجوز كذلك الاشتقاق منها على نحو الاشتقاق و التصريف المعروفين في منهج العرب فيهما، بوصف الأعجمي خارجا أصلا عن هذا النحو من الاشتقاق و التصريف العربي.

أما بالنسبة للمعرّب من الأسماء الأعجمية التي وردت في كلام العرب القدماء، و حُكم القولِ بتصريفها لدى اللغويين و النحاة، الذين رجعنا إلى ما ظفرنا به من مقولاتهم و آرائهم، أو ما فهمناه من موقفهم من هذه الأسماء – فلا نظن أن هناك إشكالا في أمر تصريفها، و بخاصة أن هذه الأسماء المعرّبة هي موضع عناية من عدد من اللغويين و النحاة القدماء، الذين سخّروا لها مؤلفات خاصة بها[3]،أو الذين ضمّنوا

([1]) السابق، الجزء نفسه، ص ٢٨.

([2]) السابق، ج٢، ص ٨٧٧. و انظر: المسائل الحلبيات، ص ٣٥٢.

([3]) مثل: المعرب ...، للجواليقي، تحقيق و شرح أحمد محمد شاكر. و: المعرب...، للجواليقي (السابق نفسه) تحقيق د/ ف. عبد الرحيم. جزءان. و: في التعريب و المعرب، المعروف بحاشية ابن بري على كتاب المعرب لابن الجواليقي، إخراج و تعليق د/ إبراهيم السامرائي. و: قصد السبيل...، للمحبي، جزءان.

حكمها في بعض مؤلفاتهم[1]، هذا، بالإضافة إلى عناية بعض المحدثين بها، الذين سخّروا لها بعض المعاجم[2]، مع ما لوحظ على بعض القديم من المصنفات، من عناية محققيها بالتعليق عليها، بما يناهض القول بعجمة بعض الألفاظ و غير ذلك، و بخاصة ما سُجِّل على مصنف الجواليقي و مصنف المحبي، المشار إليهما أدناه، و كذا ما لوحظ عليها من أسماء معربّة، كان لها نصيب من القول باشتقاقها وتصريفها، النحو الذي أشار إليه بعض المحدثين أيضا، في حديثه بعامة عن منهج العرب الأوائل في التعامل مع الأسماء الأعجمية[3]،و الذي نلحظه قبلُ على نحو خاص عند سيبويه[4]،والجواليقي[5] وغيرهما، مما يستفاد منه: أنّ الألفاظ المعربة لا تعد غريبة على العربية، و لا على منهج العرب في نطقها لها، بل هي عربية، وخاضعة للاستعمال العربي، و يحق لها أن تُعطَى حكم الألفاظ العربية، وبخاصة حين الاشتقاق والتصريف بما يفي بالحاجة.

أما بالنسبة للأسماء الواقعة بين كل من بعض الأعاجم و العرب، التي عَبَّر عنها ابن جني بالألفاظ الأعجمية الموافقة ألفاظ العرب، فنجدها قد أشار إليها بعد ذكره للأسماء الأعجمية بعامة، دون تفصيل بأنواعها على النحو الذي ذكرناه في مطلع هذه المسألة، و قد

---

(1) مثل: كتاب سيبويه...، بتحقيق و شرح عبد السلام هارون، ج٤، ص ٣٠٣-٣٠٦.. و: الصاحبي...، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، بتحقيق الشيخ أحمد صقر، ص ٤٩٥ و: المزهر...، للسيوطي، ج١، ص ٢٧٠-٢٩٤.

(2) مثل: معجم الألفاظ الفارسية المعربة...، للسيد ادّى٠ شير.

(3) ينظر: فصول في فقه العربية، د/ رمضان عبد التواب، ص ٣٦٣-٣٦٨، ٢٩٠-٢٩٤. و قد أشار إلى عناية عبد القادر المغربي بالأسماء الأعجمية في كتابه: الاشتقاق و التعريب، ص ٦٣، و لم أعثر عليه لا ورقيا و لا اكترونيا.

(4) ينظر: كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠٣-٣٠٤، ٣٠٥-٣٠٦.

(5) ينظر: المعرب...، بتحقيق و شرح أحمد شاكر، ص ٦، ١٠. و: فصول في ...، د/ رمضان عبد التواب، ص ٣٦٣-٣٦٨.

ظهر لنا أن لابن جني موقفين متباينين من هذه الألفاظ، فمرّة يمنع اشتقاقها و تصريفها، و أخرى يجيز اشتقاقها وزنتها.

ففي المنع يقول: " فأما قول من يقول: إن (إبليس) من قول الله تعالى: (... **يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ**)[1]، ومن قول الراجز:

يا صاحِ هَلْ تَعرِفُ رَسْماً مُكْرَسَا .. قال: نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَ أَبْلَسَا

فخطأ منه، لو كان إبليس من هذا لكان عربيا، لأنه مشتق ...، و إنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب...[2]"، و قد شمل هذا النقل الحكم كذلك على كل من (إدريس) و (قابوس) بأنهما أعجميتان، وغير مشتقتين و لا متصرفتين، بما يضيق المقام بتفصيل أمرهما، مع ما يفهم في مصنفه نفسه هنا عدم تصريف الأسماء المعجمية جملة أيضا، حتى و إن مثّل لبعضها مما اشتمل على ألف، نحو: (إبراهيم وإسماعيل)[3].

فابن جني هنا يمنع جملة كون الأعجمي بعامة مشتقا، سواء أوافق أم لم يوافق ألفاظ العرب، ومنع القول باشتقاقه سبيل، في تصورنا، إلى منع تصريفه عنده أيضا.

لكن على نقيض من ذلك، نجد أن ابن جني نفسه في مصنف خاص به، و في سياق وزنه للفظة: (تنّور)، المعدة عنده وفاقا وقع بين الأعجمية و العربية من الألفاظ، نجده يجيز زنتها مع إلحاقها بالعربي. فها هو يقول: " و يقال: إن التنور لفظ مشترك فيها جميع اللغات من العرب و غيرهم، فإن كان كذلك فهو طريف، إلا أنه على كل حال فَعُّول أو فَعْنُول، لأنه جنس، و لو كان أعجميا لا غير، لجاز تمثيله، لكونه جنسا و لاحقا بالعربيّ، فكيف و هو أيضا عربيّ، لكونه في لغة العرب غير منقول إليها؟ وإنما هو وفاق وقع. و لو كان منقولا إلى اللغة

([1]) يريد لفظة (يبلس) الواردة في: الآية (١٢) من سورة : الروم، و المشتقة من (إبليس)، وانظر: المسائل الحلبيات، لأبي عليّ الفارسيّ، ص ٣٥٢.

([2]) المنصف ...، ج١، ص ١٢٧-١٢٨. و لم أهتدِ إلى قائل الرجز.

([3]) ينظر: السابق، الجزء و الصفحتان أنفسها. و: ارتشاف الضرب ...، لأبي حيان، ج٢، ص٨٧٧.

العربية من غيرها، لوجب أن يكون أيضا وفاقا بين جميع اللغات غيرها، و معلوم سعة اللغات غير العربية. فإن جاز أن يكون مشتركا في جميع ما عدا العربية، جاز أيضا أن يكون وفاقا وقع فيها. و يبعد في نفسي أن يكون في الأصل للغة واحدة، ثم نُقِل إلى جميع اللغات، لأنا لا نعرف له في ذلك نظيرا ...[1]".

و لعل ما يؤكد تجويزه لزنة هذه الألفاظ المشتركة بين الأعجمية و غيرها، تخطئته لأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، الذي جعل زنتها على: (تَفْعُول) من النار، حيث يقول ابن جني من قبل: "ولو كان تَفْعُول من النار لوجب أن يقال فيه: تَنْوُور، كما أنك لو بنيته من القول، لكان: تقوولا... و إنما تنّور: فَعُول من لفظ ت ن ر ، و هو أصل لم يستعمل إلا في هذا الحرف، و بالزيادة كما ترى ...[2]"، ففي كلامه هذا و ما قبله إشارة واضحة لإمكان زنة (تنّور) أو تمثيلها، و كذلك اشتقاقها، النحو المعد جزءا من علم التصريف، و النحو الواقع في الألفاظ المشتركة بين العجميّ و العربيّ بخاصة، التي عدها ابن جني هنا مما أُلحق بالعربي أيضا، و لكن على خلاف ما لاحظناه عليه في توجهه السابق، الذي لا يجيز فيه القول باشتقاق الأعجمي و لا تصريفه، سواء أوافق ألفاظ العرب أم لم يوافق.

و الواقع أن اضطلاع ابن جني بزنة لفظة (تنور) مسبوق بزنة أبي علي الفارسي لها، حيث نجد أبا حيان ينقل عنه رأيه فيها، بقوله:"... و وزنه (أي: تنور): فَعُول عند أبي عليّ، و هو أعجميّ وليس بمشتق[3]"، و كذلك ينقل قول ثعلب فيها، فيقول: "و قال ثعلب: وزنهُ: تَفْعُول، من النور، و أصله: تنوور، فهمزت الواو، ثم خففت، و

([1]) الخصائص، ج٣، ص ٢٨٥-٢٨٦.

([2]) السابق، الجزء نفسه، ص ٢٨٥. و لم أقف على رأي ثعلب في : مجالس ثعلب، بشرح و تحقيق عبد السلام محمد هارون.

([3]) التفسير الكبير المسمى: البحر المحيط، ج٥، ص ١٩٩.

شَدَّد الحرف الذي قبله...[1]"، النحو الذي يشير إلى موافقة رأي ابن جني لرأي أستاذه أبي عليّ في زنة اللفظة، وكذا اكتفاء أبي حيان هنا بالنقل دون إبداء رأيه بموافقة أو اعتراض. و قد وردت هذه اللفظة (تَنُّور) في القرآن الكريم أيضا[2]،التي عني أبو حيان ببيان معانيها عند المفسرين، و منها قوله:"... و رُوي عن عليّ : (أي: علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، كما فُهِم من سياق كلامه):أو نور الصبح، من قولهم: نَوَّرَ الفجرُ تنويرا، قاله عليّ ...[3]"، القول الذي يقرب مما ذهب إليه ثعلب من قبل في كلام ابن جني السابق؛ من أن التنور: من النُّور، الذي هو – كما ذكر ابن منظور– من أسماء الله تعالى، و من معانيه: الضياءُ، و: ضدُّ الظلمة، و: الضوءُ، وشعاعُه وسطوعُه، ويجمع على: أنوار و نيران؛ عن ثعلب ...إلخ[4]، مما يفهم منه: أن مادة (نور) المعجمية عربية، و أن لها من الألفاظ أفعالا و أسماء، ما يشير إلى قبولها للتصريف، إلا أن ابن منظور لم يُشِر في هذه المادة المعجمية إلى لفظة (تَنُّور)، مع أنه ذكر لفظة (النَّار)، و جواز كونها مؤنثة أو مذكرة، و كذا إفرادها وجمعها، و غير ذلك من الألفاظ المشتقة من (نور)[5]، على أنه قد جعل لفظة (تَنُّور) في معجمه من قبل تحت مادة (ت.ن.ر)، التي أورد فيها: أن التنور نوع من الكوانين (أي: التي مفردها: كانون)[6]، وهو الموقد عند الجوهري[7] كما ذكر ابن منظور، الذي زاد: أن الكانون: هو: المصطلى أيضا[8]، وأن التنور عندهما : هو ما يخبز فيه، فيه، وذكر عن عليّ، رضي الله عنه: أن التنور: وجه الأرض، و قد

([1]) السابق، الموضع نفسه.

([2]) سورة هود، في الآية (٤٠).

([3]) التفسير الكبير ...، ج٥، ص ٢٢٢.

([4]) ينظر: لسان العرب، ج٥، ص٢٤٠-٢٤٧، مادة (نور).

([5]) السابق، الجزء نفسه، ص ٢٤٢، مادة (نور).

([6]) ينظر: السابق، ج٤، ص٩٥.

([7]) ينظر: الصحاح...، ج٦، ص٢١٨٩، مادة (كنن).

([8]) ينظر لسان العرب، ج١٣، ص ٣٦٢، مادة (كنن)

جعلا اللفظة تحت (ت.ن.ر)[1]، و أضاف ابن منظور: أنه فارسيّ معرّب، وأن التنور الذي هو ما يخبز فيه هو كذلك في جميع اللغات، و أن ابن سيده في رده على رأي ثعلب في تصريفه، حين جعله على (تَفْعُول) من النار، كما تقدم في كلام ابن جني – ذكر: أن هذا فاسد، و إنما هو أصل لم يستعمل إلا في هذا الحرف وبالزيادة، وصاحبه تَنَّار؛ وأن أبا منصور (يعني: الجواليقي) حين ذكر: أن قول من قال: إن التنور عَمَّتْ بكل لسان – ذكر: أن ذلك يدل على أن الاسم أعجمي أصلا، فعربته العرب، فصار عربيا على بناء: فَعَّول، بدليل أن أصل بنائه (تنر) ، الذي لا يعرف في كلام العرب، بوصفه مهملا، و هو نظير ما دخل في كلام العرب من الألفاظ الأعجمية، مضيفا ابن منظور أيضا: أن من مشتقات (تنر) كُلاًّ من : تنانير الوادي، أي: مجافله، و: ذات التنانير، و هو عقبة محاذية لزبالة، مما يلي المغرب منها[2].

ثم إننا نجد الكلام عن هذا النوع من الأسماء لدى السيوطي في بعض مصنفاته، إذ يشير فيه إلى ما يسمى بتوافق اللغات، على أن من الألفاظ الأعجمية ما تتوافق في بعض اللغات، سواء أكانت عربية، أم غير عربية.

يقول السيوطي نقلا عن غيره: " قال أبو عبيدة ...، قال: و قد يوافق اللفظ اللفظ و يقاربه، ومعناهما واحد، و أحدهما بالعربية، و الآخر بالفارسية أو غيرها، قال: فمن ذلك الإستبرق ...، و هو استبره بالفارسية أو غيرهما..."[3]، حتى قال:" فأمالوها، و أعربوها ،فقاربت

([1]) ينظر: الصحاح...، ج٢، ص٦٠٢. و: لسان العرب،ج١٣، ص٩٥. و: في التعريب و المعرب...، لابن بري، ص٥٢-٥٣. وفيهما: أن الصحيح عنده: أن ما نسب إلى عليّ، رضي الله عنه، هو لابن عباس، رضي الله عنه ، على أن ما قاله عليّ، رضي الله عنه، هو: أن التنور تنوير الصبح.

([2]) ينظر: لسان العرب، ج١٣، ص٩٥. و: المعرّب...، للجواليقي، بتحقيق د/ ف. عبد الرحيم، ج١، ص ٢١٣ -٢١٤. باب التاء. وفيه تناول الجواليقي الكلام عن أصل لفظة (تنور) و أقوال العلماء فيها.

([3]) المزهر ...، ج١، ص ٢٦٦.

الفارسية العربية في اللفظ...[1]"، النحو الذي يشير فيه و فيما أورده من نقول عن علماء سابقين أن ذلك، كما ذكر عن أبي عبيدة، من لغات العرب، حقى و إن وافقه في لفظه، و معناه شيء من غير لغاتهم، و وافقه ابن فارس وغيره في هذا[2]، حتى إن السيوطي قد عني هنا بالتفريق بين هذه الألفاظ المتفقة، و هي ألفاظ عدة، و ما كان معرّبا بقوله: " قلت: و الفرق بين هذا النوع و بين المعرّب؛ أن المعرّب له اسم في لغة العرب، غير اللفظ الأعجميّ، الذي استعملوه، بخلاف هذا...[3]"، مما يعني: أنه إذا كانت هذه الألفاظ عربية أيضا، وجدت في غيرها من اللغات أم لم توجد، فإن علم التصريف يدخلها، و ليس لوجودها في غير لغة العرب أيضا، من باب توافق اللغات، تأثير على صحة عربيتها، كما لا يبحث حينئذ عن قبولها للتصريف العربيّ من عدمه، إذ لا شأن له بغير العربي من الألفاظ أصلا، و من أمثلة ذلك التي ذكرها أبو عبيدة: الإستبرق، و هو بالفارسية أو غيرها: استبره، و كذا : القمنجر، و هو بالفارسية: كمانْكَر...، حتى قال: " و ذلك كله من لغات العرب، و إن وافقه في لفظه و معناه شيء من غير لغاتهم[4]".

فالحاصل مما تقدم الكلام فيه عن الألفاظ الأعجمية الموافقة لألفاظ العرب: أن لابن جني، كما بدا لنا قبل، موقفين متباينين إلى حد ما، أحدهما: يمنع فيه القول باشتقاق هذه الألفاظ و تصريفها، كما هو موقفه في الأسماء الأعجمية جملة، و الآخر: يجيز فيه زنتها، التي هي من التصريف، مع إلحاقها بالعربي من الألفاظ. في حين أن غيره من اللغويين و النحاة يعد هذه الألفاظ عربية، حتى و إن وقعت موافقة لغيرها من اللغات الأعجمية، مما يعني: إمكان اشتقاقها، والاشتقاق منها،

---

(1) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(2) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(3) السابق، الجزء نفسه، ص ٢٦٧. و انظر فيه أيضا ما ذكروه من الألفاظ المتفقة: الجزء نفسه، ص ٢٦٦-٢٦٨. وانظر: الصاحبي...، ص٤٩-٥٠.

(4) المزهر...، للسيوطي، ج١، ص٢٦٦.

أو تصريفها، وفقا لقواعد الاشتقاق و التصريف العربي، و هذا ما عليه أبو عبيدة، و وافقه ابن فارس و غيره.

٣- الأسماء المتداخلة المعاني:

و تمثل هذه بعضا من الأسماء أنفسها، التي يحمل كل منها دلالتين متضادتين، والمعروفة عند اللغويين بالمتضادات، و هي نوع من المشترك اللفظي، الذي كان له مُؤيِّد و مُنكِر.

هذه الأسماء المتضادة لم يغفلها عدد من اللغويين و النحويين، حيث أشاروا إليها في مصنفاتهم، ومنهم ابن فارس في قوله: " و من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد...[١]"، وفي كلامه بعد ذلك ما يشير إلى إنكار بعض اللغويين لهذه الأسماء المتضادة، إذ يقول: " و أنكر ناس هذا المذهب، وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء و ضده...[٢]". و لعله يقصد بـ(ناس) - كما جاء عند السيوطي-[٣] عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ) في شرحه لفصيح ثعلب، حتى إن الجواليقي في شرحه أدب الكاتب لابن قتيبة، يشير إلى أن المحققين من علماء العربية ينكرون الأضداد ويدفعونها[٤]، في حين أن السيوطي يشير إلى عدد من اللغويين و النحاة، الذين عنوا بهذه الأسماء المتضادة تصنيفا، مع إشارته إلى كثرتها في العربية[٥]. وبشيء من التفصيل عني بعض المحدثين بأمر هذه المتضادات عند

---

(١) الصاحبي...، لابن فارس، ص ١٢١-١٢٢. و: المزهر...، للسيوطي، ج١، ص٣٨٧-٤٠٢.

(٢) الصاحبي...، ص١٢١.

(٣) ينظر: المزهر...، ج١، ص٣٩٦.

(٤) ينظر: فصول في ...، د/ رمضان عبد التواب، ص٣٣٧. و قد أشار إلى أن عناية الجواليقي بهذا الإنكار في كتابه: شرح أدب الكاتب، نشر مصطفى صادق الرافعي ، ص ٢٥١، القاهرة:-، ١٣٥٠هـ. و انظر الشرح، ص١٨٢، المكتبة الشاملة، (كتاب الكتروني)..

(٥) ينظر: المزهر...، ج١، ص ٣٨٨-٤٠٢. و: رسالة الأضداد لمحمد بن بدر الدين المنشي (ت ١٠٠١هـ)، دراسة و تحقيق أد/ محمد حسين آل ياسين، ص١٩-٢٣.

اللغويين القدماء و بعض المستشرقين، دون تعرضه لأمر الاشتقاق و التصريف فيها[1].ومن أمثلة هذه الألفاظ المتضادة نحو:

(الجَوْن): للأسود و للأبيض، و (جَلَل): للكبير و الصغير، و (القوي): للقوي و للضعيف، و(الرجاء): للرغبة و للخوف، و (الناهل): للعطشان و للذي شرب حتى ارتوى، و(الشُّدْقَة): للظلمة عند تميم، وللضوء عند قيس، و لاختلاط الضوء و الظلمة عند بعض العرب، و (التِّلاع): مجاري الماء من أعالي الوادي و لما يهبط من الأرض، و(الصَّريم): للصُّبح و لليل، و(الرَّهوة) للارتفاع و الانخفاض، و(البَكّ): للازدحام و للتفريق...إلخ ما أورده السيوطي من الألفاظ المتضادة، التي منها أسماء، و منها أفعال[2]. وكذا ما أورده المنشي[3].

و هذه الأسماء المتفقة في لفظها و المتداخلة المعاني و الدلالات بالتضاد، مما صرح بعدم دخول الاشتقاق و التصريف إليها ابن عصفور، حيث عبّر عنها باللغات المتداخلة، و مثّل لها بنحو:

)الجَّوْن) للأسود و الأبيض، معللا ذلك بالتناقض بين اللونين، و عدم إمكان رد أحدهما إلى الآخر[4]. والاسم (الجّوْن) مما أشار إليه أبو حيان أيضا ضمن ما لا يدخل عليه اشتقاق و لا تصريف بقوله: " ولا يدخل الاشتقاق و التصريف المصطلح عليهما في علم النحو:...، و لا المتداخلة...[5]"، فاكتفى بهذه الإشارة، دون توضيح أو تعليل.

و الذي يبدو لنا: أن من يمعن النظر فيما تدل عليه هذه الأسماء المتضادة، يجد أن ثنائية الدلالة، و بخاصة إذا كانت متضادة، عائق مناهض لاشتقاقها و تصريفها، فالقارئ و السامع لها سيقعان في حيرة

---

(1) ينظر: فصول في...، د/رمضان عبد التواب، ص٣٣٦-٣٥٧.

(2) ينظر: المزهر...، ج١، ص٣٨٨-٤٠٢..

(3) ينظر: رسالة الأضداد، ص ٣٥-٥٩.

(4) الممتع...، ج١، ص٤٨.

(5) ارتشاف الضرب...، ج١، ص٢٨.

أمام دلالتها و هي لفظة واحدة ابتداء، فكيف يكون أمرهما مع أكثر من لفظة واحدة لمادتها المعجمية حين يتعدد تصريفها؟ ألا سيزيد هذا التعدد من هذه الحيرة؟ التي توقع في إشكال أو لبس في المراد من كل لفظة مشتقة أو متصرفة، حتى و إن استثمر السياق التركيبي لكل منها في تحديد معناها ودلالتها، فإن تعدد الاشتقاق و التصريف أنفسهما للمادة المعجمية الواحدة من سبل تعدد الألفاظ، التي تتعدد معها المعاني و الدلالات، سواء أكانت متضادة، أم غير متضادة.

و في تصورنا أنه ليس ثمة سبب آخر، غير هذا التضاد، الذي دفع هؤلئك النحاة إلى القول بمنع دخول الاشتقاق و التصريف هذه الأسماء المتضادة، و الذي قد يضعُف أمام وقوع ما اشتق من أحدها أو صُرِّف في سياق تركيبي معين، تقتضيه أحيانا حاجة حياتية، أو موقف كلامي، كأن يدخلا على المادة المعجمية الثلاثية (ج.ل.ل)، و يقال: جَلَّ، يَجِلّ، جَلالَة، جليل، و غيرها مما يرد في معاجم اللغة[1].

و بالقياس على ما قيل في هذه الأسماء المتداخلة في المعنى – يقال في الأفعال كذلك[2]، التي وقع منها ما يمثل هذا التداخل في المعنى، بناء على إيراد السيوطي أمثلة لبعضها، كما أشرنا قبل.

٤ – الأسماء النادرة:

المراد بالنادر في اللغة: الساقط و الشذوذ، و نوادر الكلام هو ما شذ و خرج من الجمهور[3]. وللنوادر في العربية مصنفات خاصة بها، أشار إليها السيوطي، منها: نوادر أبي زيد، و نوادر ابن الأعرابي، و نوادر أبي عمرو الشيباني، حتى إن بعضا من مصنفات اللغة، اتخذ فيها مصنفوها بعض أبواب لهذه النوادر، منها ما جاء في آخر جمهرة اللغة

---

(1) ينظر مثلا: لسان العرب، لابن منظور، ج١١، ص١١٦-١٢٣.

(2) و من موضوع البحث أيضا: (ثالثا: الأفعال)، ص ٩٦ و ما بعدها. و للإيجاز نكتفي بالإشارة هنا إلى هذه الأفعال التي لا يدخل عليها اشتقاق و لا تصريف.

(3) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ج٥، ص٢٠١، مادة (ن.د.ر).

لابن دريد، و كذا ما جاء في الغريب المصنف لأبي عبيد، وغير ذلك مما أشار إليه السيوطي، و إلى أمثلة من اللغة، تجمع بين : الحوشي، و الغرائب، والشواذ، و النوادر، مشيرا في الوقت نفسه إلى الفرق بخاصة بين القليل، الذي هو دون الكثير، والنادر، الذي هو أقل من القليل[1].

و من الأمثلة التي تعد من نوادر كلام العرب كل من: (البِرْت) أي: الرجل الدليل الماهر، و(الحَرْش) أي: الأثر، و(العيفة) أي: ساحل البحر، و(الوثيج) أي: الكثيف، و(اللُّمَة) أي: المِثل... وغيرها، مما مثل له السيوطي من نوادر الأسماء و الأفعال[2].

و من الأسماء النادرة (طُوبالة)، التي جعلها ابن عصفور من جملة ما لا يدخله اشتقاق ، والتي تناولها بعد ما لا يدخله تصريف، معللا ذلك بقوله: "... فإنها لندورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه...[3]"، و هذا النحو نلاحظه كذلك عند أبي حيان في قوله: " و لا يدخل الاشتقاق و التصريف...، و لا يدخل الاشتقاق أيضا الأسماء النادرة...[4]"، و مثل له أيضا بالاسم: (طُوبَالة) – و هي: النعجة كما ذكر الفيروزابادي[5]–، و لم يزِد أبو حيان على ما ذكره شيئا من تفسير أو تعليل، مع ملاحظة أنه صرح بعدم دخول الاشتقاق على الاسم المذكور، دون عطف عدم دخول التصريف عليه.

و لعل تعليل عدم دخولهما على هذا النحو من الأسماء يرجع – في تصورنا – إلى ثلاثة أسباب، وهي:

أحدها: عدم شيوع هذه الأسماء، لا هي، و لا ما يمكن أن يضاف إليها من أفعال – نحو: آضَ، بمعنى: صار – في كلام العرب، و ذلك

---

(1) ينظر: المزهر...، ج1، ص٢٣٤.

(2) السابق، الجزء نفسه، ص٢٣٣-٢٣٩.

(3) الممتع...، ج1، ص٤٨. وينظر ص: ٤٧-٣٥.

(4) ارتشاف الضرب...، ج1، ص٢٨.

(5) ينظر: ترتيب القاموس...، ج٣،ص١٠٦، مادة (ط. و.ب).

لندرة استعمال العرب لها و لما يشتق منها و يصرف، و عدولهم عنها إلى غيرها، مما كان بمعناها أو دلالتها، التي قد تكون مرادفة لها كليا أو جزئيا، طالما كانت العربية غنية بالأسماء و الأفعال بخاصة. فإذا ما عرض لها شيء من الاشتقاق و التصريف – و هي في الأصل من نوادر الكلم – انضاف إليها و إلى ندرتها ألفاظ أخرى، يقل في حقها أن تُعدَّ من نوادر الألفاظ، بل هي من نوادر النادر، التي يتسع معها الخرق على الراقع، بعدم ذيوعها و شيوعها، و عدم إدراك أهل اللغة لمعانيها ودلالاتها، هي، و ما اشتق منها أصلا. و لعل من المناسب هنا ما نقله ابن جني عن أبي بكر بقوله: " من عرف أنِس، و من جهِل استوحش، و إذا قام الشاهد و الدليل، وضح المنهج والسبيل[1]".

و الثاني: أنه طالما كان الاسم نادر الاستعمال في كلام العرب، حسب حكم اللغويين عليه؛ فمن البدهي أن العرب لم يتعاملوا معه باشتقاق منه و لا تصريف ، فكيف يسوغ لنا الاشتقاق من هذه النوادر و تصريفها؟ فإن ورد في كلامهم خلاف ذلك، فيعد أندر من النادر نفسه.

و الثالث الآخر: أنه طالما كان معنى النادر في اللغة هو الساقط و الشاذ، فمن الأولى أن يكون حكم اشتقاق هذه الألفاظ النادرة و تصريفها من الممنوع، إذ يُكتفَى بسماعها و حفظها و عدم القياس عليها، طالما كانت شاذة، بعدم شيوعها في كلام العرب، خلافا لغيرها مما ذاع صيتها و شهرتها بينهم، ومعرفتهم لمعانيها و دلالاتها قبل اشتقاقها و تصريفها، و بُعدهما، هذا إلى جانب أن من شروط فصاحة الكلمة عند البلاغيين كونها غير وحشية[2]، فتكون غريبة، إذ إن النادر غريب، فكيف بنادر النادر، المشتق من هذا النادر نفسه؟ و كذلك كون الكلمة غير شاذة، إذ إن النادر – كما أشرنا في تعريفه في اللغة في مطلع المسألة – هو

([1]) الخصائص، ج١، ص١٢.

([2]) ينظر: سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، ص٦٦-٧٣.و فيها أمثلة عدة من الألفاظ الوحشية الغريبة.

الساقط الشاذ، و قد أدخله الخفاجي: ضمن ما ينكره أهل اللغة، و يرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة[1].

٥- الأسماء و الصفات الخماسية الأصول:

قبل إصدار الحكم على هذا الصنف من الأسماء المجردة، بإمكان دخول الاشتقاق و التصريف عليها من عدمهما، فلابد من التمهيد لها بما جاء عنها عند بعض علماء النحو و التصريف. فمن يستقرئ كلام كثير منهم فيما تناولوه من الحديث عن المجرد من الأسماء – يجد أن للأسماء الخماسية الأصول نصيبا في أبنية العربية، دون الأفعال، جاء ذلك عند سيبويه في قوله: "هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء و الصفات من بنات الخمسة[2]"، الباب الذي أشار فيه إلى مجموعة مسائل مهمة في هذه الخماسي من الأسماء، و منها مجموعة أمثلة لهذا الباب، تشير إلى أبنيته القليلة المشهورة لدى علماء التصريف أيضا، التي لها أمثلة من الأسماء، و أخرى من الصفات، و التي تنحصر في أربعة عند سيبويه، وهي كل من: (فُعْلِل – فَعَلَّل – فِعِلَّل – فَعْلَلِل)، و جاء عند ابن السراج و ابن جني و ابن يعيش بناء خامس وهو(فُعَلِّل)[3]، الذي لم يذكره سيبويه، و الذي علق عليه ابن جني بقوله: " من ادعى ذلك، احتاج أن يدل على أن النون من الأصل[4]"، أي: النون في نحو: (هُنْدَلِع) – و هو البقلة – المثال الذي أجاز فيه الميداني أن يكون على: (فُنْعَلِل)، وملحقا في الوقت نفسه، و الذي رجحه المحقق أيضا لسببين بشيء من التفصيل[5].و المثال الذي قال فيه ابن يعيش: " ولو جاز أن يجعل: هُنْدَلِع بناء خامسا، لجاز أن يجعل كَنَهْبُلٌ

---

(1) ينظر: السابق، ص ٧٧-٨٤. و فيها أيضا أمثلة عدة من الألفاظ الشاذة.

(2) ينظر: كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠١-٣٠٢. و: المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج١، ص٦٨.

(3) ينظر: الأصول في النحو،ج٣، ص١٨٦. و: المنصف...،ج١،ص ٣١. و: شرح الملوكي ...، ص٢٩. وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي،ج١ ص٤٩.

(4) المنصف...، ج١، ص٣١.

(5) ينظر: نزهة الطرف...، ص ٩٤. و تفصيل ترجيح المحقق من ص٩٤-٩٥.

بناء سادسا. و هذا يؤدي إلى خرق متسع[1]"، مما يشير إلى انحصار أبنية الاسم الخماسي المجرد في أربعة أبنية فقط، متفق عليها كما ذكر ابن عصفور[2]، الذي جعل النون في (هُنْدَلِع) زائدة، لأنه لم يتقرر في مزيد الرباعي (فُنْعَلِل)، و لا بناء (فُعَّلِل) في الخماسي المجرد، والذي أضاف: أن من النحاة من زاد بناء (فِعَّلِل) – نحو: صِنَّبِر، أي: الريح الباردة في غيم –، لكن الصحيح عنده أنه لم يجئ إلا في الشعر، ثم استشهد له بما يطول شرحه[3].

و هذا الخماسي من الأسماء و الصفات على مذهب سيبويه و جمهور النحاة – كما ذكر الرضي– غير الثلاثي[4]، أي: ليس من الثلاثي المزيد، بل هو صنف قائم بذاته – كالرباعي المجرد –، في حين أن الفراء و الكسائي يجعلانه من الثلاثي، على أن الزائد في الخماسي عند الفراء هما الحرفان الأخيران، و يعلق الرضي على أن ذلك لا دليل عليه، إذ ناقضا قولهما حين اتفقا على أن وزن (سفرجل) هو(فَعَّلل)، مع اتفاق جميعهم على أن الزائد إذا لم يكن تكريرا، فإنه يوزن بلفظه[5].

و خلاصة هيئات هذا الخماسي المجرد – كما عند ابن مالك – أربع، و هي: بفتح الأول والثاني و الرابع، أو مفتوح الأول و الثالث و مكسور الرابع، أو مكسور الأول مفتوح الثالث، أو مضموم الأول مفتوح الثاني مكسور الرابع – و هذا ما كان لأبنيته الأربعة المذكورة قبل. و عنده أيضا أن ما خرج عنها شاذ أو مزيد فيه، أو غير ذلك مما ذكر[6]،

---

(1) شرح الملوكي...، ص٢٩.

(2) ينظر: الممتع ...، ج١، ص٧٠. و الخصائص، لابن جني، ج١، ص٢٨١.

(3) ينظر: الممتع...، ج١، ص ٧١-٧٢. و ينظر: المبدع ...، لأبي حيان، ص ٥٧.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص ٤٧.

(5) السابق، الجزء و الموضع أنفسهما. و: الأشباه...، للسيوطي، ج٤، ص١٨٢.

ذكر[1]، و قال بعض المحدثين:"و لا عبرة بالأبنية الثلاثة الشاذة، التي لم يعترف بها الجمهور...[2]".

و لتلك الأبنية المحدودة من الخماسي الأصول ألفاظ قليلة من الأسماء و الصفات في العربية، عني بذكرها أغلب كتب التصريف، نحو: (قُذَعْمِل – خُبعْثِن)، و: (سَفَرْجَل – شَمَرْدَل)، و: (قِرْطَعْب – جِرْدَحْل)، و: (جَحْمَرِش)، الذي هو من الصفات فقط، دون الأسماء، كما عند سيبويه[3]، و كذلك المبرد[4]، خلافا للمازني[5]. في حين أن لها أمثلة أيضا، فيها خلاف بين النحاة، عني به الأنباري، كما عني بالنقل عن الكوفيين: أنه ليس في الأسماء ما هو على : فُعَلَّل و لا : فُعَّال[6]. و و قد ذكر الرضي: أن من حق أبنية الخماسي أن تكون مائة و واحدا و سبعين بناء، و ذلك لما علل به من الأسباب[7]، في حين أن الجاربردي يذكر : أن القياس فيها يقتضي مائة و اثنين و تسعين بناء، و اقتصر على أربعة فقط، مضيفا ابن جماعة (ت٨١٩هـ): أنه لم يوجد منها بالاستقراء إلا أربعة، معللا لذلك بالاستثقال[8]، وعليه يكون المهمل من صيغ هذا الخماسي – كما ذكر بعض المحدثين – مائة و ثمانية وثمانين وزنا[9]، أشار ابن مالك إلى بعضها و إلى ما لها من أمثلة[10].

---

(1) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص٢٩١. و: شرح ابن عقيل ...، ج٤، ص١٩٦-١٩٨. و تنظر هيئات الخماسي في : عنقود الزواهر ...، للقوشجي، ص ٣٣٢.

(2) تصريف الأسماء، لمحمد الطنطاوي، ص٢٩.

(3) ينظر: كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠٢. و التتمة...، لابن القبيصي، ص٣٨-٤٠.

(4) ينظر: المقتضب، ج١، ص٦٨.

(5) ينظر: المنصف...، ج١، ص٣٠.

(6) ينظر: الإنصاف...، و معه كتاب الانتصاف ...، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٧٨٨-٧٩٣.

(7) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٤٧-٤٨.

(8) ينظر: مجموعة الشافية...، حاشية الجاربردي لابن جماعة، ج٢، ص١٨. و ينظر: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٦، ص١٤.

(9) ينظر: تيسير الصرف...، للأستاذ الدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل، ص ١٢٢.

(10) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ٢٩٤.

هذا، و لعل بعد ذلك العرض المهم لهذه الأسماء الخماسية المجردة، و استثمارا لما سبق لها من مسائل، يمكن أن نقف عند عدة أمور مرتبطة بأمر البحث في اشتقاقها و تصريفها، إذ يمكن القول:

بأن ما كان لها من مسائل لدى علماء النحو و التصريف، تسهم كثيرا في إمعان النظر فيها، من حيث القول باشتقاقها و تصريفها، فهي: متعددة الأصول ابتداء، إذ تصل إلى خمسة أحرف أصلية، وهي بهذا ثقيلة على الألسنة، و ليس فيها خفة النطق بالثلاثي، الذي هو أعدل الأبنية، كما ذكر ابن يعيش[1]. ولعل هذا ما يفسر قلة أبنيتها في كلام العرب، التي لا تتجاوز أربعة باتفاق جمهور علماء النحو و التصريف، الأمر الذي أدى إلى إهمال العرب عددا كبيرا من أبنية الخماسي القياسية، التي تقتضيها القسمة العقلية، المقدرة بنحو مائة و ثمانية و ثمانين بناء – كما مر من قبل –، و قلة الأبنية مرتبطة غالبا بقلة الأمثلة و تصرف العرب فيها و اشتقاقها، لدرجة أنهم – كما جاء عند سيبويه – لم يبنوا منها فعلا واحدا، و لم يجمعوها جمع تكسير؛ لبلوغها أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، كما أنهم لم يلزموها شيئا من حروف الزيادة، لاستثقالهم ذلك فيها[2]. و لعل ما يؤكد ذلك أن ما جاء من الأسماء عندهم على خمسة حروف و فيه حرف زائد، هو عند النحاة ملحق ببعض أبنيتها المذكورة قبل، نحو: (جَحَنْفَل) ، الذي ذكر فيه سيبويه أيضا: أنه ملحق ببنات الخمسة، ثم ألحق به نحو: (عَفَنْجَج)، حتى قال: "فكل شيء من بنات الأربعة كان على مثال الخمسة فهو ملحق به[3]"، أي: أن المثالين لا يكونان على غير الأبنية الأربعة المذكورة، فهما ليسا على بناء: (فَعَنْلَل)، بل هما ملحقان بوزن: (فَعَلْلَل) المعد من أبنية الخماسي المجرد المذكورة قبل. حتى إن المازني في

([1]) ينظر: شرح الملوكي...، ص ٢٤.

([2]) ينظر: كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠١. و انظر: المنصف...، لابن جني، ج١، ص٢٨. و: الأشباه...، للسيوطي، ج٣، ص٢٨٤.

([3]) كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠٢.

حديثه عن هذه الأسماء ابتداء ينفي أن تقع زيادة الحروف فيها، على أن ذلك لا يكون إلا في الأفعال، و أن الأسماء أقوى منها، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة، لقوتها، واستغنائها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها[1]، إضافة إلى ذلك أن زيادة الحروف لا تكون دائما – كما عند ابن السراج و غيره– لمعنى، بل تجيء لإلحاق بناء ببناء و غيره[2]. وحروف الزيادة التي يمكن أن تقع للأفعال، إنما تكون غالبا لمعنى في تصورنا، بخلاف الأسماء، التي منها الخماسية الأصول،التي لا تقع فيها زيادة البتة عند البصريين، إلا الكوفيين، الذين رد عليهم الأنباري بما يطول ذكره هنا[3]. و منهم الفراء و الكسائي، اللذان أشار إليهما ابن يعيش، و علل عدم الزيادة في هذا الخماسي ردًّا عليهما بقوله: " و لذلك تزنه بالفاء و العين و اللام، و لو كان الأمر على ما ذكر، لقوبل الزائد بمثله"[4]، و ذلك بعد أن اتجه ابن يعيش إلى عدم القول بالزيادة، و أن هذا مذهبه الذي هو مذهب سيبويه.

و إذا كان ثمة أسماء خماسية ألحقها العرب زوائد، فإنما ذلك قليل مستثنى من القاعدة أصلا، ومنها ما أورده ابن جني في قوله:" فإن قلت: إنهم قد قالوا: عَنْدَلِيب و عَضْرَفوط و قَبَعْثَرى، و نحوها فألحقوها الزوائد و هي خماسية...[5]"، القول الذي رد عليه ابن جني بما يراه في قوله بعدئذ: " فإن الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء، لأنها تنقلها من حال إلى حال[6]"، أي: أن هذا ليس بأمر مستقر مع الأسماء، بل تكثر

---

(1) المنصف...، ج1، ص28.

(2) ينظر: الأصول في النحو، ج3، ص231. و: التتمة...، لابن القبيصي، ص 46 . (أغراض الزيادة) و: تسهيل الفوائد ...، لابن مالك، ص 294.

(3) ينظر: الإنصاف...، ج2، ص739.

(4) شرح الملوكي...، ص29-30.

(5) المنصف...، ج1، ص29. وينظر: الأصول...، لابن السراج،ج3، ص222. و قد علق على زيادة الألف في (قبعثرى) بأنها سادسة لغير التأنيث. و:التتمة...، لابن القبيصي، ص46. حيث أشار إلى أن الزيادة في الخماسي لا تقع إلا حشوا و آخرا.

(6) المنصف...، ج1، ص29.

حروف الزيادة في الأفعال. حتى إن الزمخشري[1] و ابن يعيش[2] لم يثبتا عن العرب من ألفاظ الخماسي المزيد- مما كان من الأسماء و الصفات - إلا ما كان منها بحرف واحد، وأبنيتها ستة فقط، ورد ابن يعيش غيرها، مما لم يثبت إلا في شعر أو في كلام أعجمي أو في مصدر واحد، في حين أن عدد الأبنية الخماسية المزيدة خمسة على الأكثر، عند ابن الحاجب[3]. و علّق عليها الرضي: بأن بعض هذا المزيد رباعي أصلا، ثم زيد عليه حرف، و ذلك نحو: (خَنْدَرِيس) الذي قيل فيه: إنه على بناء (فَنْعَلِيل)، على أن الأولى عنده الحكم بأصالة هذه النون، لازيادتها، كما أن الأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصلي، و بخاصة أن المزيد هذا يرتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة و ثمانية أبنية، زيد عليها نيف وثمانين ، منها صحيح و سقيم، مع أن أبنية الخماسي المزيد مقاربة لأبنية أصوله عند الرضي[4]، ثم إن إن ابن مالك قد حدد نوع الحرف الزائد على الخماسي و مكانه في قوله: " و لم يُزَد في الخماسي غير حرف مد، قبل الآخر، أو بعده، مجردا، أو مشفوعا بهاء التأنيث...[5]"، حتى جعلوا نحو:(قَرَعْبَلَانَة) و(إِصْطَفْلِينَة) و (إِصْفَعِنْد) من النادر[6].

هذا، و حين نركز القول على تصريحات بعض النحاة بعدم اشتقاق الاسم الخماسي و تصريفه فإننا نجد: أن أبا حيان هو - في تصورنا - أول من منع ذلك بقوله: " و لا يدخل الاشتقاق والتصريف

---

(1) ينظر: المفصل...، ص٢٤٣.

(2) ينظر: شرح المفصل، ج٦، ص١٤٢-١٤٣. و: الممتع...، لابن عصفور، ج١، ص١٦٣-١٦٥.

(3) ينظر: الشافية...، ص١٥.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٥٠. و:ينظر ما بقي من مناقشة الرضي للمسيألة. وانظر: وانظر: ارتشاف الضرب ...، لأبي حيان، ج١، ص١٢٤-١٤٥.. و فيها أمثلة من مجرد الخماسي و مزيده و غيرها.

(5) تسهيل الفوائد...، ص٩٤.

(6) السابق، الموضع نفسه.

المصطلح عليهما في علم النحو في..."[1] حتى قال: " و لا يدخل الاشتقاق أيضاً ... و لا الأسماء الخماسية الأصول[2]"، و لم يعلق على ذلك بشيء من شرح أو تعليل، و لعل ما لخصناه قبل – من كلام سيبويه عن الأسماء و الصفات الخماسية الأصول، بكون العرب لم يبنوا منها فعلا أو جمع تكسير وغير ذلك[3] – مما استند عليه أبو حيان في منعه الاشتقاق من هذه الأسماء، أو مما يدعم وجهة نظره في ذلك المنع، منعا مطلقا، حسبما يفهم من قوله، أو منعا جزئيا، حسبما يفهم من كلام سيبويه المشار إليه قبل، إذ إن دلالة التصريف – كما في شرح الجاربردي – تفيد كثرة التصرف في الأبنية[4]، كما تفيد – عند السيوطي – التقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة[5]، و ما حصل في هذه الأسماء من زيادة حرف واحد فيها – كما مر بنا من قبل – جزء يسير من مسائل التصريف إذا ما قورنت بكثرتها. هذا من جانب. ومن جانب ثانٍ نجد أن تقليب أصول هذه الأسماء الخماسية إلى عدة مواد معجمية لحروف واحدة نوعا، ومختلفة ترتيبا – و هذا جانب من جوانب الاشتقاق – أمر لا يتحقق معه معانٍ ودلالات جديدة أخرى، غير ما كانت عليه منها أصلا، بل سيؤدي ذلك إلى ما يعرف بالمهمل من المواد المعجمية، الذي يقع كذلك في مواد الألفاظ الثلاثية، فكيف سيكون الحال مع خماسي الأصول إن أجيز لها التقليب؟ لاشك أن هذا مما يؤكد منع القول باشتقاق هذه الأسماء وتصريفها، ليس على نحو ضيق، بل واسع؛ مقارنة بما وقع لبعضها في كلام العرب من زيادة حرف واحد على أصولها. و من جانب ثالث آخر؛ نجد كذلك أنها أسماء غير شائعة في تركيب كلام العرب، و قد تكون غريبة إلى حد كبير، إضافة إلى قلتها،

---

(1) ارتشاف الضرب...، ج1، ص ٢٨.

(2) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(3) و ينظر أيضا: كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠١.

(4) مجموعة الشافية...، ج٢، ص ٤.

(5) انظر: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٦، ص٢٢٨.

و قلة أبنيتها الأصلية، و كذلك ندرة تصريفها حين زيادة حرف واحد عليها، كل ذلك مقارنة بغيرها من ثلاثية الأصول بخاصة، فكيف يكون حالها إن أجيز اشتقاقها وتصريفها وما ينتج عنهما من معانٍ و دلالات؟ ألا يؤدي ذلك إلى اتساع الخرق على الراقع؟ وقد غنيت العربية بغيرها من الأسماء، مما يمكن أن يرادف معانيها، مرادفة كلية أو جزئية، و حينئذ يمكن أن يستغنى بها عن تلك الخماسية، و عن اشتقاقها وتصريفها، اللذين لم يسلما عند النحاة من خلاف واضطراب في أمرهما، حين البحث في بعضها، من حيث أصالة حروفها، أو الزيادة فيها، و الغرض من هذه الزيادة، التي قد تكون للإلحاق، أو لغيره، كما مر بنا من قبل، ناهيك عن استدراكات بعض النحاة على بعضهم الآخر، فيما يخص جعل هذه الأسماء من الخماسي الأصول عند بعضهم، أو جعلها مزيدة، مما يثير الشك و الحيرة في أمرها و أمر استعمالها.

و بذلك كله اجتمع لدينا عِلَل عدة لمنع إدخال الاشتقاق و التصريف على هذه الأسماء الخماسية الأصول، و لا يمنع أن يضاف إليها غيرها، مما يفتح الله به على الباحث في شأنها.

و لعل سكوت كثير من النحاة – فيما أعلم، من خلال وقوفي على كثير من مؤلفاتهم في النحو بعامة، و في التصريف بخاصة – عن التصريح بعدم إمكان الاشتقاق من هذه الأسماء الخماسية الأصول وعدم تصريفها، لعل ذلك مما هو أمر بدهي لديهم، و لدى من لديه أدنى علم و خبرة بقواعد العربية، وأمر غير ذي بال، و لا يلتفت إليه، مما سيدركه بنفسه من يتعاطى الاشتقاق و التصريف، إلا أبا حيان، الذي عني بأمر هذا المنع، تتمة منه لما لا يدخله الاشتقاق و التصريف في العربية، حسب ما بلغه من علم بها، ومران و خبرة بشؤونها اللغوية والنحوية بعامة، و بهذه الأسماء الخماسية الأصول بخاصة، بالرغم من عدم إتباعه قوله بالمنع شيئا من التعليق عليها، أو إيضاح أمرها، و التعليل لعدم إدخال الاشتقاق والتصريف عليها. ولعل ما يجده العرب من ثقل

في التعامل معها إن أخذوا بالاشتقاق منها أو تصريفها، كان دافعا لهم على حرمانها من هذا النحو من الاشتقاق برمته، الذي قد يعتريه إضافة شيء من حروف الزيادة إليها، الأمر الذي يمكن أن نقيسه على ما صرح به الرضي، في عدم بناء العرب أفعالاً ذات أصول خماسية، لئلا تصير ثقيلة بما يلحقها من حروف المضارعة و غيرها[1].

٦- الأسماء المختلفة الأصل:

في العربية بعض الألفاظ التي تثير الشك و الجدل و البحث في أمر أصل بعض موادها المعجمية، أو الحروف التي تتألف منها، النحو الذي دعا إلى العناية بها، و ظهور الخلاف فيها بين علماء اللغة والتصريف بخاصة، حتى غدا لهذه المسألة بعض الدراسات الحديثة الخاصة بها، التي منها بعض الرسائل الجامعية العليا، المعدة لدراسة ما يقع من تداخل في أصول بعض الألفاظ[2]، الناشيء عنها اختلاف بين اللغويين في بعض أصولها التي تتألف منها، و التي يُعَّول عليها في أمر تصريفها من عدمه، و التي تلزم غالبا الكلمة في جميع تصاريفها.

و ثمة معانٍ عدة للمراد بالأصل في اللغة[3]، و يهمنا منها هنا: أساس الشيء[4]، أما في الاصطلاح فمنه الأصل المعنوي، الذي أراد به ابن فارس تلك المقاييس الصحيحة، التي تتضمنها لغة العرب، و التي لها أصول تتفرع منها الفروع، و التي ترجع إليها المعاني[5].و كذلك

---

(1) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، ج١، ص٩. ويُشعِر كلامه أيضا: عدم إدخال الاشتقاق و التصريف على فعل خماسي الأصول إن وجد في كلام العرب.

(2) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي. رسالة دكتوراه مطبوعة، جزءان. و: رد الألفاظ إلى أصولها، دراسة صرفية تحليلية، لعبد الكريم صالح الزهراني، مكة المكرمة : كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى (رسالة ماجستير، ١٤١٧هـ).

(3) الصحاح...، للجوهري، مجلد٤، ص ١٦٢٣، مادة(أ ص ل). و: لسان العرب، لابن منظور، ج١١، ص١٦، المادة نفسها.

(4) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، ج١، ص١٠٩. مادة (أصل)، باب الهمزة و الصاد. (كتاب الكتروني). و: المعجم الوسيط، مجمع اللغة بالقاهرة، مادة : (أصل) ج١، ص٢٠.

(5) ينظر مقاييس اللغة، لابن فارس، ج١، ٣، مادة (أصل)، (كتاب الكتروني).

هناك الأصل الاشتقاقي، الذي ترجع إليه جميع المشتقات. و نخص بالذكر هنا أصل بعض حروف اللفظة الواحدة قبل أن يمسها شيء من الإعلال، أو الإبدال، أو القلب، أو الحذف، أو الزيادة، أو الإدغام، سواء أكان هذا الأصل مستعملا أم مجردا غير مستعمل، الذي منه – كما عند ابن جني – نحو: (قام)، وأصله:(قوم)، ونحو:)شَدَّ) أصله: (شَدَدَ)...، و غير ذلك من الأمثلة، التي بسطها ابن جني في: "باب في مراتب الأشياء و تنزيلها تقديرا و حكما، لا زمانا و لا وقتا[1]"، و التي بدأ حديثه عنها بقوله: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ و ما كان نحوها –مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه – قد كان مرة يقال...[2]"، والتي أراد بها: " أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل؛ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا...[3]"، و التي استطرد ابن جني فيها، على نحو يشمل أمثلة من الأفعال والأسماء، الظاهرة فيها الصنعة الصرفية.

و لهذا النحو من التأصيل التصريفي أغراض عدة، كشف عنها بعض المحدثين، الذين عنوا بها، وذلك حين جعلها ابتداء معيارا اقتصاديا تردّ إليه الكلمة، و تقاس عليه حين يعتريها تغييرٌ أو تأثير صرفي، من إعلال أو إبدال و قلب... و غير ذلك ، مما يساعد الصرفيين على اتخاذ قواعد كلية لصوغ الكلمة بعد معرفة أصلها، الذي تؤول إليه، أو أصل اشتقاقها و أصل حروفها[4]، النحو الذي يدعوهم إلى هذا بخاصة حين يقع تغيير أو تحويل في صورة الأصل، مما يطابق أصولهم التصريفية أحيانا، أو يخالفها حينا آخر، بناء على أن ما يتصرف من الكلم عند جمهور النحاة يُردُّ إلى أصول اللفظة الواحدة، و

([1]) الخصائص، ج١، ص٢٥٦-٢٥٧.

([2]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

([3]) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

([4]) ينظر: الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د/تمام حسان، ص١٢٢-١٢٣.

لا يخرج عن واحد منها، خلافا لمن يرى منهم: أن الكلام كله مشتق، أو أنه: كله أصل، و ليس ثمة شيء مشتق من شيء[1].

هذا، و من يُمعن نظره في أبنية الكلم التي يقع فيها اختلاف أو تداخل في بعض أصولها – مما كان من الأسماء أو الأفعال التي تقبل التصريف أصلا على نحو غالب – يجد ما يأتي:

أن منها ما كان ثلاثيا، و هذا ما عليه أكثر الكلم في العربية عند النحاة[2]. و منها ما كان أكثر من ذلك، و هذه لها بعض الكلم. في حين أن هناك من يرى: أن الأصول ثلاثية فقط، و ما كان رباعيا أو خماسيا، فهو مزيد[3]. فمن الثلاثي الذي وقع في بعض أصوله اختلاف ما نلحظه في الألفاظ الآتية:

في نحو: (اليَتْن) بمعنى: الولاد المنكوس الذي تخرج فيه رجلا المولود قبل رأسه و يديه حين الولادة، والذي صنفه الجوهري[4] و الفيروز ابادي[5] في (ي ت ن)، في حين جعله ابن منظور في (و ت ن) و (ي ت ن)[6]، و هما لغتان مما عند ابن خالويه، لقول العرب : أيتنت المرأة و أوتنت[7]، حتى إنه يمكن وقوع إبدال الياء همزة، ليقال – – كما عند ابن السكيت –:"ولدتْهُ أُمُّهُ يتناً و أتنا"[8]، وكذا إبدال الهمزة

---

(1) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق و تعليق د/ محمد كامل بركات، ج٤، ص٨٣.

(2) ينظر: كتاب سيبويه، لسيبويه،ج٤، ص ٢٢٩. و: الأصول...، لابن السراج، ج٣، ص١٧٩. و: الممتع...، لابن عصفور، ج١، ص٦٠.

(3) ينظر: الإنصاف...، للأنباري، ج٢، ص٧٩٣. و: المزهر...، للسيوطي، ج٢، ص٣١٧.

(4) ينظر: الصحاح...، ج٦، ص٢٢١٩ (ي ت ن).

(5) ينظر: ترتيب القاموس ...، للطاهر أحمد الزاوي، ج٤، ص ٦٧٠ (ي ت ن).

(6) ينظر: لسان العرب، ج١٣، ص٤٤٢ (و ت ن)، ، و ٤٥٥ (ي ت ن).

(7) تاج العروس...، للزبيدي، ج٩، ص ٢٣٧-٢٣٨ (و ت ن)، و ص ٢٥٩، ٢٩٦، ٥٣٩ (ي ت ن). (كتاب الكتروني).

(8) القلب و الإبدال، ص ١٧. (كتاب الكتروني).

واوا، ليقال – كما زاد القالي –: " وَتْنًا"[1]. و ثمة أمثلة عدة لهذا الثلاثي المعتل بأنواعه[2].

و مما فيه تداخل أيضا نحو: (أحد) الذي أصله عند سيبويه (و ح د)، على أن الهمزة فيه مبدلة من الواو[3]، في حين جعله الجوهري – – مثلا – في: (أ ح د) و: (و ح د)، مما يعني احتماله الأصلين على المرجوح[4].

و ثمة أمثلة أخرى لهذا الثلاثي المهموز أو المعتل[5].

و مما فيه تداخل كذلك: (اليَفَن)، و هو الشيخ الكبير، حيث يمكن أن يكون أصله:(ي ف ن) كما عند كثير من مصنفي المعاجم، و منهم الجوهري[6]، أو يكون أصله:(ف ن ن) في حكاية ابن منظور عن الليث، بمعنى: أن الدهر فَنَّهُ و أبلاه[7]، وذهب أحد الباحثين إلى إمكان كون أصله:(ف ن ي)، فيكون مقلوبا، أي:(اليفن) من الفناء)، و اشتقاقه حينئذ قريب، و فيه قدمت الياء، و صار وزن الـ(يَفَن): (لَفَع)[8]. و غير ذلك من أمثلة الثلاثي، الواقع فيها تداخل بين المعتل و الصحيح، الذي يَقِل فيه ما كان بين المثال و الصحيح[9].

و من التداخل بين الأجوف من المعتل بينه و بين الصحيح، الذي يكثر فيه ذلك – نحو: (مدينة)، التي اختلف في أصل مادتها كما يظهر ذلك عند الجوهري في معجمه، إذ أورد كون أصلها:(د ي ن) من

---

(1) ينظر: الأمالي ...، عناية محمد عبد الجواد الأصمعي، ج٢، ص١٩٩. (كتاب الكتروني).

(2) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق فراج الصاعدي، ج١، ص٢٩٣-٣٧٦.

(3) ينظر: كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٣١.

(4) ينظر: الصحاح...، ج٢، ص ٤٤٠ (أ ح د)، و ٥٤٨ (و ح د).

(5) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق فراج الصاعدي،ج١، ص٣٩١-٤٣٢.

(6) ينظر: الصحاح...، ج٣، ص٢٢١٩.

(7) ينظر: لسان العرب، ج١٣، ص٤٥٧ (ي ف ن)،

(8) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق فراج الصاعدي، ج١، ص٤٤١.

(9) ينظر: السابق، الجزء نفسه، ص٤٣٥-٤٤٢.

قولهم: دِيْـنَ أي: مُلِـك، أو أصـلها:(م د ن)، مـن: دان بالمكـان، إذا أقـام به[1]. وغير ذلك من الألفاظ[2].

و مما يكثر فيه التداخل بين الأصول ما يقـع بـين المعتـل النـاقص و الصحيح، و منه نحو: (المعكاء) – و هـي الإبـلُ السِّـمَان –، إذ يحتمـل كون أصلها: (ع ك و)، أو:(م ع ك) كما عند ابـن منظـور[3]. وغيـر ذلـك من أمثلة هذا الباب[4].

و مما يكثر فيـه التـداخل بـين أصـلين صـحيحين، نحـو كلمـة: (مَأْرِب) – موضع في اليمن –، حيـث تحتمـل كـون أصـلها: (م ر ب) أو: (أ ر ب)، جاء ذلك عند ابن منظور فـي الأصـلين[5]، و غيـر ذلـك مـن الأمثلة[6].

و مما يقل فيه التداخل ما يقع بـين ربـاعيّ و آخـر، و كـذلك مـا يقع بين خماسيّ و آخر، اللذين يصلان إلـى حـدّ النـدرة كمـا ذكـر ذلـك بعض المحدثين[7]. فمن أمثلة الأول نحو: (مُطْمَـئِن)، المحتمـل كونـه مـن (ط أم ن) كما عنـد سـيبويه[8]، أو: (ط م أ ن) كمـا عنـد الجرمـي[9]. و من أمثلة الآخر، الخماسي، لفظـة (الزَّبَرْجَـد)، المحتمـل كـون أصـله:(ز

---

(١) ينظر: الصحاح،...، ج٦، ص٢٢٠١.

(٢) ينظر: تداخل الأصول...، د/عبد الرزاق فراج الصاعدي، ج١، ص٤٤٣-٤٧٧.

(٣) ينظر: لسان العرب، ج١٥، ص٨٢ (ع ك و)، و ج١٠، ص٤٩٠.

(٤) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق فراج الصاعدي، ج١، ص٤٧٨-٤٩٨.

(٥) ينظر: لسان العرب، ج١، ص٢١٢ (أ ر ب)، و ص ٧٤٧ (م ر ب).

(٦) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق فراج الصاعدي، ج١، ص ٤٩٩-٥٢٥.

(٧) ينظر: السابق، ج١، ص٥٢٩. و ينظر: فيه ما أثبته المؤلف من إحصـاءات قيمـة، تشـير إلى أمـر قلتـه وندرته مقارنة بغيره، من ص ٥٢٩-٥٣٤.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه، ج٣، ص٤٦٧.

(٩) ينظر: المنصف...، لابن جني، ج٢، ص١٠٤.

ب ر ج د) أو: (ز ب ر د ج)، واللفظة بمعنى: الزمُرُّد[1]. وغير ذلك[2].

و لا يقتصر هذا التداخل على ما ذكرناه أو أشرنا إليه من أمثلة، بل ثمة أمثلة مما يقع فيه التداخل بين بناءين مختلفين، بين ثلاثي و رباعي، و بين ثلاثي و خماسي، و بين رباعي وخماسي[3]، و حسبنا الإشارة إليها، إيجازا للمسألة، و اكتفاء بما ذكرناه. ثم إن هناك قائمة أورد فيها بعض المحدثين كلمات يصعب – على حد تعبيره – معرفة أصلها، و لها في تصورنا صلة وثيقة بالمسألة موضع الدراسة[4].

هذا، و على صعيد نفي دخول الاشتقاق و التصريف على الأسماء المختلفة الأصل، نجد ابن عصفور قد صرح بعدم دخولهما في الأصول المختلفة، و مَثّل لذلك بلفظ: (لأّل) – بهمزة مشددة وعلامة مد –، و:(لؤلؤ)، حيث قال في شأنهما:"لا ينبغي أن يقال: إن أحدهما من الآخر، لأن (لأّ لا) من تركيب (ل ء ل)، و (لُؤلُؤ) من تركيب (ل ء ل ء)، فـ (لأّل) ثلاثي الأصول، و(لُؤلؤ) رباعي[5]"، فيريد بـ اللأّل: بائع بائع اللؤلؤ، حتى إن أبا حيان في ملخصه من ممتع ابن عصفور قد أشار إلى هذا النحو من عدم دخول الاشتقاق و التصريف على مختلف الأصل[6]، ولم أجده في ارتشافه، الذي تناول فيه عددا مما لا يدخله ذلك[7]. كما لم أقف على قول غيرهما بذلك من أهل اللغة.

---

(1) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج1، ص٦٢. و: لسان العرب، لابن منظور، ج٢، ص٢٨٥، (ز ب ب ر د ج).

(2) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق فراج الصاعدي، ج1، ص ٥٤٣-٥٤٥.

(3) ينظر: السابق، ج1، ص٥٤٩-٦٢٨.

(4) ينظر: البحث اللغوي عند العرب...، د/ أحمد مختار عمر، ص٣٠١-٣٠٤.

(5) الممتع...، ج1، ص٥٤.

(6) ينظر: المبدع...، ص٥٠.

(7) ينظر له: ارتشاف الضرب...، ج1، ص٢٨.

و في تصوري أن مختلف الأصل بحاجة ماسة إلى دراسة خاصة به، لا تستوعبها هذه الدراسة، لكن يمكن لنا في الوقت نفسه أن نخلص في هذه المسألة، بعد اطلاعنا على كثير من أمثلتها، التي منها ما ذكرناه و ما أشرنا إليه، إلى ما يأتي:

أن القول: بعدم دخول التصريف إلى هذا المختلف الأصل، الذي جعله ابن عصفور و أبو حيان حُكما مطلقا له، أمر فيه نظر، و يحتاج إلى إعمال الفكر في أمثلته والتعليق عليها، التي عني بها وبأمر تداخل الأصول أحد الدارسين المعاصرين، الذي أشرنا إليه و إلى رسالته قبل[1]، حيث يصعب التسليم بمقولة ابن عصفور و أبي حيان مطلقا، و إنما يمكن القول بدلا من ذلك: بأن في تصريف هذا المختلف الأصل بعض إشكالات، واختلاف وجهات نظر في الميزان الصرفي، الذي يخص بعض ألفاظه، وبخاصة أن الأصل فيها جواز دخول الاشتقاق و التصريف عليها، كغيرها من الألفاظ التي لم ينصَّ أهل اللغة فيها على خلاف ذلك.

فالمحتاج إلى اشتقاق شيء من هذا المختلف الأصل و تصريفه سيصطدم حقيقة بما يعكر صفوه، كأن يقع في توهم أصالة الحرف الزائد في بعض الكلم، مثل الاسم: (منديل)، حيث جعله الجوهري تحت مادة (ن د ل)، و قال: "والمنديل معروف، تقول منه: تَنَدَّلْتُ بالمنديل، وتَمَنْدَلْتُ، وأنكر الكسائي تمندلت"[2]، في حين جعله الفيروزابادي تحت (م ن د)، و قال: "المَنديل بالكسر والفتح (أي: بكسر الميم و فتحها) ... الذي يتمسح به، و تَمَنْدَلُ: تَمَسَّح"[3]. فمن تَوَهم أصالة الحرف جاء بالفعل على نحو: (تمندل)، ظنا بأن الميم فيه أصلية، في حين أنها زائدة إذا كان أصلها – كما عند الجوهري–(ن د ل)، وفي هذا التوهم يكون

---

(1) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق فراج الصاعدي.

(2) الصحاح...، ج٥، ص١٨٢٨.

(3) ترتيب القاموس...، للطاهر الزاوي، ج٤، ص٢٨٦.

وزنها: (تَفَعْلَلَ)، أما على كون الميم زائدة فوزن الفعل: (تَمَفْعَل)، ووزن (مِنْديل) على الأصل: (مِفْعِيل)، و على التوهم: (فِعْلِيل)، أو:(فَعْليل)، و التوهم يعني أن أصله: (م ن د) كما لوحظ عند الفيروزا بادي.

فلعل علة نفي دخول الاشتقاق و التصريف على مختلف الأصل عند كُلٍّ من ابن عصفور وأبي حيان – هي هذا التعدد في ميزان مفرداته، الاسمية أو الفعلية، المعدّ نوعا من الإشكال اللغوي، وهذا في تصوريّ ليس مُسوِّغا قويا لنفي الدخول، و لو عملنا برأيهما على الإطلاق، فقد حرمنا من تحقيق رغباتنا فيما يتعلق بتصريف مختلف الأصل، مع ملاحظة أن توهم أصالة الحرف، الذي يعد سببا من أسباب تداخل الأصول عند بعض الحدثين[1]، و الذي أمكن معه وقوع خلاف في بنية هذا التداخل – لا يعد مانعا من الاشتقاق والتصريف، لا هو و لا غيره من الأسباب التي نُصّ عليها، لإمكان وقوعها فيه وفي غيره مما سلم من هذا التداخل، و لم يُنقَل عن أحد أنها من قوادح الاشتقاق والتصريف، كوقوع كل من: القلب المكاني و الإبدال، و الحذف والتعويض والإلحاق والإدغام واختلاف الحركات...، وغير ذلك مما يقع في بعض الكلم حين الاشتقاق منه أو تصريفه، الذي لا ظن أنه يدفع أحداً إلى القول بمنع تصريف ذلك الكلم، سواء أكانت أسبابا لوقوع إشكالات في المتداخل وغيره، أم نواتج من تصريفه وتصريف غيره.

و على ذلك، فليس ثمة ما يمنع من قبول متداخل الأصول للاشتقاق و التصريف، إذا كان ذلك لمصلحة تدعو إليها الحاجة، و إذا صادفتنا بعضُ الإشكالات في ذلك، ففي الأمر متسع لحلها؛ بالكشف عن أصله في المعاجم، و بما يلجأ إليه علماء التصريف في مصنفاتهم من تخريجات تسوغ قبوله لهما وقبول ما نحتاجه من ألفاظ.

---

(١) ينظر: تداخل الأصول...، د/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، ج٢، ص٦٣٧-٧٤٦.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المقاييس المتفرقة، التي استثمرها النحاة و علماء التصريف في تمييز الأصول بعضها من بعض، و التي عني بها أحد الدارسين، بجمعها، وإيجازها على نحو معين[1]، لتكون خارطة طريق، تصلح في تمييز المتداخل في أصوله من الكلم و غيره، وهي كل من: الاشتقاق، والتصريف، وانعدام النظير، وسقوط الحرف في موضع تلزم فيه زيادته، واختصاص الحرف بموضع من مواضع الزيادة، ودلالة الحرف على المعنى، والدخول في أوسع البابين، و الصرف و منعه، وإهمال أحد الأصلين، والإعراب بالحروف، و الإدغام، و الموازنات السامية. فكل هذه في تصورنا معين لا ينضب في تمييز مختلف الأصول، و حل ما قد يعترضه من إشكالات؛ إذا ما رُغب بالاشتقاق منه وتصريفه بما يفي بالحاجة، دون أن تقودنا إلى منع القول بتحقيق هذه الرغبة، و يكفي أن نجد كُلاّ من الاشتقاق والتصريف من جملة هذه المقاييس، التي يوظفها علماء النحو و التصريف في تمييز أصول المتداخل، مما يعني قبوله للاشتقاق و التصريف، وإمكان تحقيق ما نحتاجه منه من ألفاظ.

ثالثا: الأفعال:

يمتد موضوع بحثنا إلى قسم معروف من أقسام الكلم العربي، و هو الأفعال، ليخرج منها ما لا يدخله اشتقاق و لا تصريف[2]، اللذان منه ما كان كليّا مع بعض أفعال، و جزئيا مع أخرى.

فمن تعريفات الفعل اصطلاحا قول الزمخشري: "ما دل على اقتران حدث بزمان"[3]، و له خصائص عامة ذكرها. و على صعيد

([1]) ينظر: السابق، ج١، ص٢٤٥-٢٧٥. و انظر بعضها في: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ج٢، ص٣٣٤.

([2]) للإيجاز سبق الإشارة إلى نوع من الأفعال أيضا، و هي: (المتداخلة في المعنى)، التي وقع مثلها في الأسماء، في ص٧٦-٧٨، وكلاهما من موضوع البحث.

(٣) المفصل...، ص ٢٤٣.

كونها قسما رئيسا من أقسام الكلم العربي عند النحاة، نجد ابن مالك قد عدّها كذلك في ألفيته، و ذلك في مستهل مسائل النحو في قوله:

"... و اسم و فعل ثم حرف الكلم[1]".

أما على صعيد نظرة علماء اللغة و التصريف إليها من حيث تصريفها بعامة، فالأصل فيها – كما ذكر ابن جني – أن تتصرف[2]، و ذلك لكثرة ما يطرأ عليها من تغيير، وظهور الاشتقاق فيها، حسبما علل بذلك ابن مالك و الأشموني[3]، كما أن أصل عدة حروف المتصرف منها لا يكون إلا ثلاثة أو أربعة أصول فقط، فلم يبنَ من الأفعال- كما ذكر الرضي – خماسي الأصول، لئلا يصير ثقيلا بما يلحقه من الحروف المضارعة و غيرها[4]، إذ الفعل أثقل من الاسم عند البصريين كما ذكر الزجاجي[5].

و بالنظر إلى أفعال العربية من حيث الجمود و التصرف نجد أن المتصرف منها هو الكثير، لما له من أبنية عدة، و كذا ما لهذه الأفعال من أسماء مشتقة منها أو من مصادرها. أما ما وصف من الأفعال بالجمود – و هي أفعال قليلة معدودة – فليس لها نصيب من علم التصريف بعامة، بل تظل على ما هي عليه من استعمال على نحو معين في كلام العرب، نلحظه جليا ضمن بعض الأبواب النحوية ذات الأساليب التركيبية الخاصة ، التي منها ما كانت دلالة أفعالها خبرية، و منها ما كانت إنشائية.

---

(1) ألفية ابن مالك...، ص٩.

(2) ينظر: المنصف...،ج١،ص٢٤١. و من الأصول الخاصة بتصريف الأفعال نحو ما أشار إليه السيوطي، من قبولها لتقديم المنصوب بها على المرفوع، واتصال الضمائر المختلفة بها، غير ما استثني منها من أفعال. ينظر: الأشباه و النظائر...، ج١، ص١٥٤.

(3) ينظر: شرح الكافية...، ج٢، ص٢٤١. و: شرح الأشموني...، ج٤، ص٢٣٧.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٩.

(5) ينظر: الإيضاح في علل النحو، تحقيق د/ مازن المبارك، ص ١٠٠-١٠١.

هذا الجمود و التصرف في الأفعال إنما يمثل جانبا خاصا من جوانب تقسيمها صرفيا في العربية[1]، الملاحظ فيه أن غير المتصرف منها – كما فهم من تعبير ابن السراج- هو الجامد، الذي لزم بناء واحدا أو صيغة زمنية واحدة[2]، و عبر السيوطي عن الجامد من الأفعال بأنه خلاف المتصرف، و أنه ما لم تختلف أبنيته لاختلاف زمانه[3]، فيلزم غالبا بناء الماضي أو الأمر[4]، و قد يلزم المضارع، كما جاء عند السيوطي[5]، لدرجة أنه يمكن أن يكون هناك نوع ثالث من الأفعال يضاف إلى نوعها من حيث الجمود والتصرف، وهو الأفعال الميتة جزئيا، و قد فهم هذا من قول الفيومي في مادة (و د ع): "قال بعض المتقدمين: وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي (يَدَعُ) ومصدره و اسم الفاعل"[6]، لكن الفيومي استنكر ذلك، على أنه قد جاء المصدر من هذا الفعل، وكذا ماضيه في كلام بعض العرب، فما كان هذا أمره، يمكن عنده أن يوصف بقلة الاستعمال. و مثل ذلك: (وذر) في قولهم: " قالوا أماتت العرب ماضيه ومصدره... وربما استعمل الماضي على قلة، ولا يستعمل اسم الفاعل"[7].

و حين نتتبع مستقرئين تقسيم النحاة الأفعال إلى متصرف و جامد، أو كلام من أدخل منهم الأفعال الجامدة ضمن ما لا يتصرف في العربية – نجد أن ذلك منصوص عليه عند بعضهم. فهذا الجرجاني يقول: "... و الجامد بخلافه (أي: بخلاف المتصرف)..."[8]، ثم أخذ

---

(١) ينظر: الأشباه و النظائر...، ج٣، ص١٩.

(٢) ينظر: الأصول...، ج١، ص٩٨.

(٣) ينظر: همع الهوامع...، ج٥، ص٢٠.

(٤) ينظر: شذا العرف...، لأحمد الحملاوي، ص ٢٠.

(٥) ينظر: همع الهوامع...، ج٥، ص٢٤.

(٦) المصباح المنير...، ج٢، ص٨١٢.

(٧) السابق، الجزء نفسه، ص٨١٤.، و ينظر: الأشباه و النظائر...، للسيوطي، ج٣، ص ١٧٥، و: ج٣، ص٢٠، وفي هذا الموضع جمود الفعلين بصيغة المضارع.

(٨) كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، ص ٥٦.

يمثل له. و هذا الدينوري يقول: "فصل: و من الأفعال أفعال غير متصرفة، و معنى التصرف: التنقل، و جملتها خمسة..."[1]، ثم أخذ يحصيها. و هذا ابن مالك في ذكره لما يتعلق به التصريف نجده ينص على الأفعال المتصرفة، في قوله: "و متعلقه من الكلم... و الأفعال المتصرفة، و لها الأصالة فيه"[2]، مما يفهم من كلامه كون الأفعال الجامدة مما يتعلق به التصريف، مع أن أصالة التصريف للأفعال القابلة لذلك، حتى إن ابن مالك نفسه في ألفيته قد أشار إلى أن ما يشبه الحروف من باقي كلم العربية بريء من الصرف بقوله:

حرف و شبهه من الصرف بَرِيْ ٠٠ وما سواهما بتصريفٍ حري[3]

فما كان من الأشموني في شرحه للبيت إلا أن يخرج الأفعال الجامدة من متعلقات التصريف، بوصف هذه الأفعال مما يندرج تحت ما يشبه الحروف، قائلا: "والمراد بشبه الحرف: الأسماء المبنية والأفعال الجامدة"[4]. وهذا ابن هشام قد صرح في بعض مصنفاته بعدم دخول التصريف في الأفعال الجامدة، التي هي من جملة ما أحصاه من كلم العربية الذي لا يشمله التصريف، قائلا: " و لا يدخل التصريف ... والأفعال الجامدة..."[5].

و هذا السيوطي ينص على أن كل الأفعال متصرفة إلا ما استثني منها، و هي الأفعال الجامدة، التي أحصاها السيوطي ستة كما عند بعض النحاة، أو عشرة، غير ما زيد عليها عند بعضهم الآخر[6].

---

(١) ثمار الصناعة، تحقيق د/ رضا جميل حداد، ص ٣٩.

(٢) تسهيل الفوائد...، ص ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل، ج٤، ص١٩١. و ينظر أيضا: شرح الكافية...، لابن مالك، ج٢، ص٢٤٠.

(٤) شرح الأشموني، ج٤، ص٢٣٧.

(٥) أوضح المسالك...، ج٤، ص٣٦٠.

(٦) ينظر: الأشباه و النظائر ...، ج٣، ص٢٠.

حتى إنه نص في مصنف آخر له بقوله: "...و لا الأفعال الجامدة..."[1] جعلها فيه من جملة ما لا يدخله التصريف صراحة.

و من الجدير بالذكر أن ما أشار إليه الدينوري، من أن الأفعال الجامدة المحصاة عنده خمسة – كما تقدم – هي في أصل موضوعها متصرفة، و يشملها حد الفعل حدا جامعا صحيحا، لكنها لما نقلت و استعملت في دلالات معينة منعت من التصرف، فلم يكن لها مصادر، ولا يشتق منها اسم الفاعل ولا المفعول ولا اسما الزمان و المكان، و لا تبنى لما لم يُسمَّ فاعله، وهذه الأفعال الجامدة عنده هي كل من: (نِعْم – بِئْس – عَسَى ، لَيْسَ – حَبَّذَا)[2].

هذا، و لعل من باب التسهيل على القارئ الكريم تصنيف معظم ما لا يدخله اشتقاق و لا تصريف، كليا أو جزئيا، من أفعال العربية وفق تناول النحاة لها في أبوابها النحوية المشهورة، عدا بعض أفعال أخرى، استحسنا جعلها من الأفعال العامة، التي منها المبني للمعلوم، و أخرى من المبني للمجهول. و من باب الإحاطة التذكير ابتداء بأن في كثير من الأفعال الموصوفه بالجمود – كما نبه الأنباري[3]– خلافا في عدم تصريفها. و إجمال هذه الأفعال فيما يأتي:

١. **من باب نواسخ الابتداء، و تشمل:**
   - ما عرف من أخوات (كان) الناقصة.
   - ما ألحق بـ(كان) من أفعال المقاربة و الرجاء و الشروع.
   - ما عُرف من المتعدي إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ و الخبر و لو تأويلا.

٢. **ما دل على المدح أو الذم.**

٣. **ما دل على التعجب بصيغتيه القياسيتين.**

---

(١) همع الهوامع...، ج٦، ص٢٢٩.

(٢) ينظر: ثمار الصناعة، ص٣٩-٤٠.

(٣) ينظر: أسرار العربية، ص ١١-١٢.

٤. ما دل على الاستثناء.

٥. أفعال أخرى عامة، و تشمل.

- ما كان من المبني للمعلوم.
- ما كان من المبني للمجهول.

و إليك تفصيل ما أجملناه فيما يأتي:

١- من باب نواسخ الابتداء:

و يشمل ثلاثة أنواع من هذا النسخ، و بيانها فيما يأتي:

منها ما كان من أخوات (كان) المستعمل في النفي، و يمثله الفعل (ليس)، الملازم عند النحاة للماضي، و لا يقع له شيء من المشتقات. و قد أشار إلى جمود هذا الفعل من متقدمي النحاة سيبويه، حين كان يقارن بينه و بين (كان) المتصرف، فقال: " فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعا واحدا (أي: جامدة غير متصرفة)، ومن ثم لم تُصرَّف تَصرُّف الفعل الآخر"[١]، و تبعه في التصريح بعدم التصرف هذا كثير من النحاة، منهم الجرجاني[٢]، والدينوري[٣]، والأنباري[٤]، وابن مالك[٥]، والسيوطي[٦]، وغيرهم.

أما علة عدم تصريف الفعل (ليس)، فنجدها عند القاسم الضرير في شرحه لكلام ابن جني عن هذا الفعل، حيث يقول: "و لا تتصرف، لأنها تنفي ما في الحال، فأشبهت (ما) ، ووزنها: فَعِل، ولايكون: فَعَلَ، لأنه ليس على هذا الوزن ما عينه معتلة، و لا يكون: فَعَل، إذ لو كانت كذلك لم يُسكّن"[٧]، مما يشير إلى أن جمود (ليس)

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه، ج١، ص٤٦.

(٢) ينظر: كتاب المفتاح...، ص٥٦.

(٣) ينظر: مجالسة العلماء...، ص ٣٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية، ص١١، ١٤٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية...، ج١، ص٧٠. و تسهيل الفوائد...، ص٥٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع...، ج٦، ص ٢٢٩.

(٧) شرح اللمع...، ص٤٠.

ناشئ من شبهه بحرف النفي (ما)، التي تنفي الحال، و طالما كانت الحروف غير قابلة للتصريف مطلقا، فالفعل (ليس) المشبه بأحدها كذلك، و قد ينفي الماضي و المستقبل كما ذكر السيوطي[1]، حتى إن عدم تصرفه في نفسه – كما ذكر الأنباري – سبب في عدم تصرف عمله، و هو أمر ناصر فيه الكوفيين، خلافا لكثير من البصريين، الذين أجازوا تقديم خبره عليه[2]؛ و لم يستصوب ابن هشام ما زعمه ابن السراج و من تبعه من النحاة، من أن (ليس) حرف بمنزلة (ما)، بل هو عنده فعل غير متصرف، بدليل قبوله اتصال ضمائر الرفع به، نحو: (لستُ – لستُما – ...إلخ). و في كرنه بسيطا أو مركبا خلاف[3].

و من أخوات (كان) أيضاً: الفعل الماضي المسبوق بـ(ما) المصدرية: (مادام)، الذي جعله ابن مالك مستثنى من الأفعال القابلة للتصريف[4]، فلا مضارع له و لا أمر طالما كان ناقصاً ناسخا فقط، ولا يجيء قبله شيء من المشتقات لجمود استعماله ناقصا ناسخا بصيغة الماضي؛ إذ يقول ابن مالك:

و ما سوى ليس و دام صُرِّفا[5]

حتى إن من تأثير عدم تصرف (دام) عدم جواز توسط خبره بينه و بين (ما) عند ابن مالك، إذ لا يقال: (ما قائما دام زيد)، في حين أن أبا حيان يجعله بالقياس جائزا[6].

---

(١) ينظر: همع الهوامع...، ج٢، ص٧٩.

(٢) ينظر: أسرار العربية، ص١٤٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب...،ج١، ص٢٩٣-٢٩٥. و ينظر ما بقي عنده من استعمالات للفعل. و: منهج الكوفيين...، د/مؤمن غنام، ج١، ص ١٨٥-١٨٦. حيث عني بما يذكره النحاة عن (ليس) من حيث كونه بسيطا أو مركبا.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد ...، ص ٥٣.

(٥) شرح الكافية الشافية، ج١، ص ٦٩-٧٠. و تمام البيت: "وللتصاريف اجعلن ما وصفا".

(٦) ينظر: همع الهوامع ...، للسيوطي، ج٢، ص ٨٩.

و مما جعله ابن مالك[1] و غيره من نواسخ الابتداء الملحقة بـ(كان) و أخواتها ما استُعمِل من الأفعال في باب المقاربة، (كاد) و أخواتها، و يمثل لها النحاة ببعض أفعال، منها: (عَسَى)، وهو من جملة ما لا يتصرف، كما أشار إلى ذلك ابن جني[2]، والجرجاني[3]، وغيرهما[4]. وعله جموده عند ابن الخباز شبهه بالحرف (لَعَلَّ)، الذي معناه الطمع والرجاء[5]، وغير القابل للتصريف، ثم إن (عسى) يلزم الماضي هو و فعلان من أفعال الرجاء، التي أشار الحملاوي إلى عدم تصرفها، وهما كل من : (حَرَى) و(اخْلَوْلَقَ)[6]. لكنْ ثمة أمور تتعلق بتصريف (عسى)، منها ما أشار إليه ابن مالك في حركة سين (عَسَى) الملازم لبناء الماضي، على أن العرب اتفقت على فتحها إذا لم يتصل بالفعل أحد الضميرين؛ تاء الفاعل أو تا الفاعلين. فإذا اتصل أحدهما به أجازوا فتح السين وكسرها، وفتحها أشهر، نحو: (عَسَيْتُ) أو: (عَسَيْنَا)[7]، وزاد ابن عقيل: (عَسَيْتَ) و (عَسَيْتِ) و(عَسَيتُما) و(عَسَيتُم) و(عَسَيتُم) و(عَسَيتُنَّ) و(عَسَيْنَ)[8]، وكذا عند السيوطي[9]. كما زاد ابن ابن عقيل: إسناد الفعل إلى الغائبات، لكن الأشهر فتح السين عندهم[10]. و زاد السيوطي لغة حكاها ابن الأعرابي في كسر السين في:(عسى)

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص322. و: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص153.

(2) ينظر: اللمع...، ص204.

(3) ينظر: كتاب المفتاح...، ص56.

(4) ينظر: أسرار العربية، للأنباري، ص126. و: توجيه اللمع...، لابن الخباز، تحقيق و دراسة أد/ فايز زكي دياب، ص394. و: شرح الكافية...، لابن مالك، ج1، ص90. و همع الهوامع...، للسيوطي، ج6، ص299.

(5) ينظر: توجيه اللمع، ص394-395.

(6) ينظر: شذا العرف...، ص 50. و ينظر: همع الهوامع...، للسيوطي، ج2، ص131-133. و قد قد جعل السيوطي هذه الأفعال من نواسخ الابتداء على سبيل التغليب.

(7) ينظر: شرح الكافية...، ج1، ص90.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص344

(9) ينظر : همع الهوامع...، ج2، ص 137.

(10) ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص 344.

فهو (عَسٍ)[1]. ومن التصريف أيضا أنه قد يقع للفعل (عسى) مضارع، مضارع، نحو: (يعسى)، و اسم فاعل، نحو: (عَاسٍ)، وذلك فيما حكاه الجرجاني[2]. ثم إن من معاني (عسَى) كونه للإشفاق من المكروه، المعد أقل من الرجاء عند السيوطي[3]. و علة جمود (عسى) – كما عند عند ابن العيش – إجراؤه مجرى الفعل (ليس): إذ كان لفظها لفظ الماضي، لكن معناها المستقبل، و ينفَى بها الحال[4]، ولم يذكر العكبري العكبري قبله هذه العلة، لكنهما ذكرا علتين أخريين، إحداهما: مشابهة الفعل للحرف (لَعَلّ) في الطمع والإشفاق أو الترجي – مع أن هذا الشبه مضعف للاسم لا للفعل، و أن معاني الحروف مستفادة من الأفعال –، والأخرى عندهما: أنه لما دل على قرب الفعل الواقع في خبره، جرى مجرى الحروف الدالة على معنى في غيرها، إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها[5].

و من الباب نفسه ما دل على معنى المقاربة، و فعلها الجامد الملازم للماضي عند بعض النحاة: (كَربَ)، مع أن الأنباري لم يُحصِه ضمن الأفعال الستة الجامدة[6]، في حين جعله ابن مالك مما لازم صيغة صيغة الماضي[7]، كما عدَّه الحملاوي من جملة ما لا يتصرف[8]. وهذا وهذا الفعل بفتح الكاف و الراء أفصح من كسرها كما ذكر السيوطي، مع زعم بعضهم أنه من أفعال الشروع، و أنه يجيء مزيدا بالألف:

---

(1) ينظر : همع الهوامع...، ج٢، ص ١٣٧.

(2) ينظر: السابق، الجزء نفسه، ص ١٣٦.

(٣) ينظر: السابق، الجزء نفسه، ص١٣٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ج٧، ص١١٦. و انظر: ما استدل به الشارح على فعلية (عسى) الجامد جمود الحروف.

(٥) ينظر: اللباب...، للعكبري، ج١، ص١٩١. و: شرح المفصل،لابن يعيش، ج٧، ص١١٦. و ينظر ينظر أيضا: توجيه اللمع...، لابن الخباز، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(٦) ينظر: أسرار العربية، ص١١-١٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية...، ج١، ص٩٠.

(٨) ينظر: شذا العرف...، ص٥٠.

(كارَبَ) من غير دليل، و قد يجيء اسم الفاعل منه في حكاية قوم كما ذكر السيوطي[1]، لكن يبدو أن هذا النحو من التصريف لا يعول عليه، لما اشتُهِر به (كَرَب) من جمود، هو و ما يذكره النحاة من الأفعال الأخرى في (أفعال المقاربة و الرجاء و الشروع)، المعدة عندهم بعامة جامدة لا تتصرف، بالرغم مما يقع لبعضها تصريف جزئي، إذ نجد أن كُلا من: ابن جني، و ابن مالك[2]، والسيوطي[3]، والحملاوي[4] قد صرّح بجمودها. و علة ذلك كما ذكر السيوطي عن ابن جني-: أن العرب لما قصدوا المبالغة في القرب أخرجوها عن التصرف[5]. و للإيجاز نكتفي هنا بالإشارة إلى هذه الأفعال الدالة على المقاربة والرجاء والشروع، التي فصّل فيها بعض النحاة ذكرها وأمر ما كان منها جامدا أو متصرفا تصرفا جزئيا، كما هو الحال عند ابن مالك بعامة[6]، وكذا ابن عقيل[7]، وعند السيوطي بخاصة[8].

و من الباب نفسه مجموعة أفعال أخرى مستعملة في معنى الشروع بصيغة الماضي غالبا، و معدة بهذا من باب المقاربة على سبيل التغليب، وهي كل من: (أَخَذَ – جَعَل – حَرَى – طَفِقَ– عَلَق – هَبَّ)، و كذا كل من : (أَنْشَأَ – هَلهَل – اخْلَوْلَقَ)، حيث صرح بجمودها وعدم تصرفها بعض النحاة، الذين منهم القُدامَى و المحدَثون. و من القدامى ابن عقيل، الذي حكم على كل أفعال باب (كاد) وأخواتها بعدم قبولها

---

(١) ينظر: همع الهوامع...، ج٢، ص١٣٢، ١٣٤، ١٣٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية...، ج١، ص٩٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع...، ج٢، ص١٣٥.

(٤) ينظر: شذا العرف...، ص ٥٠.

(٥) ينظر: همع الهوامع...، ج٢، ص١٣٥. و ينظر: المنصف...، ج١، ص٢٤١. الموضع الذي ذكر فيه فيه ابن جني علة جمود بعض الأفعال، التي منها ما دل على مدح أو ذم أو تعجب فقط، دون أن يقع منها أفعال المقاربة.

(٦) ينظر: شرح الكافية...، ج١، ص٨٧-٩٣.

(٧) ينظر : شرح ابن عقيل، ج١،ص٣٢٢-٣٤٤.

(٨) ينظر: همع الهوامع...، ج٢، ص ١٣١-١٤٧.

للتصريف إلا ما استثني منها[1]،في حين أن الأنباري قبله – الذي جعل الفعل (عسى)، الذي هو منها، من جملة الأفعال الستة المحصاة جامدة – قد أشار إلى أن في عدم تصرفها خلافا بين النحاة[2]، مما يشير إلى أن هذه الأفعال المذكورة قد أتى منها في كلام العرب بعض صيغ فعلية أخرى، ناقصة كانت أم تامة، أو بعض صيغ اسمية مشتقة منها. لكن الذي يعول عليه هو الاستعمال المشهور في كلام العرب، زمنا و دلالة، والخلاف قائم فيها و في غيرها من أفعال المقاربة والرجاء والشروع،التي سرد السيوطي كثيرا منها، نقلا عن نحاة متقدمين، في زيادتهم نظر، و لا يقوم عليها دليل[3].

و من نواسخ الابتداء بعض أفعال مستعملة جامدة غير متصرفة أيضا، و تتعدى إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ أو الخبر و لو تأويلا، و تسمى بأفعال القلوب، التي منها فعلان غير متصرفين:

أحدهما: (هَبْ) ذكره ابن مالك و أبو حيان[4]، و هذا الفعل لم يستعمل إلا بصيغة الأمر، فلا ماضي له و لا مضارع و لا وصف كما ذكر السيوطي[5]، ويمكن أن يُمثَّل له بنحو: (هَبْ أنّك مسافر)، بمعنى: بمعنى: (افْتَرِضْ) أو: (ظُنّ). و زاد فيه أبو حيان معنى آخر، فلا يكون من أفعال القلوب[6]، على نحو ما سيأتي.

و الآخر:(تَعَلّمْ) الملازم لصيغة الأمر، بمعنى: (اعْلَمْ)، ذكره ابن مالك[7] و كذلك أبو حيان والسيوطي، إذ علقا عليه بكونه لم يُستعمَل له

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، ج١، ص٣٣٨. و ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص١٥٨. و قد نص على عدم تصرف جميع أفعال المقاربة. و من المحدثين: ينظر العذب السلسبيل بتيسير شرح ابن عقيل...، للأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن محمد إسماعيل، ج١، ص ٢٠٢، و ج٢، ص ١٣٠.

(٢) ينظر: أسرار العربية، ص ١١-١٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع...، ج٢، ص١٣١-١٣٤.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ٢٤٧.و: ارتشاف الضرب...، ج٤، ص٢٠٣٩.

(٥) ينظر: المطالع السعيدة...، تحقيق و شرح د/ طاهر سليمان حمودة، ص ٢٤٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج٤، ص٢٠٣٩.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد ...، ص٢٤٧.

ماضٍ و لا مضارع و لا وصف ولا أمر، و بلام الأمر[1]، فيستعمل على نحو: (تَعَلَّمْ أنّك ناجح)، بمعنى: (اعلَمْ)، على أن (تعلَّم) من أفعال القلوب. لكن نقل أبو حيان الخلاف فيه.

٢- ما دل على المدح أو الذم:

مما لا يقبل التصريف من الأفعال كذلك ما دل منها على المدح، و أخرى على الذم، ويمثل المدحَ كل من الفعل: (نِعْمَ)[2]، الذي جعله سيبويه موضوعا في كلام العرب للصلاح[3]، والمستعمل بصيغة الماضي غيرَ متصرف، لإنشاء المدح على سبيل المبالغة أو شدة التوكيد، كما عند ابن جني[4]، وابن مالك[5]. و من لغاته – كما ذكر سيبويه – فتح نونه في قول بعض العرب: (نَعْمَ الرَّجُلُ)[6]، وهي لغة أشار إليها الدينوري من جملة لغاته الأربع، على أن الأخريين هما: (نِعَمَ– نِعِمَ) بكسر النون فيهما أيضا كالأولى مع فتح العين و كسرها[7]. كسرها[7]. و كذا عند ابن مالك[8]. و كل ذلك على أن (نِعْمَ) فعل و ليس

---

(١) السابق، الجزء نفسه، ص٢٠٣٨. و أورد إمكان تصريف (تَعَلَّمْ) عند بعض النحاة و الفعل بمعنى: (اعلم) أيضا. وينظر كذلك: المطالع السعيدة...، ص٢٤٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ...، للأنباري، ج١، ص٩٧ –١٢٥. كما ينظر له: أسرار العربية، ص٩٦–١٠٦. و فيهما تفصيل خلاف النحاة في فعليته و اسميته.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، ج٢، ص١٩٧.

(٤) ينظر: اللمع...، ص٢٠٠. و: المنصف...، ج١، ص ٢٤١.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص١٢٦.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه، ج٤، ص ١١٦.

(٧) ينظر: ثمار الصناعة، ص٣٩–٤٠.

(٨) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ١٢٦. و ينظر: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٥، ص٢٧–٢٨.

ليس اسما كما زعم الكوفيون[1]، و لغته هذه هي الأفصح كما ذكر السيوطي[2].

و كذا الفعل (حَبَّ) المضموم إليه اسم الإشارة (ذا) ليقال: (حَبَّذا)، الذي قال عنه سيبويه: "و زعم الخليل – رحمه الله – أن حبذا بمنزلة: حَبَّ الشيء، و لكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة بمنزلة لولا[3]" و معناه: المدح كما هو معروف، و كما ورد عند ابن جني[4]. في حين أسماه الدينوري: فعل التعجب ابتداء، و في هذا نظر، لأنه قال في تعليله لضم (ذا) إليه: "قالوا: ذكر (ذا) مع (حَبَّ) تقريبا للمدوح من قلب السامع، لأن (ذا) للإشارة إلى القريب"[5]، فاختلفت تسميته له – كما هو هو واضح– عما علله به، وهذا التقريب – تقريب المذكور بعد (حبذا) من القلب– ذكره كل من: ابن جني قبله[6]، و ابن الخباز بعدهما[7]، و قد ذكر السيوطي أيضا: أن معنى (حبذا) كمعنى (نِعْمَ) مع زيادة أن الممدوح به محبوب للقلب، وأصله (حَبُبَ) بمعنى: صار حبيبا، ثم أدغم، وأن من مظاهر عدم التصرف فيه عدم فصل (ذا) عنه و عدم تصرف (ذا) بحسب المشار إليه، بل تلزم الإفراد و التذكير[8]، أو أنه – كما ذكر ابن جني قبله – بلفظ واحد مع الواحد و الواحدة و الاثنين و

---

(١) ينظر: ثمار الصناعة، للدينوري، ص ٤٠ و انظر أيضا: أسرار العربية، للأنباري،.ص ٩٦. و: تسهيل الفوائد...، لابن مالك، ص ١٢٦. و: اللباب في علل البناء و الإعراب، للعكبري، تحقيق غازي طليمات، ج١، ص ١٨٠-١٨٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع...، ج٥، ص٢٩. و قد أضاف إليها (نَعِيمَ) بإشباع كسسر العين، لغة حكاها الصفار. وينظر أيضا: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ج١، ص ٥٩٨-٦٠٨. و فيه تفصيل الكلام عن (نِعْمَ).

(٣) كتاب سيبويه، ج٢، ص١٨٠. و ينظر: أسرار العربية، للأنباري، ص ١٠٧-١٠٩. و فيه الكلام عن تركيب (حبذا) و خلاف النحاة في فعليته و اسميته.

(٤) ينظر: اللمع...،ص ٢٠٢.

(٥) ينظر: ثمارالصناعة، ص٣٩.

(٦) ينظر: اللمع...، ص ٢٠٢.

(٧) ينظر: توجيه اللمع...، ص ٣٩٢.

(٨) ينظر: همع الهوامع...، ج٥، ص٤٥-٤٦.

الاثنتين و الجماعة[1]، ثم علل منع العرب تصرف (حبذا) بقوله: " و قد منعوا (أي: العرب)... و حبذا ... التصرف لَمَّا أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أمّوه و النحو الذي قصدوه"[2]. حتى إن ابن مالك قد نبه على أن تركيب (حبذا) لا يزيل فعليته[3]، و مما يؤكد ذلك أن أبا حيان نص على أن قوما – ومنهم الأخفش وخطاب الماردي– ذهبوا إلى أنه مركب، وصار (حبذا) فعلا[4].

أما ما دل من هذه الأفعال الجامدة على الذم فيمثله الفعل (بِئْسَ)[5]، الموضوع – كما ذكر سيبويه – للرداءة[6]، و المبالغة في الذم كما ذكر ابن جني[7]،و فيه عدة لغات، منها أربع أشار إليها الدينوري، لكنه لم يذكرها صراحة، ثم إنه في إشارته إليها كانت معطوفة على لغات الفعل (نِعْمَ) المتقدمة، أي أن لغات (بِئْسَ) بالقياس عليه هي: بكسر وسكون (بِئْسَ) و بفتح وسكون (بَئْس)، وبكسر وفتح: (بِئَسَ)، وبكسر وكسر: (بِئِسَ)[8].و كلها جامدة بصيغة الماضي. و (بِئْس) – كما ذكر ابن مالك – على بناء (فَعِل)، و هو لازم لإنشاء الذم على سبيل المبالغة، و قد يقال فيه: (بَيْسَ)[9]، مما يشير إلى لغة خامسة

---

(١) ينظر: اللمع، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٢) المنصف...، ج١، ص٢٤١.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ١٢٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج٤، ص٢٠٥٩-٢٠٦٠. و ينظر كذلك: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج١، ص٦٠٩-٦١٢. و فيه تفصيل الكلام عن تركيب (حبذا) و خلاف النحاة فيه. و ينظر أيضا: الفوائد الضيائية...، للجامي، ص ٣١٦.

(٥) ينظر: الإنصاف...، ج١، ص٩٧-١٢٥.. كما ينظر له: أسرار العربية، ص ٩٦-١٠٦. و فيهما فيهما مناقشة خلاف النحاة في فعلية (بئس) و اسميته، و كذلك (نِعْمَ).

(٦) ينظر: كتاب سيبويه، ج٢، ص١٧٩.

(٧) ينظر: اللمع...، ص ٢٠٠. و: المنصف...، ج١، ص٢٤١.

(٨) ينظر: ثمار الصناعة، ص٣٩-٤٠.

(٩) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ١٢٦.

خامسة فيه، أبدلت الهمزة ياء على غير قياس، قد حكاها الأخفش و الفارسي كما ذكر السيوطي[1].

و قد أشار السيوطي إلى أن "الفعل :(سَاءَ) ملحق بالفعل (بئس)، و أصل عينه مفتوحه، ثم حولت إلى الضم (سَوُءَ)، فمُنع الفعل من التصرف"[2].و يبدو أن هذا النحو من تحويل حركة العين إلى الضم الضم سبيل إلى منع سائر الأفعال من التصرف كما جاء عن ابن يعيش[3].

و من الذم أيضا الفعل (حَبَّ)، المسبوق بلا النافية، و المتصل به (ذا)، ليصير: (لا حبذا)[4]. وقد أشار إليه كل من ابن جني، و الجرجاني، على أنه هكذا من جملة ما لا يتصرف من الأفعال[5]، ومعناه معنى الفعل (بِئْسَ) مع زيادة ما تقدم نظيره في (حبذا) كما ذكر السيوطي[6]، والمراد عنده في مصنف آخرله: تضمنه بُعد المذمومِ من القلب[7].

٣- ما دل على التعجب بصيغتيه القياسيتين:

و من الأفعال غير المتصرفة أيضا ما استعمل في التعجب ، و له صيغتان، إحداهما: (مَا أَفْعَلَ) الماضية المبدوءة بما التعجبية، و الأخرى: صيغة الأمر، الملازم آخرها حرف الجر و اسمه: (أَفْعِلْ بِهِ).

---

(١) ينظر: همع الهوامع...، ج٥، ص٢٩.

(٢) السابق، الجزء نفسه، ص ٤٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ج٧، ص١٢٩. و فيه أمثلة على هذا التحويل.

(٤) ينظر: أسرار العربية، للأنباري، ص ١٠٧-١١١. و فيه كلامه عن تركيب (حبذا)، حيث يبدو أنه أنه اكتفى بهذا المثبت دون إشارته إلى تركيب (لا حبذا) المنفي.

(٥) ينظر: المنصف...، ج١، ص٢٤١. و: كتاب المفتاح ...، ص٥٦.

(٦) ينظر: همع الهوامع...، ج٥، ص ٥٠.

(٧) ينظر: الأشباه و النظائر ...، ج٤، ص٨٠.

ففي التعجب يقول سيبويه: " هذا باب ما يعمل عمل الفعل، و لم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه"[1]، ثم قال: " و ذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ اللهِ... و دخله معنى التعجب... هذا، لأنهم لم يريدوا أن تتصرف، فجلعوا له مثالا واحدا يجري عليه..."[2]، مما يشير بقوله إلى عدم تصرفه، أما علة ذلك ففي قوله: " فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل، نحو:لات و ما..."[3]، أي: مشابهة هذه الصيغة (ما أَحْسَنَ) للحروف، على أن هذه الحروف جامدة، لا يدخلها التصريف، كما مر من قبل في موضعه من البحث. ثم قال سيبويه في موضع آخر من كتابه: "و إنما دعاهم إلى ذلك (أي إلى: ما أَفْعَلَهُ) أن هذا البناء داخل في الفعل، ألا ترى قِلَّته في الأسماء و كثرته في الصفة، لمضارعتها الفعل؟ فلما كان مضارعا للفعل موافقا له في البناء كُرِه فيه ما لا يكون في فعله أبدا"[4] إشارة إلى الحكم على هذه الصيغة بفعليتها و بجمودها، خلافا لفعلها الأصلي المبنية منه. و لهذا نجد أن ابن السراج – بعد أن نص على ما لزم بناء واحدا هو فعل غير متصرف – صرح بجمود فعل التعجب بقوله : " فمن الأفعال التي لم تتصرف و لزمت بناءً واحدا فعل التعجب، نحو: ما أَحْسَنَ زيدا... فهذه الأفعال و ما جرى مجراها لا تتصرف و لا يدخلها حروف المضارعة، و لا يبنى منها اسم فاعل"[5]، فاعل"[5]، مشيرا بعدئذ إلى علة جمود هذه الصيغة بقوله: " وإنما لزم فعل التعجب لفظا واحدا ولم يُصرَّف، ليدل على التعجب، و لولا ذلك،

---

(١) كتاب سيبويه، ج١، ص٧٢.

(٢) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(٣) السابق، الجزء نفسه، ص ٧٣.

(٤) السابق، ج٤، ص ٩٧-٩٨.

(٥) الأصول...، ج١، ص٩٨-١٠٦. و ينظر له: ج٢، ص٢٢٨. و ينظر: الإنصاف ...، للأنباري، ج١، ص١٢٦-١٤٨. و: أسرار العربية، للمؤلف نفسه، ص ١١٣-١٢٥. و: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص ٢٥٧. و فيها مناقشة آراء الكوفيين الذين جعلوا صيغة التعجب اسما، و هي فعل عند البصريين و الكسائي من الكوفيين.

لكان كسائر الأخبار..."[1]، كما أشار إلى علة لزوم هذه الصيغة المضي بقوله: " و إنما لزمه الفعل الماضي وحده، لأن التعجب إنما يكون مما وقع و ثبت، ليس مما أن يكون و يمكن أن لا يكون..."[2]. و لما عَدَّ ابن جني فعل التعجب مما منعه العرب من التصرف، علَّلَ ذلك بقوله: " و قد منعوا ... و فِعلَ التعجبِ التصرفَ لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أَمَّوهُ و النحو الذي قصدوه"[3].

و باستقراء كلام النحاة عن فعل التعجب لوحظ أن له شروطا عندهم، لم يُغفِل ابن السراج كثيرا منها[4]، و جدير بالإشارة إلى بعضها هنا ما صرح به ابن عصفور، من أن صيغة التعجب هذه لا تجوز إلا مما يزيد و ينقص من الصفات، خلافا لما كان منها ثابتا، وجاء منها ما شذ، و هذا من شروط فعل التعجب بعامة، التي عني بها ابن عصفور، بما فيها من خلاف بين بعض النحاة، لكن من أهمها بخاصة عدم التعجب مما أصل فعله جامد غير متصرف، مثل: (نِعْمَ) و: (بِئس)، و غيرهما من الأفعال الجامدة[5]، و قد يتعجب من غير متصرف كما ذكر ذكر ابن مالك[6].

و الصيغة الأخرى لفعل التعجب: (أَفْعِلْ)، التي يشير إليها النحاة مع الأولى المتقدمة، و منهم العكبري، الذي جعل فعلها معدولا به عن أصله، على أن لفظه أمر ومعناه خبر، وحكي عن الزجاج: أنه أمر

---

(1) الأصول...، ج1، ص98-99.

(2) السابق، الجزء نفسه، ص99. و ينظر كذلك: أسرار العربية، للأنباري، ص116. و فيه كلام عن علتي عدم تصريف فعل التعجب على نحو ما سنذكره بعد.

(3) المنصف...، ج1، ص241.

(4) الأصول...، ج1، ص 102-105. و تنظر شروط صيغة التعجب من الفعل في: تسهيل الفوائد...، لابن مالك، ص 131-132.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ج1، ص576 و ما بعدها، و ص580. و ينظر كذلك: شرح المفصل، لابن يعيش، ج7، ص144-147.

(6) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص132.

حقيقة، لكن ضعَّفه العكبري[1]. و قد عني الأنباري بالحديث عن فعلية هذه الصيغة في معرض رده على كلام كثير من الكوفيين، الذين جعلوا الصيغة الأولى اسما، والذين استدلوا على ذلك بإمكان تصغيرها و تصحيح المعتل منها، فرد عليهم بقوله:"والذي يدل على أن تصحيحه لا يدل على كونه اسما أن أفْعِلْ به جاء في التعجب مصححا مع كونه فعلا. نحو: أَقْوِمْ بِهِ و أَبْيِعْ به، فكما أن التصحيح في أفْعَلَ لا يخرجه عن كونه فعلا، فكذلك الصحيح في ما أفْعَلَهُ لا يخرجه عن كونه فعلا"[2]، حتى إنه في مقام الرد على الكوفيين عني بعلتي عدم تصرف فعل التعجب، و ذلك بأوسع مما علل به ابن جني و ابن السراج من قبل، مما كان خاصا بعلة الجمود فقط، فقال الأنباري: "وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين، أحدهما:أنهم لمّا لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه؛ جعلوا له صيغة لا تختلف، لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه، و أنه مُضمَّن معنى ليس في أصله (وهو التعجب). و الوجه الثاني: إنما لم يتصرف لأن الفعل المضارع يصلح للحال و الاستقبال، و التعجب إنما يكون مما هو موجود في الحال أو فيما مضى، ولا يكون التعجب مما لم يقع، فلما كان المضارع يصلح للحال و الاستقبال؛ كرهو أن يُصرّفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع في التعجب منه"[3]، فكان الوجه الأول من كلام الأنباري، عن علة جمود فعل التعجب شاملا للصيغتين المذكورتين، و إنما عنينا بتناول علة جمودهما من الوجهين اللذين قال بهما الأنباري لشمولهما صيغتي التعجب، اللتين يغلب ذكرهما في كلام النحاة غير منفكتين، و منهم ابن السراج، الذي جعل صيغة (أفعِلْ) – في نحو: يا زيدُ أَكْرِمْ بعمروٍ، مع

---

(١) ينظر: اللباب ...، ج١، ص١٩٦-. و ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) أسرار العربية، ص١١٨-١١٩. و ينظر له: الإنصاف...، ج١، ص١٢٧-١٢٨. و ينظر: أمر تصغير (ما أَفْعَلَ) في : الأصول...، لابن السراج، ج١، ص١٠٠، ١٠٦-١٠٧. و: شرح المفصل، لابن يعيش، ج٧، ص١٤٣-١٤٤.

(٣) أسرار العربية، ص١١٦. و ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ج٧، ص ١٤٣. و: المحرر...، للهرمي، ج٣، ص ١٠٩٣.

المفرد والمثنى و الجمع بأنواعها – الضربَ الثاني من التعجب، على أن معنى نحو: أَكْرِمْ بعمرو: كَرُمَ عمرو جداً، دون الأمر بأن يصنع به شيئا، ولزمت الباء الاسم الفاعل لمعنى التعجب، و ليخالف لفظه سائر الأخبار[1]. كما أن من النحاة الذين عنوا بهذه الصيغة الأخرى ابن مالك، الذي جعلها خبراً لا أمراً، وغير متصرفة[2]، وكذلك ابنه ابن الناظم، الذي نص على أنه لا خلاف في فعلية هذه الصيغة[3]، وكذلك الهرمي، الذي جعلها من جملة ما لا يتصرف من الأفعال، مع ذكره علة ذلك، وشروط صياغتها على نحو ما أشرنا إليه قبل[4]. وكذا أبو حيان، الذي قال: " وأمَّا أَفْعِلْ بِهِ – نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ – فاتفقوا على أنه فِعْل، إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم..."[5] وفي تصوري أن في نسبة القول باسميه هذه الصيغة إلى الأنباري نظراً، وذلك لما تقدم في تعليله فعليتها، ولأن المرادي قد رد هذا بأنه لا وجه لذلك كما ذكر الأزهري، الذي أورد أن النحاة متفقون على فعليتها[6]، وهذا الاتفاق فُهم أيضا مما بقي من كلام أبي حيان، حين أورد بعدئذٍ مذهب كل من الفراء و الزجاج والزمخشري و ابن خروف، الذين جعلوا الصيغة أمرا حقيقيا، و الهمزة فيها للنقل ، أو للصيرورة عند جمهور البصريين[7].

٤- ما دل على الاستثناء:

و مما لا يتصرف من الأفعال كذلك ما استعمل منها في معنى الاستثناء، و هذه يمثل لها النحاة ببعض أفعال، لم يقع بين أيدينا صراحة أنها عندهم من جملة ما لا يصرف، و منها:

---

(1) ينظر: الأصول...، ج١، ص١٠١.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ١٣٠، ١٣١. و ص ٢٤٦.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، ص٤٥٨.

(٤) ينظر: المحرر...، ج٣، ص١٠٩٣. و ج٣، ص٧٧٥-٧٨٩.

(٥) ارتشاف الضرب...، ج٤، ص٢٠٦٦.

(٦) ينظر: شرح التصريح...، ج٢، ص٨٨.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج٤، ص ٢٠٦٦-٢٠٦٧.

(حاشا)، حين كون الكلمة فِعْلاً عند المبرد[1]، لكن سيبويه قبله تناولها في باب الاستثناء على أنها من غير أفعاله[2]، و استعملت فعلا و ما بعدها منصوب فيما نقله ابن السراج عن المازني عن أبي زيد (صاحب كتاب النوادر في اللغة)، الذي سمع أعرابيا يقول: " اللهم اغفر لي و لمن سمع، حاشا الشيطانَ..."(٣)، و القول بفعليتها عند المبرد و الكوفيين صرح به العكبري، الذي يفهم من كلامه أن من استعلمها فعلا للاستثناء في نحو: (قام القوم حاشا زيدا) – بمعنى الحرف (إلا)– فإن الحروف لا تتصرف، فلا مضارع لها على نحو: (أُحاشي)، و لهذا نفى بعدئذ أمر تصرفها[4]. و زاد ابن يعيش: أن ممن قال بفعليتها أيضا أيضا كل من أبي عمرو الجرمي و الأخفش، لكن احتج لهذه الفعلية بأن (حاشا) تتصرف تصرف الأفعال – كما مر قبل في نحو: (أحاشي) مما له من الشواهد النحوية، و بعدم إدخال الحرف على الحرف في نحو: (حاشا لله)، و لقول العرب: (حاش) بحذف الألف كما جاء في قراءة الجماعة، ثم لكون هذا الحذف لا يقع في الحروف، و وقوعه في الأفعال كثيرا، و زاد ابن يعيش أيضا: أن الفراء من الكوفيين يزعم بأن (حاشا) فعل لا فاعل له، معللا بأن نحو: (حاشا لله) فيه اللام موصلة لمعنى الفعل والخفض بها، و إذا حذفت في نحو: (حاشا آلله)، فإنها تكون مرادة، لكن ابن يعيش ضعَّف هذا، مستصوبًا مذهب سيبويه[5]. و و لم يجعل ابن مالك (أحاشي) مضارعَ (حاشا)، الذي هو عند المبرد كما ذكر[6]، و ذكر ابنه ابن الناظم: أن نصب ما بعد (حاشا) يعني أن

---

(١) ينظر: المقتضب...، ج٤، ص٣٩١. و: المحرر، للهرمي، ج٢، ص٨٨٤.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٠٩. و فيه (حاشا) حرف إضافة و ليس اسما. و ينظر أيضا: ص ٣٤٩، حيث يجعلها سيبويه حرف جر و ليس اسما.

(٣) ينظر: الأصول...، ج١، ص٢٨٨.

(٤) ينظر: اللباب...، ج١، ص٣٠٩-٣١٠.

(٥) ينظر: شرح المفصل، ج٨، ص٤٨-٤٩. و (حَاشَا لِلّهِ) من آية (٣١)، من سورة يوسف.

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ١٠٦.

الكلمة فعل غير متصرف، ولا تدخل (ما) عليها إلا نادرا[1]، و الظاهر عند أبي حيان أن سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فعلا في غير استثناء[2]،لكنها – في تصورنا – تكون حينئذ متصرفة. والقول بفعلية (حاشا) ماضيا جامدا غير متصرف و ما بعده منصوب، على أنها واقعة موقع (إلا)، أمرّ قرره بعض النحاة، الذين منهم المراديّ[3]، وابن هشام، الذي يفهم من كلامه عن (حاشا) أنه يؤكد على جواز كونه فعلا ماضيا جامدا، لتضمنه معنى حرف، (أي: إلا)، وذلك في معرض رده على ما توهمه المبرد في المضارع (أحاشي) الوارد في بعض الشواهد[4].ثم نجد السيوطي يحكم على (حاشا) بكونه فعلا جامدا قاصرا قاصرا على لفظ الماضي حال مجيء المستثنى بعده منصوبا[5]. ويزداد ويزداد جموده في استعمال آخر، ذكره سيبويه[6].

ومنها أيضا كلمة (خَلاَ)، التي جعلها سيبويه من الأفعال الدالة هنا على الاستثناء[7]، فيستعمل على نحو: (أتى القوم ما خلا عبدَ الله)، فلا يكون ما بعده إلا منصوبا كما ذكر ابن السراج[8]، وتثبت له الفعلية إذا سبقته (ما) المصدرية، كما فهم من كلامه، و كلام الأنباري[9]، والعكبري[10]، وكذا ابن يعيش، الذي جعل فاعل هذا الفعل مضمرا، و الذي فهم من قوله: " و يجريان (أي: ما خلا، و:ما عدا) مجرى ليس و

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، ص ٣٠٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج٣، ص١٥٣٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني...، ص٥١٦.

(٤) ينظر: مغني اللبيب...، ج١، ص١٢١.

(٥) ينظر: المطالع السعيدة...، ص٣٤٣، ٣٤٤. و أورد: أن (حاشا) فعل متصرف في غير الاستثناء.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٤٩. و في هذا الموضع يشير سيبويه إلى استعمال (حاشا) حرف جر. وحروف المعاني – كما مرينا – لا يدخلها بعامة اشتقاق و لا تصريف.

(٧) ينظر: السابق، الجزء نفسه، ص٣٠٩.

(٨) ينظر: الأصول...، ج١، ص٢٨٨. و قد أشار ابن السراج إلى استعمال (خلا) حرف جر كما هو الحال عند المبرد من قبله، الذي عد الكلمة فعلا أو حرفا. فانظر: المقتضب، ج٤، ص٣٩١.

(٩) ينظر: أسرار العربية، ص٢١٢.

(١٠) ينظر: اللباب...، ج١، ص٣٠٨.

لا يكون في الاستثناء..."[1] أن الفعل بهذا النحو ماضٍ جامد غير متصرف، حتى إن ابن الناظم قد نصَّ: على جمود الفعل على صيغة الماضي، لوقوعه موقع الحرف[2]، و عند أكثر النحاة – كما ذكر أبو حيان – أن (خلا) هنا فعل مُضمَّن معنى الاستثناء[3]، الذي إذا جاء بعده منصوب – كما ذكر السيوطي – كان فعلا جامدا قاصرا على لفظ الماضي[4]. و يزداد جمود (خلا) في استعمال آخر ذكره سيبويه[5]-

و منها كذلك كلمة (عَدَا) التي أحصاها سيبويه من الأفعال الدالة هنا على الاستثناء[6]. أما استعمالها فعلا ماضيا جامدا غير متصرف، فلا يختلف عن الفعل (خلا) المسبوق بما أيضا، عند من رجعنا إليهم من النحاة، دون الحاجة إلى تفصيل، و أكتفي بما ذكره ابن الناظم في حقه ضمن كلامه عنه و عن (خلا)، إذ يقول: "و أما النصب(أي: نصب الاسم بعده) فعلى أنهما فعلان ماضيان غير متصرفين، لوقوعهما موقع الحرف..."[7]، نحو:)حضر الرجال ما عدا بكرا)، و نصب الاسم بعده في الاستثناء – كما وضح السيوطي – مؤداه أنه فعل جامد قاصر على لفظ الماضي[8].

ومما استعمل في النحو نفسه من الأفعال : (ليس)، و هذا قد أحصاه سيبويه و غيره من النحاة كذلك ضمن أفعال الاستثناء[9]. و هذا هذا الفعل قد تناولنا أمر جموده أصلا على صيغة الماضي فحسب،

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ج٨، ص٤٩.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، ص ٣٠٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج٣، ص١٥٣٤.

(٤) ينظر: المطالع السعيدة...، ص٣٤٣.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه، ج٢، ص ٣٤٩. و في هذا الموضع يشير سيبويه إلى استعمال (خلا) حرف جر. و حروف المعاني – كما مر بنا – لا يدخلها بعامة اشتقاق و لا تصريف.

(٦) ينظر: السابق، الجزء نفسه، ص٣٠٩.

(٧) شرح ألفية ابن مالك، ص٣٠٨.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٠٩.

(٩) ينظر: اللباب...، ج١، ص٣٠٧.

ضمن ما جمد من الأفعال الناقصة قبل، دون الحاجة إلى تكرار الكلام عنه، نحو: (جاء القوم ليس خالدا)، فقام (ليس) مقام (إلا) كما ذكر العكبري[1].

و كذلك فعل المضارع: (يكون)، المسبوق بحرف النفي (لا)، ليكون ضمن ما استعمل في معنى الاستثناء كما جاء عند كثير من النحاة، ومنهم سيبويه، و ذلك نحو: (جاء القوم لا يكون محمدا). ولعل سر جموده هنا – مع أن (يكون) من الأفعال المتصرفة أصلا – يظهر في قول الأنباري:"وإن قِيلَ فَلِمَ لزم لفظا واحدا في التثنية والجمع و التأنيث؟ قيل: لأنهما (أي: ليس، ولا يكون) لما استعملا في الاستثناء قاما مقام إلا، و إلا لا يغير لفظه، فكذلك ما قام مقامه، ليدلوا على أنه قائم مقامه"[2]، فشمل سر الجمود كلا الفعلين الآخرين هنا، مع أن (ليس) جامد في أصل وضعه، كما مر من قبل، كما أن العكبري قد اكتفى بتعليل جمود (لا يكون) بكونه قائما مقام (إلا) الاستثنائية[3].

و لعل الجدير بالتنبيه، أن ما استعمل من هذه الأفعال الخمسة في معنى الاستثناء هنا، لم تلحظ عند النحاة و من عني منهم بما لم يُصَرَّف في العربية بعامة، و إنما كان أمر حديثهم عن جمودها أو عدم تصرفها في مواضعها من أبواب النحو فقط، حتى إنهم لم يحصوها من غير المتصرف من الأفعال بخاصة.

٥- أفعال أخرى عامة:

منها ما كان مبنيا للمعلوم، لزمت إحدى الصيغ أيضا، و معدة بهذا جامدة غير متصرفة. وقد أشار إلى بعضها ابن مالك[4]، و عني

---

(١) ينظر: المطالع السعيدة...، ص٣٤٣.

(٢) أسرار العربية، ص٢١٣.

(٣) انظر: اللباب...، للعكبري، ج١، ص٣٠٧.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص٢٤٦-٢٤٧.

بها أبو حيان[1]، و كذا السيوطي ضمن حديثه عن العوامل، ومنها الأفعال التي جعل منها المتصرف و الجامد[2]، على أن ما لم يُصرَّف منها – في تصورنا – لا يمثل ظاهرة محددة، و معدة بعامة شاذة عند بعض المحدثين[3]. و أهم هذه الأفعال العامة و ما قيل فيها:

الفعل: (قَلَّ)، بصيغة الماضي فقط، و للنفي المحض، فيرفع الفاعل متلوا بصفة مطابقة له، مثل: (قَلَّ رجُلٌ يقول ذلك)، بمعنى: ما رَجُلٌ. و يمكن كَفُّه بحرف النفي (ما)، فلا يليه غير الفعل، و لا فاعل له حينئذ، لجريانه مجرى النفي، كأن يقال: (قَلَّمَا قامَ زيدٌ)، وقد يليه الاسم في الضرورة[4]،حيث يفهم هنا أن الفعل (قَلَّ) قد رادف حرفا من حروف النفي[5]، والحروف كما قدمنا في هذا البحث – غير قابلة للتصريف والاشتقاق.

و كذا الفعل (تبارك) بصيغة الماضي فقط، من البركة.

و كذا الفعل: (هَبْ)، بصيغة الأمر فقط، ذكره أبو حيان في معنى: زجر الخيل[6].

و الفعل: (هَدَّ) بمعنى: كفى، فإذا قيل: (مررت برجُل هدَّك مِن رجُل) فمعناه – كما ذكر ابن منظور – : حَسْبُكَ، و هو مدح، أو أن معناه: أثقلك وصفُ محاسنه، و الفعل بصيغة الماضي، و لم يورد له ابن منظور مضارعا إلا بصيغة ما لم يسم فاعله[7].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج٥، ص٢٠٣٥-٢٠٤٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع...، ج٥، ص٢١-٢٥.

(٣) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د/ فتحي الدجني، ص٤٤٠.

(٤) و يلاحظ أنه: إذا كان (قَلَّ) ضد الفعل (كَثُرَ) فحينئذ يكون متصرفا.

(٥) ينظر: الأصول...، لابن السراج، ج١، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب...، ج٢، ص٢٠٣٩. و قد تناولنا الفعل (هَبْ) ضمن أفعال القلوب الجامدة، بصيغة الأمر أيضا، ص١٠٣.

(٧) ينظر: لسان العرب، مادة (هـ. د. د.)، ج٣، ص٤٣٢-٤٣٣.

و الفعل : (كَـذَب) بصـيغة الماضـي، للإغـراء، بمعنـى: وجـب، نحو قول عمر– رضي الله عنه – : " كَـذَبَ عليكم الحـجُّ..."، أي: عليكم به، فيكون (الحج) مرفوعا بالفعـل، و معنـاه النصـب، و مفعـول (عليـك) محذوف لفهم المعنى. و يحتمل نصـب (الحـجَّ)، علـى أن فاعـل (كَـذَبَ) مضمر أو محذوف. ولهذا الفعل عند أبي حيـان أمثلـة عـدة فـي موضـع عنايته به[1].

و الفعل (نَكَرَ)، و هو ضد (عَـرَفَ)، حيـث جعلـه ابـن كيسـان مما استعمل ملازما للماضي فقط.

و مـن الأفعـال غيـر المسـتعملة إلا بصـيغة المضـارع الفعـل (ينبغي)[2]. و كذلك الفعل (يَهِـيطُ) –أي: (يصـيحُ و يضـجُّ) – الـذي مثـل له أبو حيان و السيوطي بنحو: (ما زال منذ اليـوم يهـيطُ هيطـا)، علـى أن ما وقع مع هذا الفعل من جمود معد من الشاذ[3].

و كذا الفعل : (يُسَوِّي) – بمعنى: يسـاوي، الـذي جعلـه كـل مـن ابن كيسان و ابن الحاج مما لم يستعمل إلا بصيغة المضارع فقط.

و مما ذكره ابن مالك و أبو حيان و السـيوطي مـن الأفعـال غيـر المستعملة إلا بصيغة الأمر الفعل: (عِـمْ) نحـو: (عِـمْ صـباحا)، أي: أنعِـمْ صباحا. لكنّ أبا حيان تعقب ابن مالك في هذا[4].

و الفعل: (ذَرْ) المعد من الجوامد بصيغة الأمر.

---

(١) ينظـر: ارتشـاف الضـرب...، ج٤، ص٢٠٣٦-٢٠٣٧. و: همـع الهوامـع...، للسـيوطي، ج٥، ص٢١-٢٢. وقد أشار إلى: أنه إذا كان (كَـذَبَ) بمعـنى كـل مـن: اختلـق، أو: أخطـأ، أو أبطـل، فحينئذ يكون متصرفا.

(٢) ينظر: ارتشاف الضـرب...، لأبي حيـان، ج٤، ص٢٠٣٨. و: همـع الهوامـع...، للسـيوطي، ج٥، ص٢٤. ومما أشار إليه أبو حيان ونقله السيوطي عنه: أنه قـد سُـمِع الماضـي منـه: (انبغـى)، و كـذا المطاوعة منه – نقلا عن ابن فارس – نحو: (بغيته فانبغى).

(٣) ينظر: ظاهرة الشذوذ...، د/ فتحي الدحني، ص٤٤٠.

(٤) و مما ذكره ذكره أبو حيان و نقله عنه السيوطي: أنه سُمِع مضـارع (عِـمْ)، و هـو: (يَعِـمُ) في معـنى: معنى: نَعِمَ يَنْعَمُ. و كذا الماضي منه: (وَعِمَ).

و كذا الفعل (دَعْ). حيث استغنى العرب بالفعل: (ترك) الماضي و ما يتصرف منه – عن ماضي و مضارع كل من (ذَرْ – دع)[1].

و في تصورنا أن هذا النحو من الأفعال يدفعنا إلى إدراج بعضه ضمن ما لا يقبل التصريف والاشتقاق – و لوجزئيا – و هو على ما هو عليه من معانٍ أو استعمالات خاصة، مثل: قَلَّ– هَدَّ – عِمْ. لكن بإمكان من أراد التصريف و الاشتقاق أن يستعمل ما يرادفها من الأفعال، كما له الحق في استعمال بعضها في معانٍ جائزة في حقها غير ما استعملت فيه من معانٍ و تراكيب خاصة لازمت صيغة فعلية معينة، فيصرفها و يشتق منها ما يريد من ألفاظ، خروجا من التضييق الحاصل من جمودها في ذلك الاستعمال المذكور لها قبل، الذي يعد من النادر أو الشاذ، و الذي لا يقدح – في تصورنا – في أصالة التصريف للأفعال كما مر بنا في مطلع دراستنا لها.

و لعله من المفيد – في ختام كلامنا عن الأفعال المبنية للمعلوم – أن نثير مسألة مرت عابرة ضمن تمهيدنا للأفعال، و حين ذكرنا لتنبيه الرضي، الذي نص على: أن العرب لم تبنِ من أفعال خماسية الأصول، و الذي يدعونا إلى الوقوف عند تنبيهه هذا لمزيد من التوضيح والفائدة. ذلك أن ما بُنيَ على خمسة أحرف كلها أصول لا يقع في فعلٍ من أفعال العربية، أو أنها – كما ذكر ابن جني – لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، و ذلك أن الزوائد تلزمها للمعاني، كحروف المضارعة، أو تاء المطاوعة، وغيرها، مما دعا العرب إلى كراهة إلزامها ذلك على طولها، إذ الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء،

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد...، لابن مالك، ص٢٤٧.و: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٥، ص٢٤-٢٥. حيث أشار المؤلف إلى مجيء الماضي (وَدَعَ) – من غير الغالب – في قراءة من قرأه مخففا في سورة الضحى أية(٣) و غيرها من الشواهد. كما ينظر ص٩٦، فيما أشرنا إليه بُعيد حديثنا عن (الأفعال الجامدة) هنا، من الكلام عن الأفعال الميتة جزئيا، المفهومة من كلام الفيومي عنها في معجمه قبل، في مادة (و د ع). و انظر: للسيوطي: الاقتراح...، ص٢٢٣، ٢٤٩. و: الأشباه...، ج٣، ص٢٠. و: انظر أيضا: المنصف...، لابن جني، ج٢، ص٢٨٦-٢٨٧.

بوصفها أنها تنقلها من حال إلى حال[1]. و طالما خلت العربية من أفعال خماسية الأصول، فمُؤدَّى ذلك أنه لو قيل: بوجود شيء منها، أو مُثِّل الخماسي بنحو: (امْتَلَّ) بمعنى: (بَعُدَ و أسرع)، أو: (امْدَحَّ) بمعنى: (اتّسع) أو:(أمْلَحَّ) بمعنى:(صار أمْلَح) – و هي أفعال ذكرها ابن القطاع (ت٥١٥هـ) على أنها خماسية[2]– فإنها لا يدخلها اشتقاق و لا تصريف أيضا، قياسا على ما بسطنا فيه القول في الخماسي من الأسماء والصفات، الذي منع فيه أبو حيان من قبلُ دخول الاشتقاق إليه، كراهة ما فيه من ثقل أيضا[3].

و على صعيد آخر من صور الجمود في الأفعال كذلك، ثمة أفعال أخرى لوحظ ملازمتها لصيغة صرفية و تركيب نحوي، يوصفان بالمبني للمجهول، أو المبني على ما لم يُسمَّ فاعله، أو حتى المبني للمفعول، الذي تختلف فيه هذه الصيغة عن البناء للمعلوم أو البناء على ما يُسَمَّ فاعله. و هذا البناء للمجهول لا يتحقق في جملته غالبا وجود فاعل، و إنما يقوم مقامه ما يسميه النحاة بنائب الفاعل، سواء أكان الفعل في الجملة ماضيا – مضموم الفاء و مكسور العين– أم مضارعا – مضموم حرف المضارعة ومفتوح ما قبل الآخر–، النحو الذي يرتبط بجانبين من جوانب قواعد العربية، التصريفي والتركيبي، حتى إن لزوم بعضها الماضي دون مجيء المضارع لها أو لزومها المضارع دون مجيء ماض لها، ودون مجيء مشتقات اسمية لها – هو أمر تصريفي، و موضع خلاف بين أهل اللغة، وبخاصة حين نحتاج في الموقف اللغوي إلى صياغة ما يلبي لنا منها من أفعال و أسماء بالاشتقاق و التصريف، مِمَّا يختلط فيه الأمر بين المقيس والمسموع، و مما له

([1]) ينظر: المنصف...، ج١، ص٢٨-٢٩.

([2]) ينظر كتاب الأفعال، ج٣، ص٢١٠-٢١١..

([3]) ينظر: ص٨٢ و ما بعدها من هذا البحث. و: ارتشاف الضرب...، ج١، ص٢٨.

مناصرون من أهل اللغة، كما له مخالفون، و مما قد يصعب علينا أن نضع له قاعدة واحدة مقيسة.

و لعل هذا ما دفع بعض المحدثين إلى إعداد بحث خاص به، بما له من أفعال، و ما لها من استعمالات تركيبية في الكلام العربي، و بما أسهم بالخوض في تناول حكمها لغويون و نحويون قدامى، إذ جاء في مقدمة بحثه قوله: "و أحاول في هذا البحث أن ألقي نظرة سريعة على جهد اللغويين في صنف معين من الأفعال، و هو الفعل الذي وضعه علماء اللغة تحت قائمة الأفعال التي جاءت على صورة الفعل المبني للمجهول، و أطلقوا عليه اسم: الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه. و قد فهِم بعض النحاة أن المراد من هذه التسمية هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم...، فهذه الأفعال حرمت البناء للمعلوم كما يقول البعض. و ها أنا ذا أحاول وضع هذه الأفعال تحت بساط البحث، لنرى هل كان وضعها تحت هذا العنوان مفضيا لهذا الفهم؟ أو يصح أن تكون مبنية للمعلوم تارة وتارة أخرى مبنية للمجهول؟ وهي الصورة المسموعة عن أكثر قبائل العرب"[1].ثم شرع بالبحث في هذه الأفعال و دراستها من واقع كلام اللغويين و النحاة عنها، متناولا كثيرا منها و ما لها من شواهد في كلام العرب و القرآن الكريم، وصولا إلى ما انتهى إليه من ثمرات بحثه.

و يهمنا مما سنسوقه من هذه الأفعال في بحثنا مدى إمكان إدراجها ضمن ما لا يدخله تصريف و لا اشتقاق، و لو جزئيا و هي في معانيها المستعملة حال ملازمتها للبناء للمجهول. فلعله من اللافيت للنظر أن أفعال هذه الصيغة المعدة طارئة على الأفعال، لا لازمة أصلا – التي منها بخاصة ما لزم الماضي أو المضارع فحسب – لم تُحصَ عند من عني بها من النحاة و ذوي التصريف ضمن الجامد من الأفعال غير القابل للتصريف و الاشتقاق بعامة، في حين أن ظاهر استعمالها غالبا

([1]) بحث في الأفعال الملازمة للمجهول بين النحويين و اللغويين، د/ مصطفى النماس، ص٦.

في كلام العرب ينحو إلى تقويض استعمال كثير منها مبنية للمعلوم، و ربما لا يأتون بمضارع ما ألزموا منها الماضي، ولا بماضي ما ألزموا منها المضارع، و لا تصرفهم باشتقاق ما قد يحتاجونه منها من أسماء، النحو الذي يُقرِّب أغلبها إلى استعمالها بمنأى عن الاشتقاق بعامة و بعض مسائل التصريف بخاصة، حسبما وردت في فصيح كلام العرب، الذي اشتهرت به عندهم ، والذي عليه جمهور اللغويين و النحاة و علماء التصريف. وبالرغم مما يلاحظ أن لبعضها قبولا لشيء من مسائل التصريف الفعلية أو الاسمية، حسبما ورد في كلام العرب من استعمالات، و كذا ما يجيزه بعض علماء العربية من تصريف بعضها؛ إلا أن هذا النحو من تقويض جمود التصريف لا يعني بالضرورة أنها كغيرها من أفعال العربية، التي يشيع فيها الاشتقاق و التصريف. و لذلك فإن كثيراً من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول هي في تصورنا مما يمكن إدراجه غالبا تحت ما لا يصَرّف، ولو جزئيا، مسايرة للمشهور في فصيح كلام العرب و ما عليه جمهور اللغويين، إذ يجدر بنا استعمالها كذلك، و بخاصة ما كان الفاعل من هذه الأفعال معلوما عادة، مستغنى عن ذكره مع الأفعال الدالة على الأدواء والأمراض و الآفات، التي ليس للإنسان دخل فيها، بوصف فاعلها الحقيقي هو الله تعالى، مثل: (زُكِمَ – وُعِكَ – فُلِجَ...)، و غيرها مما دلت على ذلك، أو غيرها من الدلالات المستغنية عن فاعلها للإيجاز، خلافا لغير هذه الأفعال، التي لم تلازم البناء للمجهول.

هذا، و لعله من المناسب بعدئذ أن نعرض ما وقع بين أيدينا من أفعال استعملت ملازمة للبناء للمجهول[1]، ثم نختار بعضها للمناقشة، و

([1]) ينظر: المخصص، لابن سيده، مجلد٤، السفر١٥، ص٧٢-٧٣. و: المزهر...، للسيوطي، ج٢، ص٢٣٣-٢٣٦. وينظر له: همع الهوامع...، ج٥، ص ٢٢، للفعل (سقط). و: بحث في الأفعال...، د/ مصطفى النماس، ص٩-١١.

على طالبها الرجوع إلى معاجم اللغة، لمعرفة ما إذا كان لها من تصريفات أو اشتقاقات، و ما لها من معانٍ.

فأما مجمل ما وقع بين أيدينا منها مرتبة معجميا حسبما اشتملت عليه من حروف و لو زائدة؛ ففيما يأتي:

{ أدير – أرْتثّ – أرْتج – أرض – أرعد – أرق – أسر – استهلّ – أسهب – أشب – أطلف – اعتل – أعرب – أغرب – أغمي – افتلت – أكم – التمع – ألحّ – انتسف – انتشف – امتقع – انتقع – انقطع – أهتر – أهتقع – أهدر – أهرع – أهلّ – أوزع – أوليع – برّ – بهت – ثطع – ثلج – ثمد – حصر – حلب – حمّ – حنش – دبر – دفق – دهش – دير – ذهب – ذهل – رحض – رسع – ركض – رمع – رهص – ريح – زكم – زهى – ستر – سدع – سرف – سعر – سعف – سقط – سلس – سلّ – سوّس – شخص – شده – شغف – شغل – شهر – ضئد – ضبث – ضنك – طلق – طلّ – عجز – عدس – عرق – عضد – عقم – عني – غبن – غشي – غمز – غمّ – غمي – فصم – فقئ – فلج – قحط – قعس – قعص – قني – كظم – كلب – لبط – لجّ – لقي – نخئ – نسئ – نشع – نفس – نفش – نكب – نكس – هبت – هجد – هدر – هرع – هزل – هقع – وثئ – وضع – وطب – وطم – وعك – وقر – وقص – وكس – ونئ}.

و على سبيل المثال نختار مما ورد منها قابلا لشيء من مسائل التصريف، تنبيها على إمكان قابلية غيرها أيضا لهذا النحو، خلافا لما شيع عن كونها ملازمة غالبا لصيغة واحدة، لكن على أن كلمة الفصل في أمر تصريفها من عدمه ترجع – في تصورنا – أصلا إلى ما نصت عليه معاجم العربية، التي حفظت كلام العرب، ثم الاستئناس بما أجازه علماء العربية من تصريفات و اشتقاقات مقيسة لها.

فنجد مثلا أن الفعل (هُـزِل) يستعمل مرة مبنيا للمعلوم، كما يجيء أخرى مبنيا للمجهول، وكذا ما له من مصدر، و اسم الفاعل، كما جاء في كلام الفيروزابادي عنه[1]. و كذا الفعل: (هُرِعَ)، المستعمل له المضارع بصيغة البناء للمجهول (يُهْرَعُ)، و كذا بصيغة المبني للمعلوم (يَهْرَعُ)، والمصدر (هَرَعٌ) من الثلاثي، و كذا من مزيده (إهراع)، و قد تتعدد دلالته، فيما وقع منه في القرآن الكريم وقراءاته بصيغة المضارع المجرد بخاصة مبنيا للمجهول، ثم في قراءة أخرى على البناء للمعلوم[2].

ثم هذا الفعل (سُقِطَ)، ذكره ابن مالك في نحو: (سُقِط في يده)[3]، الفعل الذي سبق ذكره من جملة ما لازم البناء للمجهول، و الذي هو هنا بمعنى زَلَّ و أخطأ، و فاعله الندم أصلا، و بناؤه للمجهول هنا أكثر و أجود – كما جاء عند ابن منظور –، في حين أن الفعل يكون بمعنى: وقع، حال بنائه للمعلوم (سَقَطَ)، ومضارعه (يَسْقُط)، و له تصريفات و اشتقاقات اسمية أيضا، نحو: (سُقُوط – ساقط – مَسْقَط – مَسْقِط ...) و غيرها من التصريفات والاشتقاقات المجردة والمزيدة، فعلية كانت أم اسمية، عني بها ابن منظور أيضا، و تكشف عن أن فعلها المذكور يكون متصرفا حال بنائه للمعلوم[4].

و على أية حال، فإن ما يتعلق بأمر هذه الأفعال – التي قيل عنها: ملازمة للبناء للمجهول – من تصريف و اشتقاق، موضع خلاف بين جمهور، يناصر عدم قبولها لهما، ومن يخالفهم فيها من أهل اللغة،

---

(1) ينظر: ترتيب القاموس المحيط، للطاهر الزاوي، مادة (هزل). كما ينظر: بحث في الأفعال...، د/ مصطفى النماس، ص٥٩-٦٠.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ج٦، ص٣٦١. و الفعل (يهرعون) من آية (٧٨) هود، و (٧٠) الصافات.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص ٢٤٦.

(٤) ينظر: لسان العرب، مادة (س. ق. ط)، ج٧، ص٣١٦-٣٢٠. و ينظر أيضا: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٥، ص٢٢. و: بحث في الأفعال...، د/ مصطفى النماس، ص٢٥-٢٩.

إذ يراعي المناصرون كثرة استعمالها كذلك في فصيح الكلام، في حين يراعي من خالفهم ما سُمِع عن بعض العرب، و التوسع و عدم التضييق في التصريف والاشتقاق. و قد كفاني مؤونة البحث في أمر هذه الأفعال، مقرونا بآراء لغويين و نحاة، أحد المحدثين - كما أشرت إليه من قبل - ، و أولى بنا مناصرة رأي الجمهور، باستعمالها مبنية للمجهول، حال رغبتنا بما لهذه الأفعال من تصريفات فعلية أخرى، أو اشتقاقات اسمية بخاصة، فإن المعاجم العربية خير عون لنا، بوصفها - كما يُفهَم من كلام أحد المحدثين في دراسته لصناعة المعاجم - حريصةً على بيان المعلومات الصرفية و النحوية للمادة المعجمية[1]، بالإضافة إلى مصنفات اللغة و النحو و التصريف و الأدب التي عنيت بذلك.

([1]) ينظر: صناعة المعجم الحديث، د/ أحمد مختار عمر، ص ١٥٣-١٥٥.

رابعاً : أسماء الأفعال:

و تعد هذه من ألفاظ العربية، التي استعملها العرب في كلامهم، و التي ورد شيء منها في القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف، و التي تُلحَظ عند بعض النحاة، الذين عنوا بأقسام الكلمة في العربية.

فابن مالك – على سبيل المثال – كغيره من البصريين، جعلها من الأسماء القائمة مقام الأفعال في العمل النحوي، خلافا للكوفيين، الذين عدوها مباشرة أفعالا، لدلالتها على الحدث والزمان ، في حين وُجد أن كُلا من الفراء و جعفر بن صابر و ابن جابر الأندلسي، لم يجعلها من الأسماء ولا الأفعال بل سميت عندهم بالخالفة، و لها تعريفات و أحكام عدة[1] و كذا مجموعة فوائد في التسمية للأفعال بها[2].

و بالنظر إلى أنواعها عندهم، نجد: أن منها المرتجل – مثل: شَتَّان – أُفٍّ – هَيَّا، و غيرها من المسموع في الكلام العربي، الذي له معناه المعجمي و دلالته النحوية. و منها أيضا المنقول من ظرف، نحو: دونَكَ – فرْطك – أو من مجرور– نحو: عَلَيْكَ–، أو من مصدر– نحو: رُوَيْدَكَ–، أو من فعل– نحو: كَذَبَ، بمعنى: الْزَمْ، مثل: (كَذَبَ التَّمرَ) . ثم منها القياسي المبني غالبا من مصدر فعل ثلاثي على صيغة (فَعَالِ) الدالة على الأمر – نحو: جَلاسِ، بمعنى: اجْلِسْ، و: فَهامِ، بمعنى: افهم–، و لهذا شيء من التفصيل و لغيره من ألفاظ أسماء الأفعال

---

(١) ينظر: الأصول...، لابن السراج، ج١، ص١٤١-١٤٧. و: شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، و كذا كلام المحقق، ج١، ص ٢٥-٢٧. كما ينظر الشرح نفسه، ج٣، ص٣٠٢-٣٠٧. و: حاشية محمدبن علي الصبان...، على شرح علي بن محمد الأشموني، ج٣، ص ١٤٧، ١٤٨. و: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٥، ص ١٢١،١٢٢-١٢٧. و: اللغة العربية، معناها و مبناها، د/ تمام حسان، ص ٨٨-٨٩. و: أقسام الكلام العربي...، د/ فاضل مصطفى الساقي، ص٢٥٠. و: اسم الفعل في كلام العرب و القرآن الكريم، د/ السيد محمد عبد المقصود، ص٢١-٣٠.

(٢) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج٣، ص٤٦-٤٧.

السماعية والقياسية وأحكامها، التي عني بتناولها بعض النحاة[1]، كما عني بدراستها دراسة خاصة بعض المحدثين[2]، و غيرهم، ممن عني بسماتها من الجانبين؛ الدلالي و التركيبي، مما يعضد عدم تصريفها[3].

و أسماء الأفعال هذه إنما هي من المبنيات، أشار إليها ابن مالك في قوله:

" و كنيابة عن الفعْلِ . . بلا تأثُّر...[4]"

على أنها مشبهة بالحروف في النيابة عن الفعل و عدم التأثر ، و لم يصرح بها فيما يتألف منه الكلام، ثم أشار إلى بنائها أيضا مع أسماء الأصوات، إذ قال :

"... و الْزَمْ بنَا النَّوعينِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ"[5].

و نجد العكبري تناولها على نحو خاص أيضا[6]، و لعل ذلك لكونها من المختلف في قسمته من أقسام كلم العربية، الأمر الذي دفعنا إلى تناول أسماء الأفعال هذه في هذا الموضع الخاص بها، لإلقاء مزيد من الضوء على شأن تصريفها و اشتقاقها من عدمهما، بالرغم من أن الأصالة في التصريف و متعلقه من الكلم إنما يكون للأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة كما ذكر ابن مالك[7].

فحين نمعن النظر ابتداء فيما عني به النحاة و علماء التصريف من البحث في قسمة التصريف، لمعرفة أصول كل من الأسماء و الأفعال، و معرفة ما جاء معها من حروف الزيادة، فإننا نلحظ أنهم لم

---

(1) ينظر مثلا: كتاب سيبويه، لسيبويه، ج١، ص٢٤١-٢٥٣. وج٣، ص٣٠٢. و: الأصول...، لابن السراج، ج١، ص١٤١. و: الخصائص، لابن جني، ج٣، ص٣٤-٥١. و: اللباب...، للعكبري، ج١، ص٤٥٤-٤٥٩. و: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٥، ص ١١٩-١٢٧.

(٢) ينظر : اسم الفعل...، د/ السيد محمد عبد المقصود.

(٣) ينظر: أقسام الكلام...، د/ فاضل مصطفى الساقي، ص٢٥٣-٢٥٧.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، لابن عقيل، ج١،ص ٣٠. و تتمة بيت ابن مالك: "و كافتقار أصلا".

(٥) السابق، ج٣، ص٣٠٦.

(٦) ينظر: اللباب...، ج٢، ص٩٤.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد...، ص٢٩٠.

يلتفتوا إلى أسماء الأفعال هذه في دراستهم الصرفية فيه والاشتقاقية، التي يجرونها في الأسماء والأفعال في العربية، مما يعني عدم اندراج أسماء الأفعال تحت موازين صرفية معينة[1]. و إذا كان ثمة من عني بذكر بعض أسماء الأفعال في نهاية كلامه عن أوزان الأسماء و الأفعال في العربية، فإنما كان المصنف – و هو ابن مالك – قد أشار إلى بعضها ضمن ما خرج عن أوزان المجرد المشهورة، حيث مثّل بكُل من :(هاتِ) و: (تَعَالَ)، لما كان أمرا، و ليس له مضارع[2]، مما يعضد عدم شمول التصريف لأسماء الأفعال هذه، فضلا عن أنه لم يدرجها في مصنف آخر له ضمن متعلق التصريف من الكلم، كما أشير قبل، هذا من جانب، و من جانب ثانٍ كان من الأولى بمن عني منهم بحصر ما لا يقبل التصريف في العربية أن يدرجها معها، و يصرح بهذه السمة السلبية فيها، لئلا يُظَنَّ بأنه لا يشملها هذا الحصر، الذي لا يكاد يظهر لنا من خلال تتبع أمرها عند كثير من النحاة و علماء التصريف، المتقدمين و المتأخرين، حيث إن من سماتها التي تميزها عن الأسماء و الأفعال كونها لا تُصَرَّف تَصَرُّفَها عند النحاة[3]، و تتميز كذلك بعدم دخولها في جداول تصريفية – كما ذكر بعض المحدثين–، و العلة عنده انعزال بعضها عن بعض من ناحية الوضع، و كونها لا صيغ معينة لها، إذ تُعَبِّر عن معناها بالمثال، ثم من سماتها عدم تغير بناء مثالها، لا باختلاف الزمن، ولا باختلاف معاني التصريف، حال تركيبها مع مفرد أو مثنى أو جمع، مذكرا كان أم مؤنثا[4].

---

(١) ينظر مثلا: نزهة الطرف...، للميداني، ص٨٠-١٢٣. و: الممتع...، لابن عصفور، ج١، ص٦٠-١٨٠ و:إيجاز التعريف...، لابن مالك، ص٥٩-٧٥. و: أقسام الكلام...، د/ فاضل مصطفى الساقي، ص٢٥٣.

(٢) ينظر: إيجاز التعريف...، ص ٧٥، ٨٠.

(٣) ينظر: الأصول...، ج١، ص١٤٢. و: تسهيل الفوائد ...، لابن مالك، ص٢١٠.

(٤) ينظر: أقسام الكلام...، د/ فاضل مصطفى الساقي، ص٢٥٣، كما ينظر: اللغة العربية...، د/ تمام تمام حسان، ص٨٨-٨٩... و ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ج٤، ص٢٨.

و إذا كان ثمة تلاق بين بعض أسماء الأفعال هذه و الأصوات – عند من جعلها من النحاة أصواتا أو شبيهة بها[1]– من جانب ثالث–؛ فالأصوات التي هي من المبنيات أيضا ليست متصرفة، بل جامدة ولا يدخلها التصريف[2]، و كذلك أسماء الأفعال هذه.

و لعل مما يؤكد عدم تصريفها كذلك – من جانب رابع – النظر إلى كون بعضها مركبا أو من الأصوات – على خلاف بين النحاة–، النحو الذي سبق لنا دراسته قبل[3]، نحو: (إيْهاً)، الذي قيل فيه: إنه مركب من (إيْ) و (ها)، بمعنى: نعم، مع أنه اسم فعل بمعنى: اكْفُفْ أو: انْكَفِفْ، و معنى (إيْهِ): حَدِّثْنَا و عند سيبويه: أن (إيْهَا) صوت[4]. و نحو: (هَلُمَّ) الذي قيل بتركيبه أيضا، إضافة إلى عدم جعله من الأفعال، و لزومه صورة واحدة، مع المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، في لغة الحجازيين، خلافا للغة التميميين[5]. و من جانب خامس، نجد أنه حين ننظر إلى تقسيم أسماء الأفعال هذه، نلاحظ أن منها الجامد، نحو: (صَهْ – مَهْ – وَاهَا – وَا – وَيْ – هَيْهَاتَ – شَتَّانَ– أُفٍّ)، وغيرها من الألفاظ المعدة غير مشتقة من غيرها، وهذا الجامد معد – في تصورنا – مما لا يقبل التصريف و لا الاشتقاق أيضا، للزومه صورة واحدة من الاستعمال حين تغير المخاطَب بها، من حيث العدد و

---

(١) ينظر: كتاب الكافية في النحو، لابن الحاجب، بشرح الرضي، ج٢، ص٦٦. و: شرح المفصل، لابن يعيش، ج٤، ص٧٣. و: اسم الفعل...، د/ السيد محمد عبد المقصود، ص٢٨٧-٢٨٩.

(٢) ينظر: الكلام عن (الأصوات) في أول البحث.

(٣) ينظر: اللباب...، للعكبري، ج٢، ص٩٤.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، ج٣، ص٣٠٢.

(٥) ينظر: الأصول...، لابن السراج، ج١، ص١٤٢. و: الخصائص، لابن جني، ج٣، ص٣٦-٣٧. و: المفصل...، للزمخشري، ص١٥٢. و: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٥، ص٢٢. و فيه (أهلم) فعل مضارع جامد، و كلام المحققين فيه، وج١، ص ١٦. و: النحو و الصرف بين التميميين و الحجازيين، د/ الشريف عبد الله البركاتي، ص١٠٧-١١٤. و: منهج الكوفيين في الصرف، د/ مؤمن بن صبري غنام، ج١، ص١٨٧-١٩١.

النوع أو الجنس[1]، خلافا لاسم الفعل(هـا) بمعنى: خُذْ، الذي لا يلزم صورة واحدة في لغتيه[2]، لكنه غير متصرف و لا مشتق أيضا.

حتى إن اسم الفعل الموصوف بكونه قياسيا – و هو المبني على صيغة (فَعَالِ) بكسر اللام، أو فتحها في لغة بني أسد[3] – يلزم هذه الصيغة الدالة على معنى الأمر فقط، دون الماضي و المضارع، ودون تغيره مع المفرد و المثنى و الجمع، سواء أكان مع المذكر أم المؤنث، ودون أن يشتق منه أيضا، النحو الذي يؤكد كذلك عدم قبول أسماء الأفعال هذه للتصريف و لا الاشتقاق ، حتى و إن اختلف في قياسيتها أو سماعيتها[4]. و كذلك الأمر بالنسبة للمنقول منها، نحو: دونَكَ – عَلَيْكَ – رُوَيْدَكَ ... وغيرها، يلزم لفظها معنى الأمر، دون الماضي و المضارع، حتى و إن وقع فيها تغيير في صورتها مع المفرد المؤنث بكسر آخره – نحو: دُونكِ– أو جمع المذكر بضم الكاف فيها – نحو: دونكُم –، أو جمع المؤنث كذلك – نحو: دُونَكُنَّ–، و كذلك الأمر مع (عليك) في تغير الصورة، حيث إن لزومها كلها معنى الأمر يدعم عدم قبولها التصريف و الاشتقاق.

ثم إن مما يجمعها في ظاهرة واحدة من جانب سادس آخر – أمر استعمالها مبنية[5]، لدرجة مجيء بعض الأسماء المبنية – مثل : (فَساق) – وفق صيغة ما ورد منها قياسيا على (فَعالِ) المعدة عند الحجازيين من المبنيات أيضا، التي سبق لنا دراستها[6]، و التي بات لنا

---

(1) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج٣، ص٤٨. و كلامه هنا عن الصورة الواحدة لكل من: صَهْ ، و: مَهْ.

(2) ينظر: همع الهوامع...، للسيوطي، ج٥، ص١٢٢. و ينظر فيه أيضا ١١٩– ١٢٧، للغات الواردة في معظم أسماء الأفعال و تعدد صورها.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، لسيبويه، ج١، ص٢٤١-٢٤٢. و: اسم الفعل...، د/ السيد محمد عبد المقصود، ص١٩٤.

(٤) ينظر: السابق، ص١٩٥-٢٠١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل، لابن عقيل، ج١، ص ٣٠. و: الفوائد الضيائية ...، ج٢، ص١١١.

(٦) ينظر: المفصل...، للزمخشري، ص١٢٥. و ١٥٥-١٥٦. و١٥٩-١٦٠. و ص٤٤ و ما بعدها من هذا البحث و:الفوائد الضيائية...، للجامي، ج٢، ص٧٣.

لنا فيها عدم شمول التصريف والاشتقاق لها كما تقدم، وكذلك أسماء الأفعال هنا، المرتجل منها والمنقول، الملاحظ عليها ملازمتها لألفاظ محددة لا تحيد عنها، إذ إن ما كان كذلك من كلم العربية هو جامد بعامة، فلا يكون مشتقا ولا يشتق منه، و قد ذكر ابن السراج في إشارته إلى الفعل الذي يلزم بناء واحدا: بأنه غير متصرف[1]، وكذلك أسماء الأفعال هذه، التي هي في مفهومها الاستعمالي قائمة مقام الأفعال في العمل، وفيما بينها وبين الأفعال أوجه شبه عند من جعلها أفعالا – مع ملاحظة أن منها المتصرف والجامد–، بالرغم من أن الأفعال أنفسها – التي قامت مقامها أسماء الأفعال هذه، عند من جعلها كذلك – متصرفة، نحو: (وَيْ) اسم فعل مضارع قائم مقام الفعل (أَتَعَجَّبُ)، و غيره من أسماء الأفعال المرتجلة، أو المنقولة، أو القياسية، مما لزم لفظها معنى الماضي أو المضارع أو الأمر على حدة.

و لعله يكفينا هنا أن نمعن النظر في مقولة الرضي حين شرحه لكلام ابن الحاجب عن أسماء الأفعال، و ما يفهم من هذه المقولة القيمة، إذ يقول: "اعلم أنه إنما بني أسماء الأفعال، لمشابهتها مبني الأصل، و هو الفعل الماضي و الأمر، و لا نقول: إن صَهْ اسم للا تتكلم و...، إذ لو كانا كذلك لكانا معربين، بل هما بمعنى : اسكت ...، و كذا لا نقول: إن أُفٍ بمعنى : أَتَضَجَّر و...، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسمّاهما، بل هما بمعنى: تَضَجّرتُ و... الإنشائيين. و يجوز أن يقال: إن أسماء الأفعال بنيت، لكونها أسماء لما أصله البناء، و هو مطلق الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل – كالماضي و الأمر– أو خرج عنه، كالمضارع..."[2]، و مما يتعلق بأمر عدم تصريف أسماء الأفعال هذه كتصريف الأفعال بعامة قوله: " و الذي حملهم على أن قالوا هذه الكلمات و أمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، و

([1]) ينظر: الأصول...، ج١، ص٩٨.

([2]) كتاب الكافية...، لابن الحاجب، ج٢، ص٦٥. و ينظر أيضا: الخصائص، لابن جني، ج٣، ص٤٩-٥١.

هـــو أن صـــيغتها مخالفـــة لصـــيغ الأفعـــال، و أنهـــا لا تتصـــرف تصرفها..."[1]، مما يظهر لنا من هاتين المقولتين أنـــه لا مفـــر مـــن الحكـــم على أسماء الأفعال هذه كلهـــا بـــالجمود ، وعـــدم شـــمول التصـــريف و لا الاشتقاق لها، حتى إن السيوطي قد قـــرر عـــدم تصـــريفها بقولـــه: " أســـماء الأفعال ...أي قامت مقام الأفعال فـــي العمـــل غيـــر متصـــرفة، لا تصـــرف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاخـــتلاف الزمـــان..."[2]. و بقولـــه: "... فإنهـــا ألفاظ قامت مقام أفعال، فعملت غير متصـــرفة تَصَـــرُّفَها..."[3]، و مـــن قبلـــه سيبويه، قد جعلها غير متصرفة تصرف المصادر أيضا[4].

---

(١) السابق، الجزء نفسه، ص٦٦.

(٢) همع الهوامع...، ج٥، ص١١٩.

(٣) السابق، الجزء و الصفحة أنفسهما.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، ج١ن ص ٢٤٢-٢٤٣.

الخاتمـــــة

الحمد لله الذي تتم بـذكره الأعمـال الصـالحة، و صـلاة و سـلاما تامين أكملين على خاتم الأنبيـاء والمرسـلين ، سـيدنا محمـد و علـى آلـه صحبه أجمعين. و بعد:

فمن أدبيات البحث العلمـي إنهـاؤه بخاتمـة، فيهـا مـن الخلاصـة مجمل ما فصّل، و مـن النتـائج أجمـل ثمـرات مـا اسـتقرئ و لـوحظ و استدرك، و من التوصيات أهم ما يدعى إليه ذوو الاختصاص.

و خاتمة بحثنا هذا إنما أُسِّست على خلاصـة دراسـة مـا اسـتقرئ من مصادر العربية ومراجعها المعتمـدة، التـي عنيـت باللغـة و علومهـا بعامة-، و كذا ما عني منها بعلم النحـو والتصـريف والاشـتقاق بخاصـة، التي تناولت بـين أطـواء صـفحاتها- علـى نحـو مجمـل أو مفصـل – موضوع بحثنا بخاصة، عناية منهـا بمـا لا يدخلـه اشـتقاق ولا تصـريف، بدءا بالأصوات، فحروف المعجـم، و حـروف المعـاني، و مـرورا بمـا لا يدخله ذلك من الأسماء و الأفعال، حتى أسماء الأفعـال، ذلـك النحـو الـذي يصب في مصلحة فصاحة العربيـة، وسـلامة قواعـدها النحويـة بعامـة، و سلامة اشتقاقاتها وتصريفاتها بخاصة، استمرارا لعلـو كعبهـا وشـأنها بـين سائر غيرها من اللغات، و ضمانا لتحقيق مـا يتطلـع إليـه مـن يتعطاهـا، من معانٍ تخدم رغباته الحياتية المتجددة.

فكان أهـم مـا نختـتم بـه بحثنـا مـن الخلاصـات و النتـائج و التوصيات فيما يأتي:

أولا: أن فكرة موضوع بحثنا أساسا قائمة على تتبـع مـا لا يدخلـه – مـن كلم العربية، و غيره مما يتصل بدراسـة اللغـات – اشـتقاق و لا تصـريف، كليًا أو جزئيًا، في مصنفات اللغة بعامـة، و مـا عنـي منهـا بالتصـريف و الاشتقاق بخاصة. النحو الذي لوحظ في عدد مـن مصـنفاته عـدم عنايتهـا بما لا يدخله ذلك، أو تناول بعضها شيئا مـن ذلـك إجمـالا، دون اسـتيفاء، أو تفصيل القول في أمره، و بيان ما يتخللـه مـن لـبس و خـلاف. فضـلا

عن أن كثيرا من هذه المصنفات قد أغفلت تناوله، مكتفية بعرض مسائل التصريف العربي على النحو المعروف المتبع، في حين أن مما لا يقبل ذلك الاشتقاق و التصريف يعد من المقدمات الرئيسة في هذا الجانب المهم من جوانب دراسة العربية، التي ترشد متعاطيها ابتداء إلى حصرها في أغلب الكلم، لا كله، و لهذا وُلِد موضوع البحث بالجمع و الدراسة، الذي أحسبه – على حد علمي – جديدا غير مسبوق، و الذي له من الأهمية و الفوائد و أوجُهِ ارتباطٍ بغيره من علوم اللغة ومسائلها، و ما أشرت إليه في مقدمته و تمهيده، دون الحاجة إلى تكرار ذلك في هذه الخاتمة.

ثانيا: أن موضوع البحث مرتبط بأمرين رئيسين في كلم العربية، و هما: الجمود والاشتقاق، فما كان من الكلم جامدا فهو غير قابل للاشتقاق، فلا يكون في الأصل مشتقا، و لا يشتق منه أيضا، و ما كان منه مشتقا فعلى ضده. و أن التصريف فرع من هذا الاشتقاق، بوصفه اشتقاقا صغيرا، غير كبيرو لا كُبّار. و من كلم العربية ما جمد، فلا يتصرف، كليًا أو جزئيًا. وهو موضوع البحث –، ومنه ما على ضده، وهو الغالب الذي لا علاقة للبحث به، و هو ما يقبل اشتقاقا و تصريفا، الذي لا يُتصوَر فيه أيضا أنه قد ورد له في نصوص العربية كل اشتقاقاته وتصريفاته، كما لا يتصور أنه يسوغ لنا دائما أن نشتق ونصَرِّف ما أردنا منه من ألفاظ دون ضوابط و ضرورات.

ثالثا: في العربية ما لا يدخله اشتقاق و لا تصريف، كليًا أو جزئيًا، من كلمها، أو غيره مما يتعلق باللغات،مع ملاحظة أنه قد يقع خلاف ذلك لبعض الكلم، كما في أسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة، مما يعد أمرا صوريًا غير حقيقيّ، و قليلا غير معتد به، وكذا ما قد يقع في أسماء وحروف المعجم، وذلك بالتسمية، أو الإعراب، و كذلك قد يقع شيء من الاشتقاق والتصريف الموصوف عند اللغويين بالشاذ أو النادر أو القليل لما لا يدخله ذلك أو لما يدخله، الذي لا يعتد به أيضا.

و هذا بيان بما أحصي مما لا يدخله ذلك، و ما يمكن أن يضاف إليه فيما يأتي:

١. في الأصوات أنفسها، التي تشمل كل ما يسمع، سواء أكانت صادرة عن إنسان، أم حيوان، أم نبات أم جماد. و قد يقع اشتقاق من بعضها، لكن لا يُعَوَّل عليه.

٢. و كذا حروف الهجاء، و أسماؤها المسرودة، المشبهة أيضا بالمبنيات، مثل: (ا، ب، ت،...إلخ)، و: ألِفٌ، بَاءٌ، تَاءٌ...إلخ، المشبهة بالحروف أنفسها تشبيها إهماليا. و قد يدخلها الاشتقاق والتصريف إذا أُعرِبت و عطفت.

٣. حروف المعاني، العاملة و غير العاملة، و المفردة أو المركبة، و الأحادية أو الثنائية أو الثلاثية وغيرها، المعدة شبيهة بالأصوات، و غير المعروف لها اشتقاق أصلا و لا تصريف، و غير ذلك من العلل المفصلة في موضعها من البحث، كما تعد من الجوامد، التي قد يقع منها عند الحاجة اشتقاق أو تصريف، اسميّ أو فعليّ عند بعض النحاة، والتي لم يشع لدى اللغويين منع الاشتقاق منها و تصريفها.

٤. أسماء الأعداد المفردة المسرودة، عند من يجعلها من المبنيات، مثل: (واحد، اثنان، ثلاثة...إلخ)، المشبهة بالحروف أيضا تشبيها إهماليا. و يمكن أن نلحق بها الأعداد المتعاطفة، مثل: (واحد وعشرون...إلخ).

٥. أسماء الأعداد المركبة تركيب مزج، بوصفها مبنية، نحو: (أحد عشر...) إلى : (تسعة عشر). إذ تتضمن معنى واو العطف، فهي شبيهة بالحروف.

٦. مجموعة من الأسماء المبنية، و تشمل:

- ما يتناوله النحاة في المبني من الأسماء بعامة، مثل: (الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام)، و غيرها.
- (عَلَى)، المشبهة بالحروف تشبيها إهماليا عند من جعلها اسما.
- (عَنْ)، و هي مثل : (عَلَى).
- (إذ)، (إذا)، (إذما).
- (كَلاّ)، المقول فيها بالبساطة أو التركيب، و المشبهة بالحروف تشبيها إهماليا.
- (أمَا)، بمعنى: حقا، المشبهة بالحرف.
- (حاشا)، الاسمية، المشبهة بحاشا الحرفية، لفظا و معنى.
- الكنايات، نحو: (كَمْ) العددية المشبهة بـ(كَمْ) الاستفهامية، المبنيتين، و المفتقرتين إلى إضافة. ونحو: (كَأيٍّ، كَذا، كَيْتَ، ذَيْتَ)، المقول في بعضها بالبساطة أو التركيب، والمعدة من المبنيات.
- (قد)، الاسمية المرادفة لكلمة (حَسْبُ)، و الموافقة لها في الإضافة.
- ما دل على ظروف زمانية أو مكانية، مثل:(مُذْ، عَلُ، أمسِ، مُنذُ، لَدُن، حَيثُ، الآن) وغيرها.
- أسماء الأفعال بعامة، المرتجلة و المنقولة، السماعية و القياسية، المشبهة بالحروف في النيابة عن الفعل، و عدم التأثر، أو المشبهة بالأصوات. وكلها معدة من المبنيات أيضا.
- ما ضارع اسم فعل الأمر، نحو: (حذامِ، و قطامِ)، المبنيين على (فَعَالِ) قياسا.

- ما سبق من الأسماء بلا النافية للجنس، الملازمة لهذا الحرف، و عدم وقوعها موقعه، فَقَلَّ تمكنها، و شُبِّهت بالحروف، فبُنيت، أو الملاصقة للحرف، و المُنزّلة منزلةَ الجزء من الحرف، نحو: (لا خوفَ ...).
- ما سبق من الأسماء بأحد حروف النداء، المعروفة بالمنادى المفرد، الواقعة موقع أسماء الخطاب، التي يغلب عليها معاني الحروف، نحو: (يا خالدُ)!
- ما رُكب من الظروف أو الأحوال، مثل: (صباحَ صباحَ)، (بيتَ بيتَ).
- ما رُكب من الأسماء، مثل: (مَعْدِ كَرِبْ)، (حضرموت).
- المركب الإضافي من الأسماء، نحو: (عمرويه)، المضمَّن معنى الصوت.
- (الأسماء قبل التركيب)، المشبهة عند بعض النحاةِ بالحروف تشبيها إهماليا، و المعدة من المبنيات أيضا في رأي بعضهم، مع أن هذه الأسماء – في تصورنا – لا يقال فيها قبل تركيبها: ببناء و لا إعراب، و إلا فقد يُحرَم المُعْرَب منها من الاشتقاق و التصريف دون مسوغ مقبول.

٧. مجموعة أخرى من الأسماء و الصفات، و تشمل:

- الأسماء أو الصفات الخماسية الأصول، التي لها أوزان أربعة على الأرجح، و التي قيل: إنها ثلاثية أصلا، ثم زِيدَ عليها حرفان. و قد أوصل بعض النحاة أبنيتها إلى مائة و سبعين بناء، وعند آخر: مائة و اثنان وتسعون بناء، نحو: (سفرجل – قذعمل)، وغيرهما. وقد يلحق بها ما قيل من أفعال خماسية.

٨. الألفاظ المختلفة الأصول، أو الواقع في أصولها تداخل: مثل: (يتن – أحد – يفن – مدينة) وغيرها مما ذُكِر.

٩. الأسماء النادرة، المعبَّر عنها بالساقطة أو الشاذة، الخارجة عن الجمهور، مثل: (بَرْت) و:(حَرْش)، وغيرهما، مما لا يعيد شائعا بين المستعملين، و عدم استعمال العرب ما يشتق منها، وعدولهم إلى غيرها مما رادفها، و قد يلحق بها بعض أفعال.

١٠. الأسماء المتضادة المتداخلة، المعروفة بكونها من المشترك اللفظي، التي قيل: بوجودها في الكلام العربي، خلافا لمن ينكرها، مثل: (الجون) و غيره، اسما كان أم فعلا.

١١. الأسماء الأعجمية، المعدة عند بعض النحاة شبيهةً بالحروف. بخلاف الأسماء المعرّبة، التي أجرى عليها العرب من مسائل الاشتقاق أو التصريف ما يلبي حاجاتهم بعد تعريبهم لها، من أي لغة كانت، فارسية، أم هندية، أم رومية، أم غيرها. و كذا ما توافق من الألفاظ بين العربية وغيرها..

١٢. الأفعال الموصوفة بالجمود، سواء أكانت تامة، أم ناقصة، مضافا إليها ما أماته العرب من أزمنة بعض الأفعال التامة، و ما لازم البناء للمجهول، و غيرها من الأفعال.

١٣. الألفاظ المهملة التي لم تستعملها العرب، و غيرها مما تؤخذ مما يُسَّمى بالاشتقاق الكبير أو الأكبر من لفظ ثلاثي أو أكثر، أسماء كانت أم أفعالا..

ذلك ما أحصيناه من الكلم ضمن ما لا يدخله اشتقاق ولا تصريف، علما أن من الملاحظ على بعضه أنه قد يسلب منه أحدهما، فلا يدخله اشتقاق، لكن يدخله تصريف، و العكس صحيح، وهذه نتيجة مهمة قد تنبه إليها علماؤنا من قبل، و منهم ابن عصفور، حين قال: "و اعلم : أن الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء – و هي الأربعة التي ذكرنا لا يدخلها تصريف (يعني: كُلا من: الأسماء الأعجمية، و الأصوات، والحروف ، و ما شُبِّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء) و ثلاثة من غيرها، وهي:

الأسماء النادرة ...، واللغات المتداخلة...، والأسماء الخماسية..."[1]، الأمر الذي يستفاد منه: أن ما لا يدخله الاشتقاق يشمل كل ما ذكره، أما ما لا يدخله التصريف فيدخله الاشتقاق. و هذه نظرة عامة، و أولى منها الرجوع إلى ما فصلناه في موضعه من الدراسة، فيما أحصيناه في الثلاثة عشر نوعا، و ما يندرج تحت ذلك من جزئيات. و الذي يعول عليه حقيقة في تفصيل ذلك كله هو الرجوع إلى مصادر اللغة العربية أنفسها، و ما دونته المعاجم العربية، قديمها و حديثها، دون الاكتفاء بما تُنوقِل من أحكام اشتقاقية وتصريفية بين علمائها ودارسيها، للنهوض أكثر بأن العربية لغة اشتقاقية لا جامدة. وليس ثمة ما يمنع من إخضاع غير ذلك، مما هو مستعمل في العربية، من الأسماء والأفعال، إلى قوانين الاشتقاق والتصريف، و ضوابطها، و مراعاة الذوق اللغوي في دلالة ما اشتُقَّ وصُرِّف، متى دعت الحاجة إلى ذلك، بما في ذلك كثير من الألفاظ المنحوتة القابلة لذلك، مثل: بَسْمَلَ، يُبَسْمِلُ، بسملة، مُبسمل...، بوصف النحت نفسه نوعا من الاشتقاق، أو شبيها به، من حيث كونه توليداً للألفاظ، كما ذكر بعض المحدثين[2].

رابعا: يمكن إيجاز أهم علل النحاة و اللغويين، التي اتخذوها أسبابا لعدم دخول كُلٍّ من الاشتقاق والتصريف على ما لا يستحقهما، فيما يأتي:

١. علة تشبيه، الواقعة في:

- الأصوات، التي شُبِّهت بما ليس له أصل معلوم، و حكاية لما يصوت، و مشبهة بحروف المعاني، و لا يعرف له اشتقاق، فجرى مجراها.
- حروف المعجم، المسماة بحروف الهجاء أيضا، و المشبهة بالأصوات، و غير الدالة على معنى من معاني الأسماء أو الأفعال، و غير الواقعة موقعها، ولم يُسمَّ بها، وسكون

([1]) ينظر: الممتع...، ج١، ص٤٧-٤٨. كما ينظر: ص ٣٥.

([2]) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب...، محمد حسين آل ياسين، ص٤١٢-٤١٣.

أواخرها في الوقف و الإدراج، ولكونها أصولا في بعض حروف المعاني أنفسها غير مزيدة، وجامدة.

- حروف المعاني، المشبهة بالأصوات على نحو ما مر، و عدم تمثيلها بالفعل. ومشبهة بأصول الكلم، إذ ليس قبلها ما يكون فرعا له، وتأتي في أول الكلام وآخره، وبائنة من الأسماء والأفعال وخارجة عن أحكامهما، و لا يقال: بأن ما اشتمل منها على ألِف كألِف اسم أو فعل، و غير محمولة على اسم أو فعل أيضا. و مشبهه جمودها أيضا بأصول الكلم.
- الأسماء المبنية جملة، المشبهة بخاصة بحروف المعجم أو حروف المعاني على ما مر، ويزداد منعها من الاشتقاق و التصريف بزيادة أوجه الشبه فيما بينها و بين الحروف جملة، وكذا تشبيه بعض المبنيات من الأسماء ببعضها الآخر.
- أفعال جامدة، مشبهة ببعض الحروف.

٢. علة عدم الوزن، التي قيلت في حروف المعاني، حيث لا تُمثَّل بالفعل.

٣. علة بناء، و قيلت: في عدم تصريف حروف المعاني. و قد أخرج النحاة كُلَّ مبني من الاشتقاق والتصريف أصلا، سواء أكان صوتا، أم حرف معنى، أم اسما، أم اسم فعل. حتى إن لعلة البناء نفسها علا عدة.

٤. علة الفرق، التي يذكرها بعض النحاة في منع حروف المعاني من الاشتقاق و التصريف، لما بينها وبين الأسماء والأفعال من فروق كثيرة.

٥. علة اختصاص، التي اعتُلَّ بها في منع حروف المعاني من الاشتقاق و التصريف، لاختصاص ذلك بالأفعال بخاصة، و الأسماء بعامة، فما وقع مخالفا لذلك، فنادر حال التسمية.

٦. علة تركيب و ملازمة، التي فهمت في منع بعض الأسماء المركبة من الاشتقاق و التصريف، سواء أكان تركيب ظروف، أم أحوال، أم مزج، أم إضافة، أم تركيب اسم مع حرف. و كذا تركيب بعض الأفعال مع بعض الأسماء.

٧. علة البُعد، التي قيلت: في الأسماء الأعجمية، التي بينها و بين اللغات بُعد، فلم يدخلها اشتقاق ولا تصريف.

٨. علة الاشتراك، المفهومة من منع بعض الأسماء من الاشتقاق و التصريف، حين تكون واقعة بين بعض اللغات.

٩. علة الثنائية، المفهومة في الأسماء المتضادة، التي لا يدخلها اشتقاق ولا تصريف عند بعض النحاة.

١٠. علة استثقال نطق، المذكورة في عدم دخول الاشتقاق و التصريف على خماسي الأصول، الممكن وقوعه في الأسماء بخاصة. و قد يشمل بعض أفعال، و مما أهمله العرب من أبنية صرفية لبعض ألفاظ اسمية أو فعلية. و معلوم أن طلب الخفة في النطق يعد علة مهمة في مسائل التصريف.

١١. علة تعدد أصول، و ذلك في خماسي الأصول من الأسماء بخاصة.

١٢. علة عدم سماع، و ذلك لعدم بناء العرب ما يريدونه من ألفاظ فعلية أو اسمية من خماسي الأصول أيضا، وعدم وقوع معانٍ جديدة حين تقليبها بما يعرف بالاشتقاق الكبير. أو عدم السماع عن العرب استعمال ما ألزموه من الأفعال البناءَ للمجهول مبنيةً للمعلوم.

١٣. علة تَوَهُّم أصالةِ بعض الحروف، و ذلك فيما يقع من تداخل في أصول بعض الكلم عند بعض النحاة، مما ينتج عنه تعدد في الألفاظ و الأوزان.

١٤. علة خلاف، المفهومة من بعض الأسماء المختلف في أصلية حروفها، أو اشتمالها على زوائد. وكذا المفهومة من بعض الأفعال، المحتملة كونها كذلك أو حروفا.

١٥. علة إجراء، و ذلك بإجراء بعض الأفعال مجرى غيرها، مما كان جامدا، و ماضيا لفظا، ومستقبلا معنى.

١٦. علة مبالغة، و ذلك في دلالة فعل معين على معنى معين – كالمقاربة أو المدح أو الذم –، مما يخرجه عن التصريف.

١٧. علة تحويل، و ذلك بتغيير حركة عين الفعل من فتح إلى ضم، للذم، كما في : (ساء). أو بتحويل المعنى الوضعي للفعل إلى آخر، للإغراء، كما في : (كذب). أو بتحويل دلالة الفعل من خبر إلى إنشاء كما في: (تبارك).

١٨. علة عدول، و ذلك بعدول الفعل عن أصله، من كون لفظه أمرا و معناه خبر، كما في صيغة التعجب: (أَفْعِلْ بِهِ).

١٩. علة قلة، و ذلك في بعض أبنية أفعال، تقل في الأسماء، و تكثر في الصفة، كما هو حاصل في صيغة:(ما أَفْعَلَهُ) للتعجب.

٢٠. علة تضمين، وذلك بتضمين فعل التعجب معنى التعجب، لعدم صوغ العرب له حرفا يحقق معناه.

٢١. علة كراهة، و ذلك بكراهة تصريف الفعل المضارع الصالح للحال أو الاستقبال إلى صيغة تحتمل الاستقبال غير الواقع في فعل التعجب.

٢٢. علة افتقار، و ذلك في بعض الأسماء المبنية المفتقرة إلى إضافة، أو وصف، أو جملة بعدها، على نحو معين، كما هو حاصل في المركب من الظروف، أو الأحوال، أو المزج، أو الإضافة. ويمكن في تصورنا أن تشمل هذه العلة الافتقار إلى معنى، أو فصاحة، و ذلك فيما عرف بالألفاظ المهملة، الممكن تحصيلها من الاشتقاق الأكبر.

تلك هي أهم ما اعتَلَّ به النحاة و اللغويون في عدم دخول الاشتقاق و التصريف على بعض كلم العربية وغيرها، في حين لا يخلو بحثنا من علل أخرى، يمكن للقارئ أن يستقرئها منه، على أن ثمة مصنفات قديمة و أخرى حديثة في أصول النحو و التصريف زاخرة ببعض ما وقفنا عليه من علل وغيرها، مما لم يُسق بين

أطواء كلام من رجعنا إليهم من علماء اللغة في إعدادنا لهذا البحث. و لعل ما يفتقر من الكلم إلى أصول اشتقاقية و بقي على حاله من صور مجردة جامدة لا صيغ لها – كما في تعبير أحد المحدثين[1] – هذا في تصوري علة قوية عامة، يمكن الاعتماد عليها في كثير مما لا يدخله اشتقاق و لا تصريف.

خامسا: أنه بالرغم من اشتمال العربية على ألفاظ غير مشتقة و لا يشتق منها و لا يصرف، أو ألفاظ غير معروف لها اشتقاق و لا تصريف في كلام العرب من تلك الألفاظ و غيرها حين تدعو الضرورة إلى ذلك؛ فمن الضرورة بمكان مراعاة متطلبات العصر الحالي الحديث، بإعادة النظر فيما يمكن الاشتقاق والتصريف من تلك الألفاظ وغيرها حين تدعو الضرورة إلى ذلك، مثلما وقع مع العرب حال إجرائهم الألفاظ الأعجمية بعد تبيئتها مجرى الألفاظ العربية، وحال تعاملهم مع أصوات معروفة لديهم، وذلك في حدود مسموح بها عربية، وتبقي جمالها ، و باستثمار وسائل متاحة، كالتسمية، التي هَيَّأت بعض الحروف للاشتقاق منها و تصريف ما اشتق، لئلا يتذرع المناهضون للعربية بعدم صلاحيتها لمسايرة روح العصر ومتطلباته، و بخاصة إذا كان ذلك غير مناهض لروح قواعد التصريف في العربية، ومِعْوَلَ بناءٍ لتطويرها و التجديد فيها، بما يقبله الذوق العربي والإنساني عند المتخصصين في علومها، بدلا من انتظار مزيد من الألفاظ والأساليب الدخيلة على العربية، أعجمية كانت أم مترجمة أم غيرها، مما يُسمَعُ من المُولّد من الألفاظ وغيرها.

سادسا: من المؤكد أن لموضوع البحث جملة من الفوائد و الغايات الإيجابية، التي تعود بالنفع على العربية، المتميزة بثراء ألفاظها و معانيها و دلالاتها، و ما تدّخره من وسائل تحقق الحفاظ على ذلك، دون حاجة إلى ارتكاب محظورات اشتقاقية أو تصريفية. و لكن بالمقابل ما

([1]) ينظر: اللغة العربية...، د/ تمام حسان، ص ١٣٣.

زال تميزها بالقياس، بأركانه المعروفة في علم الأصول بعامة، و أصول النحو بخاصة[1]، قائما، و مسموحا باستثماره في تطوير اللغة والتجديد في مفرداتها الفعلية و الاسمية بخاصة؛ متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، فلا نكتفي بما يذكره بعض النحاة من التعلل بعدم سماع اشتقاق لفظ ما، مما أوردناه بين أطواء البحث، أو عدم سماع تصريفه عن العرب، أو من التعلل بأن هذا اللفظ أو ذاك لم يُعرف له اشتقاق أو تصريف في كلامهم، إذ ليس شرطا – كما هو معروف عند أهل الاختصاص – أن نجد اشتقاقات وتصريفات كل مادة معجمية مستعملة في كلامهم، بما في ذلك ما عُرّب من أعجميٍّ الأصل، و ما سبيله إلى التعريب حديثا[2]، مما يفرضه علينا العصر الحالي من ألفاظ أعجمية أيضا، إذ علينا تبيئتها عربيا ابتداء، ثم بإدخال الاشتقاق والتصريف عليها، كيما يمكن إيجاد ما نحتاجه منها من ألفاظ فعلية أو اسمية، تلبي متطلبات العصر على نحو علمي ممنهج، بدلا من ترك الحبل على الغارب لمن هَبَ ودَبَّ، للتعامل مع الألفاظ على نحو غير مقبول؛ بالاشتقاق منها و تصريفها كيفما اتفق له، دون أدنى دراسة منه بأصول اشتقاق اللغة، وتصريفها، و الفقه بأدق مسائلها و أسرارها الجميلة. فالضرورات و تلبية الحاجات الإنسانية في حياتنا المعاصرة هي في تصورنا من أهم ما نتخذه من علل و مسوغات في استثمارنا للقياس، لمواكبة العصر، وهو أمر جائز عند علماء العربية، إذ يفهم ذلك من تصريح ابن جني حين ذكر: أن من قوة القياس عند النحاة كون ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلامهم[3]، و لكن كما نبّه بعض المحدثين – يُقَيِّد بما هو مسموع عنهم، و بم هو منقول أيضا[4]،

---

(1) ينظر الخصائص، ج1، ص١١٤ و ص ٣٥٧.

(2) ينظر موقف المجمع من ذلك: من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، ص ١٥، و فيه تصريح بتعريب الدخيل.

(3) ينظر: الخصائص، ج1، ص١١٤. و ص ٣٥٧.

(4) ينظر: التصور اللغوي عند الأصوليين، د/ السيد أحمد عبد الغفار، ص ٦١.

حفاظا على العربية وقيمها الخالدة؛ بما سيضاف إليها من ألفاظ جديدة ذات معانٍ ودلالات، واحتراما لقدسيتها، وتقديرا لها ولعلمائها الكبار الأجلاء، الحريصين على نقائها، مما يعكر صفاءها من الدخيل غير المسوغ استعماله، لوجود ما يرادفه فيها، أو من المُولَّد، المستهجن توظيفه فيها، أو من الغث وغيره مما يضرها جملة، أو يضر بفصاحتها وبلاغتها، لغة و اشتقاقاً و تصريفاً و تذوقاً، الحرص الذي يمكن أن نستشعره عند علماء العربية المحدثين أيضا، الذين تمتلئ بهم – و الحمد لله – مجامعنا اللغوية العربية في عالمنا الحديث، الإسلامي بعامة، والعربي بخاصة، و غيرها من الهيئات والمؤسسات والجمعيات المعاصرة، التي تعنى بعلوم العربية وتراثها الخالد، عِلماً و تعليما، وتحقيقا، وتحديثا، أو تطويرا. و العربية ليست عاجزة عن مواكبة عصرها، و إنما العجز عند من لا يأبه بعلومها، و لا يهمه التفقه بها، واستشعار أسرارها، التي كشف عن كثير منها أولئك العلماء، رحمهم الله تعالى،. فلا نترك فرصة للطاعنين بالعربية بأن ينعتوها بما تكنه قلوبهم ونفوسهم الحاقدة عليها وعلى أدبياتها، فالله الله على القياس اللغوي!

سابعا: يمكن لذوي الاختصاص بالعربية من أساتذة الجامعات و الباحثين، أفرادا أو جماعات أو مؤسسات، أن يسبقوا الزمن، و أن يسبقوا من يتعاطى العربية نثرا أو شعرا، من الدارسين والكُتَّاب والأدباء والشعراء و غيرهم، بمعجمة مفردات العربية، وما أضيف إليها من ألفاظ معرّبة قديما، أو ألفاظ احتيج إليها في عصرنا الحديث، و قد سرت إليها من لغات أخرى عالمية بحكم العولمة والتطور المهني والتقني، و لها شأنها في المصطلحات العلمية، أو بحكم العولمة في المجالات الإنسانية وتخصصاتها اللغوية والأدبية و التربوية و النفسية و الاجتماعية و غيرها؛ معجمة اشتقاقية وتصريفية، شاملة ما استعمل قديما، وما يمكن أن يضاف إليه من اشتقاقات وتصريفات جائزة في

حقها حديثا، وكذا ما جاز تعريبه من الألفاظ و الأساليب، التي عنيت بها المجامع اللغوية العربية والمؤسسات الأخرى المعنية بشؤون العربية، تلك التي لها جهود قيمة متفرقة، و بحاجة إلى جمع وتصنيف وإعادة صياغة، على نحو معجميّ أو قاموسيّ عالميّ لا محليّ، تُستثمَر فيه التقنيات الحاسوبية، وقنواتها الالكترونية الحديثة لإعداده ونشره. و بذا المشروع المعد دائرة معرفة يُقطَع الطريق على كل اجتهادات فردية، تتعاطى اشتقاق اللغة وتصريفها على نحوٍ شخصيّ، غير موثق علميّا لدى ذوي الاختصاص، المعتمدين في الجامعات والمؤسسات والمراكز العربية والعالمية. ذلك المشروع المعجميّ الذي يعنى بالجانب التطبيقي العملي لما يُشْكِل من اشتقاقات و تصريفات فيما سُلِب منه دخول الاشتقاق و التصريف إليه، مما يمكن معه ذلك من الألفاظ المدونة في بحثنا موضع الدراسة، و الحاجة الحياتية المعاصرة تدعو إليه، و مراعى فيه أصول وقوانين العربية الاشتقاقية والتصريفية، المقرونة بتيسير وتوسيع ما أمكن منها على نحوٍ مُسَوَّغ مقبول، بلا إفْراط و لا تفريط، مع الاستئناس بالمصنفات التي عنيت بصناعة المعاجم الحديثة، التي منها ما صنفه د/ أحمد مختار عمر ، المضمن في قائمة مصادر البحث و مراجعه، و غيره من المصنفات، التي يعرفها ذوو الاختصاص في فقه اللغة و علمها، مع ملاحظة أنه من الضرورة بمكان التركيز في صناعة هذا المعجم على إيجاد اشتقاقات وتصريفات ممكنة مُسوّغة، دون الخوض فيما لم يُعرف له أصل مشتق منه، كما في حروف المعاني و غيرها، بل يمكن الاكتفاء بذلك الحرف و هو على صورته الحالية المنطوقة والمكتوبة.

ثامنا: لعله من نافلة القول التذكير بأن إقحام الألفاظ الأعجمية أصلا و هي على حالها دون تبيئة عربية لها، ضمن الاشتقاق و التصريف العربيين، أمر لا يستحق البحث فيه، و بخاصة حين لا تكون ثمة ضرورة ملحة تدعو إلى ذلك، بل إن قبولها لذلك من عدمه إنما يُستفتَى

عنه عند أهلها، و ليس لدى العرب أو لدى لغوييهم، قدامى أو محدثين، حيث لا يُأبَه بتلك الألفاظ الدالة على أسماء أعلام أو عجمتها شخصية، مثل : إدريس، و عيسى، و غيرهما، فلا يقال: إن إ(دريس) مشتق من لفظ عربي؛ من (درس)، ولا مانع بعد تبيئة اللفظ الأعجمي عربيا؛ بإبدال حرف أعجمي بآخر عربي، أو بإبدال بنائه الأعجمي بآخر عربي، أن يُجرَى عليه ما أجرته العرب من اشتقاقات مطلوبة، فيكون شأنه شأن ما عرّبه العرب أنفسهم. في حين أن ما وقع من ألفاظ بين العرب و غيرهم لم تخلُ من خلاف؛ بالقول باشتقاقها وتصريفها، مثل: إبليس ... وغيرها، التي غلب فيها عدم جواز القول بذلك، مع جواز البحث عن زنة لها لإلحاقها بالعربي من الكلم، وقد كان من غير المانعين أبو عبيدة، وابن فارس، وغيرهما. و لعله من المفيد هنا أن نُذكِّر أبناء العربية و دارسيها والباحثين عن فقهها، بأن مما يستحسن إجراء بحث علميٍّ فيه، على نحوٍ أوسع و أشمل، هو: كيف يمكن توظيف علم الاشتقاق والتصريف في الألفاظ الأعجمية والمعرّبة قديما وحديثا، والاستفادة منهما في صناعة المعاجم؟

هذا ما أمكن لنا من الخلاصة و النتائج والتوصيات، التي أسأل الله تعالى بها و ما سبقها من دراسة في هذا البحث أن يكون في ميزان أعمالنا، و أن يستفيد منه أبناء العربية، وأن تتحقق الفائدة المرجوة من هذا العمل، علما بأنه قد ضُمّن بين أطوائه ما أراه نافعا و مفيدا، غير ما دونته في نهاية المطاف.

و الله تعالى الموفق

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

* المصادر و المراجع

* القرآن الكريم

{أ}

- أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها، د/ سليمان بن إبراهيم العايد،،-،١٩٩١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق و دراسة د/ رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ.
- الأساس في فقه العربية و أرومتها، أد/ هادي نهر، عَمّان: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٣هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي،-، ١٣٧٧هـ.
- اسم الفعل في كلام العرب و القرآن الكريم،د/ السيد محمد عبد المقصود، مصر: مطبعة الأمانة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الأشباه و النظائر، للسيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.
- الأصول دراسة ايبستمولوجيه لأصول الفكر اللغوي العربي، د/ تمام حسان، الدار البيضاء: دار الثقافة، ط١، ١٤٠١هـ.
- الأصول في النحو، لأب بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي،بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في النحو، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تقديم و تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت : دار الفكر، ط٢، ١٣٩١هـ.
- الاقتراح في أصول النحو و جدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة و تحقيق د/ محمود فجال،-: مطبعة الثغر، ط١، ١٤٠٩هـ.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، د/ فاضل مصطفى الساقي، القاهرة: مكتبة الخانجي،-،١٣٩٧هـ.

- ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، دمشق: دار الإيمان، -، ١٣٥١هـ.
- الأمالي و الذيل و التنبيه، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، عناية محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة: دارة الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ. (كتاب الكتروني، المكتبة الشاملة، الرياض: برعاية مكتب الدعوة و الإرشاد...).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن محمد الأنباري، و معه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، -: دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، و معه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك...، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت:دار الفكر،-،-.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق د/ المهدي عمر سالم، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٤، ١٤٠٢هـ.

{ب}

- البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير و التأثر، د/ أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط٤، ١٤٠٢هـ.
- بحث في الأفعال الملازمة للمجهول بين النحويين و اللغويين، د/ مصطفى النماس، مصر: مطبعة الفجالة الجديدة، ١٩٧٨م.

{ت}

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الرياض: دار الهداية، -، (كتاب الكتروني، المكتبة الشاملة، الرياض: برعاية مكتب الدعوة والإرشاد...).
- التتمة في التصريف، لمحمد بن أبي الوفاء المعروف بابن القبيصي، تحقيق و دراسة د/محسن بن سالم العميري، مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي و الأدبي، ط١، ١٤١٤هـ.

- تداخل الأصول اللغوية و أثرها في بناء المعجم العربي، د/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط٢، ١٤٢٩هـ (رسالة دكتوراه مطبوعة).
- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، بيروت: دار الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ترتيب القاموس المحيط للفيروزابادي، للطاهر أحمد الزاوي، بيروت: دار الكتب العلمية،-، ١٣٩٩هـ.
- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، مصر:دار الكاتب العربي،١٣٨٧هـ.
- تصريف الأسماء، لمحمد طنطاوي، المدينة المنورة: مطابع الجامعة الإسلامية، ط٦، ١٤٠٨هـ.
- التصور اللغوي عند الأصوليين، د/ السيد أحمد عبد الغفار، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١ ، ١٤٠٤هـ.
- التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن حيان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤١١هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ) تحقيق محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م. (المكتبة الشاملة، الرياض: برعاية مكتب الدعوة و الإرشاد... كتاب الكتروني).
- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، لابن الخباز، تحقيق أد/ فايز زكي محمد دياب، القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٣هـ.
- تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف في فن الصرف للأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، أد/ عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكة المكرمة: مكتبة إحياء التراث ،-،-.

{ث}

- ثمار الصناعة في العربية، للحسين بن موسى الدينوري (ت ٤٩٠هـ)، تحقيق د/ رضا جميل حداد، الأردن: وزارة الثقافة، ط١، ١٩٩٤م.

{ج}
- جمهرة اللغة، لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)، بيروت: دار صادر، ط١، ١٣٤٤هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، العراق: جامعة الموصل، ط-، ١٩٧٦م.
- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، د/ غنيم غانم الينبعاوي، مكة المكرمة: الكتبة التجارية، ط١، ١٤١٦هـ.

{ح}
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري، بيروت: دار الفكر، - ، ١٣٩٨هـ.
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني، و بهامشها شرح العلامة الأشموني مع بعض تقريرات للشيخ أحمد الرفاعي، مصر: دار الفكر، -، -.

{خ}
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت:دار الهدى، ط٣، ١٤٠٢هـ.

{د}
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، بيروت: دار مكتبة الحياة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، الرياض: دار الفيصل الثقافية، ط١، ١٤٢٧هـ.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط-، ١٤٠٤هـ
- ديوان الأعور الشني بشير بن منقذ، (القرن الأول الهجري)، صنعة و تحقيق السيد ضياء الدين الحيدري. بيروت: مؤسسة المواهب، ط١، ١٩٩٩م (ملتقى أهل اللغة، كتاب الكتروني).

- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق د/ عزة حسن، بيروت: دار الشرق العربي، ط١، ١٤١٦هـ. (كتاب الكتروني، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية).
- ديوان مزاحم العقيلي، لنوري حمودي القيسي و حاتم صالح الضامن، (مركز ودود للمخطوطات، موقع شيخة المري،كتاب الكتروني).

{ر}

- رد الألفاظ إلى أصولها، دراسة صرفية تحليلية، لعبد الكريم صالح الزهراني، مكة المكرمة: كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، (رسالة ماجستير، ١٤١٧هـ).
- رسالة في الأضداد، لشيخ الحرمين جمال الدين محمد بن بدر الدين محمود المنشي (ت١٠٠١هـ)، دراسة وتحقيق أد/ محمد حسين آل ياسين، عمّان: دار عمار، ط١، ١٤٢٩هـ.

{س}

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٥هـ.
- سر الفصاحة، لعبد الله بن محمد بن سنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ.

{ش}

- الشافية في علم التصريف، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن الحاجب، و يليها الوافية للنيسابوري، دراسة و تحقيق حسن العثمان، مكة المكرمة:المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، تحقيق د/ ناجي عبد العال حجازي، بيروت: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٥هـ.
- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، و معه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: دار الاتحاد العربي للطباعة،ط١٧، ١٣٩٥هـ.
- شرح أدب الكاتب، للجواليقي، نشر مصطفى صادق الرافعي، القاهرة:-، ١٣٥٠هـ، (المكتبة الشاملة، كتاب الكتروني).

- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، و معه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ط٣،-.
- شرح الفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد محمد عبد الحميد، بيروت: دار الجيل،-،-.
- شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق و دراسة د/ علي موسى الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، على ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، مصر: دار الفكر،-،-.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، العراق: وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية،-١٩٧٤م.
- شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة، الكويت: التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، تحقيق و ضبط و شرح محمد نور الحسن و آخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
- شرح عيون الإعراب، لعلي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق د/ رضا جميل حداد، الأردن: مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ.
- شرح كلا وبلى ونعم، لمكي بن طالب القيسي ، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، دمشق: دار المأمون للتراث ، ط١، ١٤٠٤هـ.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق أحمد يوسف القادري، بيروت: دار صادر، ط١، ١٤٢٧هـ.
- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد الواسطي الضرير، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ود/ رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، بيروت: عالم الكتب/ ط-،-.
- شرح المقدمة النحوية، لابن باب شاذ (ت٤٦٩هـ تقريبا)، تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف، القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية و المدرسية، ط-، ١٩٧٨م.

- شرح الملوكي في التصريف،لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، ط١، ١٣٩٣هـ.
- شفاء الغليل فيما في اللغة العربية من الدخيل، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، القاهرة: مكتبة الحسيني، ط١، ١٣٧١هـ.

{ص}

- الصاحبي، كتاب في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق الشيخ أحمد صقر، القاهرة: مؤسسة المختار، ط١، ١٤٢٥هـ.
- الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة: -، ط١، ١٣٧٦هـ.
- صناعة المعجم الحديث، د/ أحمد مختار عمر ، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٤١٨هـ.

{ظ}

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت: وكالة المطبوعات، ط١، ١٩٧٤م.

{ع}

- العذب السلسبيل بتيسير شرح ابن عقيل، للأستاذ الدكتور / عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكة المكرمة: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق محمود جاسم درويش، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ.
- علم الاشتقاق نظريا و تطبيقيا، أد/ محمد حسن حسن جبل، القاهرة: مكتبة الآداب، ط١، ١٤٢٧هـ.
- علم اللغة العام الأصوات، د/ كمال محمد بشر، القاهرة: دار المعارف، ط٧، ١٩٨٠م.
- عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، تحقيق أد/ أحمد عفيفي، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١، ١٤٢١هـ.

{ف}

- فصول في فقه العربية، د/ رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٧٩م.

- فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، محمد بن إبراهيم الحمد، الرياض: دار ابن خزيمة، ط١، ١٤٢٦هـ.
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، دراسة و تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، العراق: وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية،-،١٩٨٣م.
- في التعريب والمعرب، المعروف بحاشية ابن بري على كتاب المعرب لابن الجواليقي، إخراج وتقديم وتعليق د/ إبراهيم السامرائي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.

{ق}

- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي، تحقيق وشرح د/ عثمان محمود الصيني، الرياض: مكتبة التوبلة، ط١، ١٤١٥هـ.
- قضية الشبه في النحو العربي، د/فؤاد أحمد الحطاب، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- قطر الندى و بل الصدى، لابن هشام الأنصاري، و معه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية،-،-.
- القلب والإبدال، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ). (المكتبة الشاملة، الرياض: برعاية مكتب الدعوة و الإرشاد...، كتاب الكتروني).

{ك}

- الكافية في النحو، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق د/ طارق نجم عبد الله، جدة: مكتبة دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ.
- كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ) بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ.
- كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د/ علاء الدين حموية، عمّان: دار عمار، ط١، ١٤٢٣هـ.
- كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية: جامعة بغداد، ١٩٨١م.

- كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل، لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد: دار الرشيد، -، ١٩٨٠م.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- كتاب فقه اللغة و سر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق د/ فائز محمد ود/ إميل يعقوب، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٣هـ.
- كتاب الكافية في النحو، لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٢هـ.
- كتاب معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة: دار الشروق، ط٢، ١٤٠١هـ.
- كتاب المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ.

{ل}

- اللباب في علل البناء و الإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤٢٢هـ.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بيروت دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.
- اللغة، لجوزيف قندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص،-، ١٩٥٠م.
- اللغة العربية معناها و مبناها، د/ تمام حسان، الدار البيضاء: دار الثقافة، -.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حامد المؤمن، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ.

- المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق و شرح و تعليق د/ عبد الحميد السيد طلب، الكويت: مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٠٢هـ.
- المبدع الملخص من الممتع، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق و تعليق د/ مصطفى أحمد النحاس، القاهرة: مكتبة الأزهر، ط-، ١٤٠٣هـ.
- مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي(ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله و علق عليه محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ.
- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيي ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٥، -.
- مجموعة أشعار العرب، و هو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج...، اعتنى بتصحيحه و ترتيبه وليم بن الورد البروسي، مراجعة و مقابلة.. لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، متن الشافية و شرحها، للجاربردي، و حاشية الجابردي، لابن جماعة، بيروت: عالم الكتب ط٣، ١٤٠٤هـ.
- المحرر في النحو، لعمر بن عيسى الهرمي، تحقيق و دراسة أد/ منصور علي محمد عبد السميع، مصر: دار السلام، ط١، ١٤٢٦هـ.
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، بيروت: المكتب التجاري للطباعة و التوزيع و النشر، -،-.
- المزهر في علوم اللغة و أنواعها، لجلال الدين السيوطي، شرح و ضبط وتصحيح محمد أحمد جاد المولى و آخرين، بيروت: دار الفكر،-، -.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تقديم و تحقيق د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق و دراسة محمد الشاطر أحمد محمد، مصر: المؤسسة السعودية ، ط١، ١٤٠٣هـ.
- المساعد في تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، -، ١٤٠٠هـ.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية،-،١٣٩٨هـ.
- المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو و التصريف و الخط، لجلال الدين السيوطي، تحقيق و شرح د/ طاهر سليمان حمودة، مصر: الدار الجامعية، ط١، ١٩٨١م.
- معجم الألفاظ الفارسية المعربة، للسيد ادّى شير، بيروت: مكتبة لبنان،-، ١٩٨٠م.
- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة بالقاهرة، إخراج إبراهيم مصطفى و آخرين، طهران: المكتبة العلمية، -،-.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق د/ ف. عبد الرحيم، دمشق: دار القلم.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٦١هـ.
- المغني في علم النحو، للجاربردي الشافعي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق قاسم الموشي أبو محمد أنس، بيروت: دار صادر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، -، -.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، و يليه كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت: دار الجيل، ط٢،-.
- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، بتحقيق د/ محمد البنا و آخرين، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ. (المكتبة الشاملة، الرياض: برعاية مكتب الدعوة والإرشاد... كتاب الكتروني).
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن اليزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب،-، ١٣٨٢هـ.
- الممتع في التصريف،لابن عصفور الإشبيلي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، بيروت: دار الأوقاف الجديدة، ط٤، ١٣٩٩هـ.

- من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مصر: مكتبة الحلبي، ط١، ١٣٧٣هـ.
- منهج الكوفيين في الصرف، د/مؤمن بن صبري غنام، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٦هـ، (رسالة دكتوراه مطبوعة).

{ن}

- نحو الخليل من خلال الكتاب، أد/ هادي نهر، الأردن: دار اليازوري، ط٧، ٢٠٠٦م.
- النحو و الصرف بين التميمين و الحجازيين، د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، -، ١٤٠٤هـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ أحمد عبد الحميد هريدي، القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٩٩٠م.

{هـ}

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، بتحقيق و شرح د/ عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية،-، ١٤٠٠هـ.

* الفهارس

أ – الآيات القرآنية:

م	السورة	الآيـــة	الصفحة
١	التوبة	٩٢	٦١
٢	هود	٤٠، ٧٨	٨٣_١٣٧
٣	يوسف	٣١	١٢٦
٤	الروم	١٢	٨١
٥	الصافات	٧٠	١٣٧
٦	الليل	١	٦١
٧	الضحى	٣	٧٨

ب – القوافي:

م	القافية	القائـل	الصفحة
١	البردجا	رؤبة بن العجاج	٧٧
٢	وجب	ابن مالك	١٤٠
٣	و التي	العجاج	٥٧
٤	مقاديرها	الأعور الشني : بشير بن منقذ	٦٠
٥	أبلسا	العجاج	٨١
٦	قنع	تميم بن مقبل	٣٢
٧	وصفا	ابن مالك	هامش ١٠٠
٨	حصل	ابن مالك	٤٢
٩	مجهل	مزاحم العقيلي	٦٠
١٠	أصلا	ابن مالك (من الهامش)	٨٢
١١	الكلم	ابن مالك	١٠٨_٢٩
١٢	يسكنا	ابن مالك	٢٧
١٣	حري	ابن مالك	١١٠_٣٤
١٤	مدني	ابن مالك	٤٨

ج – المحتويات

البيـــان	الصفحة
*المقدمة	٢
* التمهيد.....	٥

* ما لايدخله الاشتقاق والتصريف.....	
• أولاً : الأصوات و الحروف:.....	٢٠
أ - الأصوات.....	٢١
ب- حروف المعجم.....	٢١
ج- حروف المعاني.....	٢٥
ثانياً : الأسماء:.....	٢٩
• الأسماء المبنية.....	٤١
• الأسماء الأعجمية.....	٤٦
• الأسماء المتداخلة المعاني.....	٦٨
• الأسماء النادرة.	٨٦
• الأسماء و الصفات الخماسية الأصول.....	٨٨
• الأسماء المختلفة الأصل.....	٩١
• ثالثا:الأفعال :	٩٩
	١٠٧
• من نواسخ الابتداء، و تشمل:.....	١١١
• ما عرف من أخوات (كان) الناقصة.	
• ما ألحق بـ(كان) من أفعال المقاربة و الرجاء والشروع	
• ما عرف من المتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر ولو تأويلا.	١١١
• ما دل على المدح أو الذم.....	١١٨
• ما دل على التعجب بصيغتيه القياسيتين.....	
• ما دل على الاستثناء.....	١٢٥
• أفعال أخرى عامة، و تشمل:.....	١٢٩
• ما كان من المبني للمعلوم.....	١٢٩
• ما كان من المبني للمجهول.....	١٣٣
• رابعاً : أسماء الأفعال:.....	١٣٩
* الخاتمة.....	١٤٦
* المصادر و المراجع	١٦١
* الفهارس : أ - الآيات القرآنية. ب- القوافي. ج- المحتويات.	